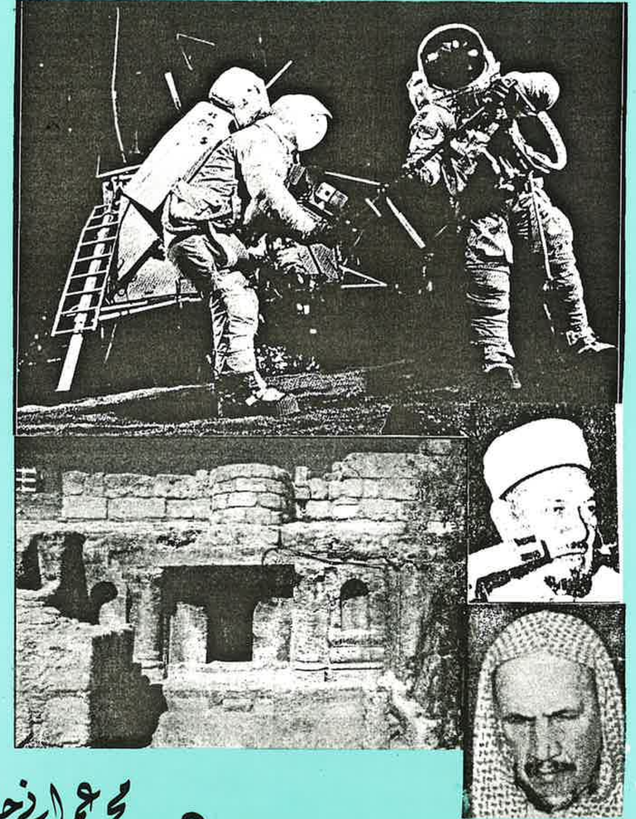


كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار

رواية ودراية لعدم المامهم بالعلم

الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجاً



د. محمد عمران حنشي

د. محمد عمراني حنشي

كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار

رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم

الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجاً

الطبعة الأولى

1418هـ / 1997م

مقدمة

ان المشاهد للساحة العلمية يستوقفه أمران متناقضان، فريق كرس نفسه للسدانة على المرجعية الاسلامية تقليدا وجمودا عند ما سطره السلف. واستحدثه الخلف. وفريق آخر لاحظ له من علوم الاسلام، نبش نبشة، اما من خلال الجرائد أو المجلات الشعبية الغير متخصصة في علوم ومعارف شتى، فتطاول ينازع طواحين الهواء بدعاوى عريضة، ان في العلم أو الاجتهاد، وذهب يطعن فيما لا يعلم، ناعقا بكل ما نعق به الناعقون قبله، أو مستحدثا من الأقوال والسفاسف، مالو تدبر أمره بعقله لا استنكر شنيع فعله من تلقاء نفسه. ولكنها الأهواء، وهل يكبكب الناس على مناخرهم سوى الهوى؟

ولما كان النصح في الدين من فروض العين، لمن توفرت فيه أهلية النصح، وإن فيما دق من أمر، صغر أو كبر ومهما كلفه من ثمن. ولما كان التنبيه على الخطأ وزلل العلماء من أقوى موجبات النصح ودعاويه، فقد سطرنا في هذا الكتاب توخيا لكل هذا، ولتعم الفائدة به ولينتفع من يأتي من المسلمين، لعل الله أن يرفع بهم كبوة أو يحقق فيهم وعده، و الله وراء القصد في الأمر كله.

لقد عرضنا في كتابنا هذا إلى فتوى، أسالت مدادا كثيرا، وتطايرت بها زمنها المجلات والصحف، وأدلى فيها كل واحد بدلوه، سواء أكان مختصا أم لم يكن، وحدثت فتنة وبلبلة، لم يكن الداعي لها أصلا سوى الجهل بسنة رسول الله ﷺ وما استجد من علوم. وهكذا حال الزوابع عادة في مثل هذه الأمور التي يتصدر فيها من لا يملك زمامها. زوابع في فناجين قهوة كما يقولون. إلا أن آثارها تظل تكبر وتكبر بفعل الحركة الدوامية للأفكار، ولا تسكن إلا باسكان الزوبعة عند المصدر: أي افراغ الفنجان من قهوته. وهذا أساس ما قمنا به في هذا الكتاب، عسى أن يعم الله النفع به.

و الله الهادي إلى سواء السبيل.

1- مثال من الفتاوى عند المعاصرين، وورود الخطأ عليهم لعدم المامهم بالعلم

1-1- فتوى الشيخ ابن باز الكونية.

من الفتاوى التي كان لها وقع كبير في وقتنا المعاصر، فتوى للشيخ الفاضل والرئيس العام لادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد بالمملكة العربية السعودية فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، بخصوص بعض المسائل الفكلية التي لخصها أحسن تلخيص عنوان الفتوى وهو: «الأدلة النقلية والحسية على امكان الصعود إلى الكواكب وعلى جريان الشمس والقمر وسكون الأرض»[1]. وسوف نستعرض الفتوى ونعلق عليها بما يقتضيه المقام. يقول الشيخ في صفحة 5.

فقد تكرر السؤال عما يدعيه بعض رواد الفضاء من الوصول إلى سطح القمر وعما يحاولونه من الوصول إلى غيره من الكواكب *. ولكثرة التساؤل والخوض في ذلك رأيت أن أكتب كلمة في الموضوع تنير السبيل، وترشد إلى الحق في هذا الباب - إن شاء الله - فأقول: إن الله سبحانه وتعالى حرّم على عباده القول بغير علم وحذّرهم من ذلك في كتابه المبين، فقال عز وجل: ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾[2] وقال تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾[3].

ثم يستطرد في صفحة 6.

فالواجب على المسلمين في هذا الباب كغيره من الأبواب التثبت وعدم المبادرة بالتصديق أو التكذيب إلاّ بعد حصول المعلومات الكافية التي يستطيع المسلم أن يعتمد عليها ويطمئن إليها في التصديق أو التكذيب، وهذا هو معنى قوله سبحانه في الآية السابقة من سورة الحجرات: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾[4] الآية. والتبين هو التثبت حتى توجد معلومات أو قرائن تشهد لخبر الفاسق ونحوه بما يصدقه أن يكذبه ولم يقل سبحانه: ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فردوا خبره﴾ بل قال (فتبينوا) لأن الفاسق سواء كان كافرا أو مسلما عاصيا قد يصدق في خبره فوجب التثبت في أمره، وقد أنكر الله سبحانه على الكفار تكذيبهم بالقرآن بغير علم فقال جلّ وعلا (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين[5].

1) نشر مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الثانية 1402هـ، البطحاء، الرياض.
2) سورة الأعراف، الآية 33
3) سورة الإسراء، الآية 36
4) سورة الحجرات، الآية 6
5) سورة يونس، الآية 39
* كانت المركبة الفضائية الأمريكية "مرينر 4"، قد أطلقت في نونبر (تشرين ثان) 1964م ووصلت أجواء كوكب المريخ في 14 يوليو (تموز) 1965 م حيث التقطت 21 صورة تيليفزيونية على ارتفاع 35000 كلم من فوق سطح المريخ، وكتب الشيخ ابن باز مقالة نشرت في الصحف المحلية في رمضان 1382هـ، ستة أشهر بعد هذا الحدث، بعنوان "الشمس جارية، والأرض ثابتة. أما النزول البشري فوق سطح القمر، فلم يتحقق إلا في سنة 1969م بأبولو 11.

أوردت الفقرات السابقة للتذكير فقط بالمنهجية العقائدية عند المسلمين، وأنت ترى أن الشيخ بدأ بالتذكير بهذا الاطار قبل الاستطراد في فتواه، وهي توطئة ضرورية كما لا يخفى.

ثم قال صفحة 10، بخصوص الفلك:

وقال النسفي[1] في تفسيره[2] ما نصه: - والجمهور على أن الفلك موج مكفوف[3] تحت السماء تجري فيه الشمس والقمر والنجوم - اهـ

وقال الألوسي[4] في تفسيره (روح المعاني)[5] ما نصه: "وقال أكثر المفسرين هو موج مكفوف تحت السماء يجري فيه الشمس والقمر" اهـ وعلى هذا القول في تفسير الفلك والآيات المتقدمة آنفا لا يبقى إشكال في أن الوصول إلى سطح القمر أو غيره من الكواكب لا يخالف الأدلة السمعية، ولا يلزم منه قدح فيما دلّ عليه القرآن من كون الشمس، والقمر في السماء، ومن زعم أن المراد بالأفلاك السموات المبنية فليس لقوله حجة يعتمد عليها فيما نعلم بل ظاهر الأدلة النقلية وغيرها يدل على أن السموات السبع غير الأفلاك.

هذا ما كان بخصوص الفلك وامكانية الصعود إلى القمر والكواكب، والشيخ لم يعتبر وجود الموج المكفوف (المجموع) حاجزا دون وصول رواد الفضاء إلى الكواكب ولا بحث في اشكالية جريان الشمس والقمر في هذا الماء الذي لا يمسكه شيء. لذلك قلت ان نتيجة ما توصل إليه من عدم المانع، لا تعلق لها أصلا بهذا الأثر، وما كان له أن يورده. وما دام قد أورده، ما كان له أن يسكت عليه ولا يستقصي القول فيه.

1) هو أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود، المعروف بحافظ الدين النسفي (وفاة : 710 هـ) وينسب إلى مدينة نسف من بلاد السند، فيما وراء النهر. وكان رأسا في الفقه والأصول والحديث في زمانه. تفقه على المذهب الحنفي، وله من التأليف:
1- كنز الدقائق: في فروع الحنفية.
2 - عمدة عقيدة أهل السنة والجماعة : في العقائد.
3 - كشف الأسرار، شرح المصنف على المنار : في الأصول.
4 - مدارك التنزيل وحقائق التأويل : وهو المشهور بتفسير النسفي.
5 - منار الأنوار : في أصول الفقه.
2) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (3:78)، طبع عيسى الحلبي.
3) هذا الأثر من الاسرائيليات، أنظر العهد القديم : سفر التكوين (1 : 6 - 8)، وسفر الخروج (20:4)، وسفر أيوب (37 : 18)، وسفر المزامير (148 : 4).
قلت : وقد ورد ذكره في آثار عن قتادة ويرويه عن الحسن البصري عن أبي هريرة، وهي عند أحمد في المسند (2 : 370)، والترمذي في كتاب التفسير، تفسير سورة الحديد (5 : 3298/403) والبيهقي في الأسماء والصفات (505)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (1 : 13)، وأبي الشيخ في كتاب العظمة (203/106 و 204/107 و 540/241)، وابن جرير الطبري في تفسيره (27 : 124)، وهو عند ابن جرير مرسل عن قتادة، وقال ابن كثير : هو المحفوظ. (والتي رفعت) فيها عنعنة الحسن البصري، ولم يسمع أبا هريرة، وهو مدلس. وأوردها السيوطي في الدر المنثور (6 : 170) وعزاها أيضا لعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردوية في تفاسيرهم. وقال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه.
وورد أيضا عن ابن عباس من رواية نوح بن أبي مريم وهو متهم بوضع الحديث في خبر طويل (أكثر من عشر صفحات) عند أبي الشيخ في كتاب العظمة (647/279)، ووهاة ابن حجر كما في تهذيب التهذيب (10 : 434).
وورد عن ابن عباس أيضا عن طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. وجعفر ليس بالقوي في سعيد بن جبير كما حكم عليه ابن منده، تهذيب التهذيب (2 : 93).

وورد عن الربيع بن أنس من كلامه يقول : "السماء الدنيا موج مكفوف، والثانية صخرة والثالثة حديد، والرابعة نحاس، والخامسة فضة، والسادسة ذهب والسابعة ياقوته !!!!.

وهي عند أبي الشيخ في كتاب العظمة (564/247)، والسيوطي في الحبائك في أخبار الملائك (178/55) وعزاها إلى اسحاق بن راهوية في مسنده، وابن المنذر وابن أبي حاتم في تفسيريهما، والطبراني في الأوسط. وقال نفس الشيء في الدر المنثور (1 : 44) وابن جرير الطبري في جامع البيان (28 : 29).

وقد ورد في الأثر الذي يرويه قتاده كما عند الترمذي كلمة "الرقيع"، وقال سقف محفوظ وموج مكفوف. قال صاحب اللسان : الرقيع = اسم للسماء الدنيا، لسان العرب لابن منظور (8 : 132). وقال في تاريخ العلوم العام (1 : 138) : كان اليهود يتصورون أن كتلة من الماء موجودة فوق السماء، وأن الله يسكبها على الأرض، إما بواسطة بعض القنوات السماوية، أو يرميها من شبابيك مفتوحة في قبة السماء، وكانت السماء تسمى بالعبرية (الرقيع)، وكانت تعتبر كنوع من السقف. مما لا يترك مجالا للشك في اسرائيلية هذا الأثر. فالمفسرون لم يحققوا، وشيخنا بعدم تكلمه عليه سايرهم، ونتيجة ما توصل إليه لا تعلق لها بهذا. فلماذا أورد هذه الأسطورة دون تحقيق، وفي القرن العشرين ؟

وقال صاحب اللسان : الفلك : مدار النجوم، وفلك كل شيء مستداره. والفلك والفلكة : المستدير من الأرض في غلظ أو سهولة، وهي كالرحى. وفلكة المغزل : معروفة سميت لاستدارتها، وكل مستدير فلكة. لسان العرب (10 : 478).

فهذه الأقوال هي المقصودة، وكلها تفيد الاستدارة، وقد شبهها بالرحى، ولا مزيد على مثل هذا الايضاح. وهو الثابت علميا من أن النجوم والكواكب والمجرات كلها لها مدارات بهذا الشكل.

فالجمهور إذا على قول النسفي والأكثرية من المفسرين على قول الألوسي، محجوجون باللغة أولا، وهي التي كان يتوجب عليهم صرف المعنى المتبادر إليها بداهة، أما صرف المعنى إلى (الموج المكفوف)، فلا يمكن أن يكون إلا بتوقيف من الرسول ﷺ، وهو لم يشر إلى أي من ذلك. فالمفسرون نقلوا هذا القول، ولم يحققوه لا سندا ولا متنا، وإن كان لهم عذر فيما يخص المتن بحكم البيئة آنذاك، فلا عذر لهم سندا لعدم تحققهم من كونه من الاسرائيليات.

وإن التمسنا عذرا للمتقدمين للحيثيات السالفة فما عذر ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد؟

فالشيخ ابن بازكما يعلم كفيف البصر، وهو لا يمكن أن يتحقق من هذه الأمور بحال، وكل معوله إنما هو السمع، وبصفته رئيسا عاما لادارات البحوث العلمية، فهو لا يصدر عن رأيه الخاص، وإنما اعتمادا على ما وافته به ادارته، أي علماؤها.

فهل يعقل أن يوجد علماء يحملون هذا اللقب، ويجهلون مضمون وفحوى وشكول العلم الذي يتصدرون للافتاء فيه! وهل هؤلاء وفوا بالشرط الشرعي المنضوي تحت آية التبين التي أوردها الشيخ (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)؟ وهل وفوا بشرط الاجتهاد الذي ينص على استفراغ الجهد، أي التقصي على حسب الطاقة؟ ثم ما قيمة جهد غير المتخصص، فهذا رفع عنه القلم كالمجنون إلى أن يسترد عقله وكالأمي إلى أن يقرأ!؟ أم أنهم يبحثون في علوم غير العلوم التي يعرفها الناس؟. فلما الفتوى إذا!. فاللوم هنا على الإدارة.

4) هو شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبد الله الألوسي البغدادي (1217-1270هـ)

من أسرة الألوسية المشهورة في العراق، وتنسب إلى ألوس، قرية على الفرات قرب غانات، نبغ فيها علماء طار صيتهم في الآفاق. وهو شافعي المذهب وينزع في كثير من المسائل إلى الأخذ بمذهب أبي حنيفة لرسوخه فيه، إلا أنه كان بعيدا عن المذهبية والتقليد. تولى منصب الافتاء للأحناف سنة 1284 هـ ببغداد من طرف السلطان العثماني محمود الثاني، وهو الذي شجعه على كتابه تفسيره. الذي لم يكمله إلا في عهد السلطان عبد المجيد، فقدمه له سنة 1267هـ. وذاع صيت تفسيره في باقي الديار الإسلامية قبل وفاته سنة 1270هـ. وكان جامعا ملما بعلوم عصره على نزعة من التصوف كانت سائدة في عصره. وله من الكتب :

1 ـ الأجوبة العراقية عن الأسئلة الايرانية : وهي أجوبة على مسائل ومعضلات في الفلسفة والرياضيات وردت عليه من علماء المذهب الجعفري بايران على معنى التعجيز لأهل البيئة العلمية السنية في تلك الفترة. "رغم تخلف الاثنين عن ركاب العلم آنذاك"

2 ـ الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية

3 ـ الفيض الوارد على روضة مرثية مولانا خالد : وهي شرح لقصيدة رثي بها شيخه الشيخ خالد الكردي النقشبندي، وغيرها من التاليف.

قلت : ويتبادر سؤال، فهل لم يجد في العلوم الفلكية شيء منذ عهد الألوسي رحمه الله في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي حتى يكتفي شيخنا بالإحالة على ما أحال عليه من شبه اجماع الأقدمين؟.

5) روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، (5: 352)، طبعة بولاق.

ثم قال صفحة 21:

فلقد شاع بين كثير من الكتاب، والمؤلفين [1]والمدرسين في هذا العصر أن الأرض تدور، والشمس ثابتة[2]، وراج هذا على كثير من الناس، وكثر السؤال عنه فرأيت أن من الواجب أن أكتب في هذا كلمة موجزة ترشد القارئ إلى أدلة بطلان هذا القول ومعرفة الحقّ في هذه المسألة فأقول : قد دلّ القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وإجماع علماء الإسلام، والواقع المشاهد على أن الشمس جارية في فلكها كما سخرها الله سبحانه وتعالى، وأن الأرض ثابتة قارة قد بسطها الله لعباده وجعلها لهم فراشا ومهدا وأرساها بالجبال لئلا تميد بهم، قال الله تعالى: ﴿أو لم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون، وجعلنا في الأرض رواسي أن تميد بهم وجعلنا فيها فجاجا سبلا لعلهم يهتدون وجعلنا السماء سقفا محفوظا وهم عن آياتها معرضون وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون﴾[3].

ثم أضاف صفحة 22:

فهذه الآيات الكريمات دلائل قاطعة، وبراهين ساطعة على أن الشمس جارية لا ثابتة وأن الأرض قارة ساكنة كما قد أرساها الله بالجبال الرواسي ومدّها لعباده وبسطها لهم وجعلها فراشا ومهدا ليستقروا عليها[4]، وينتفعوا بما خلق الله فيها.

فأحدثت هذه المقالة بلبلة كبيرة يصفها خير وصف الشيخ محمد محمود الصواف في خطاب نشر بصحيفة الدعوة في شهر صفر 1386 هـ. وفيما يلي رد فضيلة الشيخ ابن باز صفحة 34.

قال الأخ الشيخ الصوّاف في صدر خطابه ما نصّه: لقد قرأت بإمعان مقالك القيّم (الشمس جارية، والأرض ثابتة) ولمست الضجة الكبرى التي أحدثها في الأوساط العلمية، والمجامع الثقافية، وقد كان حديث المجالس، وحديث الغادين، والرائحين[5]، وكانوا ما بين موافق، ومخالف ولم تكن الغرابة من موضوع المقال، فالخلاف في هذا الأمر قديم وحديث ولكن الضجة

1) هذا هو المقال الذي صدره الشيخ بعنوان "الشمس جارية والأرض ثابتة" ونشر في رمضان 1385 هـ.
2) لاحظ أنه يقول في هذا العصر، أي عصر الشيخ وهو القرن العشرون، وفيه إشكال لأن لا أحد في هذا العصر يقول بثبوت الأرض إلا أنك لاتستغرب عندما تعلم من أين جاء هذا القول كما سوف يأتي.
3) سورة الأنبياء الآيات 30 إلى 33.
4) وسوف نعرض لتفصيل شبهة الشيخ في هذا المنحى من تأويله بعد حين في ما يأتي.
5) بل استغلته السياسة أيضا، فهذه الفترة شهدت استقطاب حرب اليمن التي جعلت السعودية والتي كان عليها الملك فيصل في دائرة النفوذ الغربي، ومصر الناصرية في دائرة النفوذ الروسي في الإطار العام الذي كانت تتحكم فيه آلية الحرب الباردة بين المعسكرين. فالفتوى أو بالأحرى المقالة استغلتها الدعاية الناصرية للحط من النظام السعودي، ونعته بالظلامية والتخلف والرجعية إلى باقي تلك المسميات التي كان لها رواج في تلك الحقبة التاريخية المظلمة من تاريخ العرب، والإخوان المسلمون. داخل مصر كانت تمتلىء بهم سجون النظام وجلاديه، والتي سوف تنتهي بقتل الشهيد سيد قطب، وهو سيد بن قطب بن ابراهيم (1906 ـ 1967 هـ)، صاحب الظلال، ومعالم في الطريق. وكان للمخابراتي الأمريكي ماكس كوبلاند أن يسجل هذا النقاش الحادث في غير زمنه في كتابه "لعبة الأمم".

بما جاء في المقال من التكفير، والتضليل، والحكم بالردة، حيث قلت - حفظك الله - بعد أن سقت بعض الأدلة (وهكذا علماء الإسلام المعروفون المعتمد عليهم في هذا الباب وغيره وقد صرّحوا بما دلّ عليه القرآن الكريم من كون الشمس، والقمر جاريين في فلكهما على التنظيم الذي نظمه الله لهما، وأن الأرض قارة ساكنة قد أرساها الله بالجبال، وجعلها أوتادا لها، فمن زعم خلاف ذلك وقال إن الشمس ثابتة لا جارية فقد كذب الله، وكذب كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد. ثم قلت - حفظك الله - من قال هذا القول فقد قال كفرا، وضلالا لأنه تكذيب لله، وتكذيب للقرآن، وتكذيب للرسول ﷺ.. إلخ. من هنا يا أخي انطلقت الضجة حتى أحدثت لها عجاجة في الأفق العلمي ما كان أغنانا عنها خاصة وقد صدمت الفتوى الملايين من شباب، ورجال يدينون بالإسلام في هذا العصر، والذين أضحوا يعتقدون أن مثل هذه الأمور أصبحت من المسلمات العلمية التي لا يجادل فيها إثنان فكيف تنفى نفيا قاطعا، ويكفر من قال بها، ويحكم عليه بالردة، ويستباح دمه وماله. نعم إن من كذب الله، ورسوله، وكذّب كتابه فهو كافر مرتد ومجرم أثيم كما قلتم في مقالكم، وأنا أقول وعليه غضب الله ولعنته إلى يوم الدين، ولكن هل من قال بحركة الأرض ودورانها حول الشمس بقدرة الله. وبثبوت الشمس[1] حول محورها وحركتها حول نفسها بأمر الله، هل يعتبر هذا مكذّبا لله، ورسوله، ومكذبا لكتاب الله حتى يحكم عليه بالردة والكفر؟ إنني هنا أتوقف، ولا أودّ أن أتعجل بمثل هذا الحكم في أمور أقل ما يقال فيها إنها ظنية وليست قطعية الدلالة، والتوقف فيها بأن تفويض الأمر إلى الله العليّ القدير أسلم وأحكم. وأراكم قد تعجلتم في أمر كانت لكم فيه أناة، وفي التأويل مندوحة يا أخي كما لا يخفى على شريف علمكم، وفضلكم. اهـ

فعقب الشيخ ابن باز على كلام الشيخ الصواف بأنه من الواجب على مثله الرد لبيان الحق في هذه المسألة "ببراهينه حتى يكون شبابنا على علم وبينة في هذا الأمر ولم أكفر من قال بدوران الأرض، ولا من قال ان الشمس تجري[2] حول نفسها، وانما صرحت بتكفير من قال ان الشمس ثابتة لا جارية[3]"، ثم استطرد في سرد الأدلة النقلية صفحة 38.

وعلى لسان رسوله محمد ﷺ كما في الصحيحين عن أبي ذرّ - رضي الله عنه - قال: كنت مع النبي ﷺ في المسجد عند غروب الشمس فقال: يا أبا ذرّ أتدري أين تغرب الشمس قلت: الله ورسوله أعلم، قال ﷺ: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فذلك قوله تعالى: ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ الآية، وفي لفظ لهما أيضا عن أبي ذرّ - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال له حين غربت الشمس: تدري أين تذهب، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها وتوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها،

1) اذن فالشيخ ابن باز مصيب في الرد على من قال بهذه المقولة، لأن النص بالجريان هنا واضح ولا يقبل التأويل. ولكن كما أوضح الصواف صفحة 45 في رده : لم يقل أحد بثبوتها ثبوت الجبل في محله والسهل في مكانه. فرد الشيخ ابن باز بأن بعض المدرسين يقولون ذلك.

2) لاحظ أن هذا الكلام لا يستقيم، إذ الجري لا يكون إلا بالانتقال من مكان إلى آخر والجري غير الدوران.

3) انظر صفحة 36

فيقال لها: إرجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها فذلك قوله تعالى: ﴿والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم﴾ وهذا لفظ البخاري، وفي صحيح مسلم عن أبي ذرّ - رضي اللهٰ عنه - أيضا أن النبي ﷺ قال يوما: (أتدرون أين تذهب هذه الشمس قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: إن هذه تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش فتخرّ ساجدة فلا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي ارجعي من حيث جئت، فترجع فتصبح طالعة من مطلعها، ثم تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش فتخرّ ساجدة ولا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي ارجعي من حيث جئت فترجع فتصبح طالعة من مطلعها، ثم تجري لا يستنكر الناس منها شيئا حتى تنتهي إلى مستقرها ذاك تحت العرش فيقال لها: ارتفعي اصبحي طالعة من مغربك فتصبح طالعة من مغربها، فقال رسول الله ﷺ: (أتدرون متى ذلكم ذاك حين لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا) وفي الصحيحين عنه أيضا قال سألت رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ قال: مستقرها تحت العرش[1]. اهـ

فتأمل أيها القارئ هذا الحديث، وصراحته في جريان الشمس جريانا يتضمن السير والتنقل، والذهاب، والمجيء في آفاق السماء، ولو كانت ثابتة في موضع واحد لم يكن لها هذا الجريان، ولم تخاطب بمثل هذا الخطاب، وهذا كله يبيّن بطلان هذا القول، وأن جريان الشمس ليس من جنس دوران الرحا الذي لا يتجاوز محلّه.

ثم تعرض صفحة 40 لأثر ورد موقوفا على مجاهد:

فإن قيل إن مجاهدا بن جبر التابعيّ المشهور - رحمه الله - قد قال في تفسير قوله تعالى: ﴿والشمس والقمر بحسبان﴾ أنه كحسبان الرحا فتبعه علي ذلك بعض العلماء وهذا يوافق قول من قال إنها تجري حول نفسها، فالجواب أن يقال نعم قد قال ذلك كما ذكره البخاري في صحيحه في كتاب (بدء الخلق)[2] حيث قال ما نصّه: باب صفة (الشمس والقمر بحسبان) قال مجاهد كحسبان الرحا، وقال غيره بحساب، ومنازل لا يعدوانها. حسبان: جماعة حساب، مثل شهاب وشهبان، قال الحافظ بن حجر في فتح الباري[3] عند هذه الترجمة ما نصه: قوله قال مجاهد كحسبان الرحا وصله الفريابي[4] في تفسيره من طريق ابن أبي نجيح[5] عن مجاهد ومراده أنهما يجريان على حسب الحركة الرحوية الدورية وعلى وضعها، قال وقال غيره بحساب

1) سوف نتكلم على هذه الأحاديث فيما بعد.

2) باب صفة الشمس والقمر بحسبان (4 - 4/75)

3) فتح الباري، شرح صحيح البخاري للحافظ شهاب الدين بن حجر العقلاني (6 - 312)

4) أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن واقد الفريابي (120-212 هـ)، مفسرومحدث من شيوخ الإمام البخاري، له ترجمة في تهذيب التهذيب (9 - 472)، وتذكرة الحفاظ (1 : 376).

5) هو عبد الله بن أبي نجيح الثقفي المكي (وفيات : 131 هـ) ذكره ابن حبان في الثقات وقال : قال يحيى بن سعيد القطان : لم يسمع ابن أبي نجيح التفسير من مجاهد، وذكره النسائي فيمن كان يدلس. وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة والنسائي. وقال وكيع : كان سفيان يصحح تفسير ابن أبي نجيح (يعني سفيان الثوري)، وكان أبو حاتم يحمد تفسيره عن مجاهد بالمقارنة مع خصيف عن مجاهد. له ترجمة في تهذيب التهذيب (6 : 49)، الجرح والتعديل (5 - 947/203). التبيين لأسماء المدلسين (42/37).

ومنازل لا يعدوانها ووقع في نسخة الصغاني[1] عن ابن عباس وقد وصله عبد بن حميد[2] من طريق أبي مالك[3] وهو الغفاري مثله، وروى الحربي[4]، والطبري عن ابن عباس نحوه بإسناد صحيح، وبه جزم الفراء[5]. اهـ

ونقل هذا المعنى عن مجاهد جماعة من المفسرين منهم الإمام أبو جعفر بن جرير[6]، وأبو عبد الله القرطبي[7]، وغيرهما، ولم ينقل ذلك عن غيره من أئمة التفسير القدامى فيما اطلعت عليه وظاهر كلام البخاري - رحمه الله - يدلّ على أن مجاهدا انفرد بهذا القول لأنه لّما حكى ذلك عنه قال، وقال غيره بحساب ومنازل لا يعدوانها وقد ذكرنا عن الحافظ آنفا أن هذا المعنى الثاني قد رواه الحربي، والطبري عن ابن عباس باسناد صحيح، ولا ريب أن ابن عباس - رضي الله عنهما - هو أعلم بتفسير كلام الله عزّ وجل من تلميذه مجاهد، وقد وافق ابن عباس على هذا المعنى جمهور المفسرين، وممن اختار هذا المعنى، وقال إنه أولى الأقوال في تفسيره هذه الآية الإمام أبو جعفر بن جرير حيث قال في تفسيره المشهور[8].

وأضاف صفحة 41 ما نصه: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال معناه الشمس، والقمر يجريان بحساب ومنازل لأن الحسبان مصدر من قول القائل: حسبته حسابا وحسبانا مثل قولهم كفرته كفرانا، وغفرته غفرانا. انتهى المقصود، والذي عليه جمهور المفسرين فيما اطلعت عليه أن هذه الآية الكريمة مثل قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿فالق الأصباح وجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا﴾ ومعنى الآيتين عندهم أنهما يجريان بحساب متقن لا يتجاوزانه حتى ينقضي هذا العالم، وبذلك يعلم القارئ ضعف قول مجاهد وأنه لادليل من النقل

---

1) هو محمد بن اسحاق بن جعفر، أبو بكر الصاغاني أو الصغاني البغدادي (وفيات : 270هـ) محدث. قال ابن خراش : ثقة مامون، وقال الخطيب البغدادي : كان أحد الأثبات المتقنين. وهو من شيوخ النسائي والترمذي ومسلم وابن خزيمة. له ترجمة في تاريخ بغداد (1 : 240)، تهذيب التهذيب (9 : 32)، الجرح والتعديل (7 : 195).

2) هو أبو محمد، عبد بن حميد بن نصر الكسي السمرقندي (وفيات : 249هـ)، محدث ومفسر وهو من شيوخ البخاري ومسلم، قال ابن حجر : ثقة حافظ. له ترجمة في طبقات الحفاظ للسيوطي (530/238)، وتذكرة الحفاظ (2 : 534)، وطبقات المفسرين للداودي (1 : 368).

3) هو غزوان أبو مالك الغفاري، الكوفي(؟) من الطبقة الثالثة. قال ابن معين وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات (5:293)، انظر تهذيب التهذيب (8:220)، التاريخ الكبير للبخاري (7:108).

4) هو ابراهيم بن اسحاق بن بشير، أبو اسحاق الحربي البغدادي (198.285هـ) قال الخطيب البغدادي: كان إما مافي العلم رأسا في الزهد، عارفا بالفقه بصيرا بالأحكام، حافظا للحديث، مميزا للعلة، قيما بالأدب، جماعا للغة. وقال محمد بن صالح القاضي لانعلم بغداد أخرجت مثل الحربي في الأدب والفقه والحديث والزهد. وقال الدارقطني: ثقة وكان إما مايقاس بأحمد بن حنبل في زهده وعلمه وأدبه. تاريخ بغداد (6:27)، تذكرة الحفاظ (2:609)، ط. الحفاظ (263)، شذرات الذهب (2:190) الرسالة المستطرفة (36)، العبر (2:74).

5) هو يحيى بن زياد بن عبد الله الكوفي النحوي نزيل بغداد (وفيات : 207هـ)، قيل في حقه : لولاه لما كانت عربية، لأنه هذبها وضبطها. شذرات الذهب (2 : 19).

6) هو محمد بن جعفر بن جرير الطبري (224.310 هـ) الأملي البغدادي، الفقيه، المؤرخ المفسر، له ترجمة في ميزان الاعتدال (3:498)، تذكرة الحفاظ (2:710)، غاية النهاية في طبقات القراء (2:106)، الرسالة المستطرفة (33)، تاريخ بغداد، طبقات المفسرين (82).

7) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الأندلسي ثم القرطبي (وفيات : 671هـ) المفسر، صاحب كتاب "الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان". وهو مطبوع عن دار الكتب، مصورة 1967م.

8) جامع البيان، من تأويل آي القرآن بتحقيق آل شاكر، دار المعارف،

ولا من شاهد العيان[1] يدل عليه، ولعله تلقاه عن بعض أهل الكتاب[2] وأحسن الظن بقائله عملا بالحديث الصحيح المشهور: (حدثوا عن بني إسرائيل ولاحرج) والحق أن أخبار بني إسرائيل تنقسم الى أقسام ثلاثة، قسم يشهد له شرعنا بالصحة فهو مقبول لأن الشرع دل على صحته، والقسم الثاني يدل شرعنا أنه باطل فهو مردود لأن الشرع دل على بطلانه، والظاهر أن ماقاله مجاهد من هذا القسم، والقسم الثالث ليس في شرعنا ما يدل على قبوله أو رده فيكون موقوفا لايصدق ولايكذب حتى يوجد من أدلة الشرع المطهر أو شواهد العيان ما يدل على قبوله أو رده، ولابأس بالتحدث به، وهذا القسم هو المراد من قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: (إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا، وأنزل إليكم) أما القسم الثاني فلا يجوز التحديث به لمن عرف بطلانه إلا مع بيان بطلانه أداءا للأمانة، ونصحا للأمة.

ثم انتقل فضيلة الشيخ الى ايراد شاهد من تفسير معاصر، وهو في "ظلال القرآن" للشهيد سيد قطب فقال صفحة 48:

قال السيد قطب ـ رحمه الله ـ في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ ما نصه: والشمس تدور حول نفسها وكان المظنون أنها ثابتة في موضعها الذي تدور فيه حول نفسها ولكن عرف أخيرا أنها ليست مستقرة في مكانها إنما هي تجري فعلا. تجري في اتجاه واحد في الفضاء الكوني الهائل بسرعة حسبها الفلكيون باثني عشر ميلا في الثانية، والله ربها الخبير بها وبجريانها وبمصيرها، يقول إنها تجري لمستقر لها هذا المستقر الذي ستنتهي إليه لا يعلمه إلا هو سبحانه، ولايعلم موعده سواه، وحين نتصور أن حجم هذه الشمس يبلغ نحو مليون ضعف لحجم أرضنا هذه، وأن هذه الكتلة الهائلة تتحرك، وتجري في الفضاء لايسندها شيء ندرك طرفا من صفة القدرة التي تصرف هذا الوجود عن قوة، وعن علم إلى أن قال عند قوله تعالى: ﴿وكل في فلك يسبحون﴾[3] ما نصه: وحركة هذه الأجرام في

---

1) بل له شاهد عيان يدل عليه وهو أن للقمر دورة حول محوره تساوي تماما مدة دورانه حول الأرض في 3، 27 يوما، كما وأن للشمس دورة حول محورها إلا أنها لا تدور كجسم صلب، فأي نقطة على خط الاستواء لها دورة كاملة حول محور الشمس في 25 يوما، وتزداد إلى 27.5 يوما لأي نقطة على سطحها على خط عرض 30 درجة، وتصل إلى 35 يوما لكل نقطة على خط عرض 75 درجة. وقدرت مدة دوران الشمس حول مركز المجرة بحوالي 240 مليون سنة. المدخل إلى الفلك (367).

2) كل فلك أهل الكتاب كان عالة على البابليين، ولم يرد في نصوصهم المعروفة حاليا ما يقترب من وصف مجاهد، فتفسيره لدوران الكواكب والنجوم غير مسبوق. وهذا يستوجب الجمع بين قولي ابن عباس ومجاهد، اذكليهما تعضده المشاهدة العلمية المعاصرة، مما يدل على أن لتفسيرهما أصل يرجع إليه. قلت :
ولو كانت إدارة البحوث العلمية بحثت حقا في ما استجد في علم الفلك المعاصر، لرجح الشيخ مبدأ الجمع بدل مبدأ الترجيح، إذ لا تعارض بين ما قاله ابن عباس وتلميذه مجاهد، بل يكمل بعضهما بعضا، إذ هناك حركة دوران كالرحى فعلا وهي خاضعة لحساب دقيق ومتقن لا يتجاوز. فيتضح لك من هذا أن لا عذر لمن يتصدر للفتوى دون أن يكون ملما بعلوم عصره، اذ ما الفتوى أن لم تكن توضيح المراد والمقصود من النصوص وحملها الحمل الصحيح على ما تنسحب إليه. وبما أن العلوم الكونية داخلة كلها ضمن منطوق التبين والتكشف المستقبلي (سنريهم آياتنا في الآفاق...)، فتوجب على المتعرض للفتوى في هذا المجال أن يكون متفتحا على عصره، أولا نقول في الفقه بوجوب إتباع المقلد للمجتهد الحي المستوفي لشروط الاجتهاد ؟ وهذا ما يجب على إدارة البحوث أن تتلافاه مستقبلا.

3) في ظلال القرآن لسيد قطب (7 : 25.24) دار احياء التراث العربي، الطبعة السابعة 1391هـ، بيروت لبنان.

الفضاء الهائل أشبه بحركة السفينة في الخضم الفسيح فهي مع ضخامتها لاتزيد على أن تكون نقطا سابحة في ذلك الفضاء المرهوب، وأن الإنسان ليتضاءل، ويتضاءل وهو ينظر الى هذه الملايين التي لاتحصى من النجوم الدوارة، والكواكب السيارة متناثرة في ذلك الفضاء سابحة في ذلك الخضم، والفضاء من حولها فسيح فسيح وأحجامها الضخمة تائهة في ذلك الفضاء الفسيح[1]. انتهى، وفي كلام السيد قطب ما ينبه القراء على أن ما يقوله بعض علماء الفلك عن ثبوت الشمس وجريانها حول نفسها، إنما هو شيء مظنون لامعلوم، ولهذا ظهر لبعضهم أخيرا أنها جارية لامستقرة، وأنها تجري فعلا في اتجاه واحد في الفضاء الكوني الهائل، وقوله في اتجاه واحد يعني بذلك منازلها[2]، ومداراتها التي نظمها الله، وأما ماذكره هو وغيره من علماء الفلك عن سرعة سيرها، وعن ضخامتها بالنسبة إلى أرضنا فهذا وأشباهه من الأمور التي لايجوز الجزم بها إلا لمن تحصل على أدلة علمية ترشده الى ذلك وهي بالنسبة الى أكثر الخلق من القسم الثالث من أخبار علماء الهيئة الذي لايصدق ولايكذب بل يوقف حتى توجد أدلة علمية تقتضي التصديق أو التكذيب.

ثم بعد عرضه لتفسير السيد قطب، أبدى معارضته له لعزوفه عن الاستدلال بالأحاديث الواردة في هذا الصدد، وعاتبه على عدم الأخذ بها. يقول فضيلة الشيخ صفحة 50:

وأما قوله: هذا المستقر الذي ستنتهي إليه لا يعلمه إلا هو سبحانه، ولايعلم موعده[3] سواه فقد سبق لك أيها القارئ ماثبت في الحديث المتفق على صحته من رواية أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال: (مستقرها تحت العرش) وهو سجودها هناك، فراجع الحديث يتضح لك أن هذا هو الصواب[4]، وأنه ليس من علم الغيب لما قد بينه الله لرسوله ﷺ، ويستغرب من السيد

1) نفس المرجع (7 : 26).

2) هذه السرعة الشمس مع كواكبها بالنسبة للنجوم المحيطة بها، ولا علاقة للمنازل بذلك.

3) هذا الذي ذهب إليه سيد قطب رحمه الله هو الصواب مسترشدا بما عرف من علم الفلك المعاصر. ولكن لا يعفيه ألا يأتي بذكر الحديث وهاقد ورد في الصحيحين. فإن لم تكن السنة للتبيان كما ذكر القرآن فلما تصلح اذن؟ إلا أن السيد ككل المتخرجين من مدرسة محمد عبده، لهم اشكالية مع الحديث : يجهلونه. وإلا كمفسر توجب عليه ايراده أولا، ثم ليناقشه أو يرده. فالشيخ مصيب من حيث النهج. وإن خذلاهما معا الحديث.

4) بقي الآن أن نستعرض الأحاديث التي وردت في الصحيحين وغيرهما والتي لها تعلق بهذه المسألة، ونرى هل الصواب مع من أوردها واستشهد بها، أم هو مع من عزف عنها ؟ لكن قبل هذا توجب ايراد ما يقوله العلم الحديث في هذا الصدد.
أقول : الذي نعرفه اليوم من يقينات علم الفلك هو أن الشمس واحدة من بين حوالي 100 بليون نجم في مجرتنا المعروفة (بدرب التبانة)، وشكلها يتكون من منطقة مركزية كروية تتدرج على شكل قرص دائري بعيدا عن مركز المجرة وباتجاه حافتها.
والقرص عبارة عن أدرع من النجوم يحيط بها غاز وغبار، وهي تشبه شكل مروحة لولبية إذا أخذت لها صورة من أحد قطبيها، وشكل قرص إذا أخذت لها صورة جانبية من جهة خط استوائها، وقطر المجرة يساوي حوالي 100000 سنة ضوئية، والشمس تقع إلى الخارج من مركز المجرة على بعد حوالي 30000 سنة ضوئية، وسمك المجرة حول الشمس أقل مما هو عند مركزها، ويبلغ فقط حوالي 2000 سنة ضوئية، إذ سمك القرص لا يتعدى 2% من قطرها، فهي رقيقة جدا. وتدور المجرة بسرع مختلفة، فسرعة دورانها قرب المركز أكبر من سرعتها قرب الحواف، وهي تقل من المركز نحو الحواف، وتصل سرعة الشمس إلى 250 كلم/ث، وتكمل دورة كاملة حول مركز المجرة كل 240 مليون سنة باتجاه عقارب الساعة لناظر سمتي متمركز بالقطب الشمالي للمجرة. وتوصلنا إلى هذه المعرفة حول مجرتنا لوجود مجرات عديدة بأشكال مختلفة.. حلزونية، أهليجية.. الخ، والتي لا تتفق المعلومات التي توصلنا إليها إلا مع ا لشكل الحلزوني، أنظر المدخل إلى الفلك (368). فرغم كون كل النجوم في المجرة ترتبط ببعضها البعض بواسطة الجاذبية إلا أن سبب فلطحة شكلها مرده الرئيس إلى سرعة دورانها، أنظر الفلك (103).

قطب عدوله عن ذلك مع سعة علمه، واطلاعه، والله يعفو عنا وعنه وعن سائر المسلمين ولو فرضنا صحة ما قاله بعض علماء الفلك من أن للشمس محورا ترجع إليه لم يلزم من ذلك أن تكون ثابتة، ولا دائرة حول نفسها كما سبق التنبيه على ذلك عند قول مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿الشمس والقمر بحسبان﴾ أنه حسبان كحسبان الرحاء، فراجع ما تقدم يتضح لك الحق إن شاء الله.

ثم أضاف الشيخ صفحة 56

وقوله: (الله الذي جعل لكم الأرض مهدا) وفي القراءة الأخرى (مهادا) وفي القراءة الأخرى (مهادا) وفي جامع الترمذي، وغيره من حديث أنس ابن مالك ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: (لما خلق الله الأرض فقالوا: يارب هل من خلقك شيء أشد من الجبال؟ قال: نعم الحديد، قالوا: يارب هل من خلقك شيء أشد من الحديد؟ قال: نعم النار، قالوا: يارب فهل من خلقك شيء أشد من النار؟ قال: نعم الريح، قالوا: يا رب فهل من خلقك شيء أشد من الريح؟ قال: نعم ابن آدم يتصدق صدقة بيمينه يخفيها عن شماله[1]) اهـ وقال الشيخ العلامة عبد القاهر بن طاهر البغدادي المتوفى عام 329 هـ في كتابه (الفرق بين الفرق)[2] في جملة ما نقله عن أهل السنة

= ومجرتنا ذاتها واحدة من بين حوالي 23 مجرة تشغل حيزا فضائيا ذو حجم على شكل مجسم اهليجي، يبلغ مداه في اتجاه قطره الأكبر حوالي 3.26 مليون سنة ضوئية، والأدهى وهو أن المجرات لا تصادف منفردة في الفضاء الكوني الفسيح، بل تظهر على شكل مجموعات من المجرات القريبة من بعضها البعض نسبيا، ويطلق عليها علماء الفلك اسم "عناقيد مجراتية"، وكل عنقود يمكن أن يحتوي على بعض عشرات من المجرات، أو حتى على عدة آلاف منها. فنفهم من هذا العرض أشياء :
1) أن لا خصوصية لمجرتنا، مجرة التبانية، من بين المجرات المكونة للمجموعة المحلية ولا للمجرات في الكون ككل.
2) لا خصوصية للشمس كنجم في مجرتنا من بين بلايين نجوم مجرتنا، إلا بكوننا ننتمي إليها خاصة، وإلا فهي نجمة عادية من بين نجوم هذا الكون.

1) أخرج الترميذ هذا الأثر في كتاب التفسير (5 : 3369/454)، قال : حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا العوام بن حوشب، عن سليمان بن أبي سليمان عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال : الأثر.
قلت : وفيه سليمان بن أبي سليمان الهاشمي مولاهم (؟) من الثالثة. قال ابن حجر : مقبول. وقال ابن معين : لا أعرفه، وقال الذهبي : لا يكاد يعرف. وفي رواية ابن حوشب عنه اختلاف. وقال الذهبي أيضا : مجهول.
تقريب التهذيب (1 : 545/325)، تهذيب التهذيب (4 : 333/171)، التاريخ الكبير (4 : 15) ميزان الاعتدال (2 : 3476/211)، الكاشف (1 : 2115/315)، الجرح والتعديل (4 : 531/122)، ثقات ابن حبان (4 : 315)، تاريخ ابن معين (2 : 3961/231).
روى له الترمذي وحده هذا الحديث فقط، ولم يرو له أحد من العشرة. والخلاف فيه أن البخاري ميزه عن سليمان آخر يروي عن أبي سعيد الخدري ويروي عنه قتادة وتابعه ابن أبي حاتم. وخالفهم ابن حبان فجعلهم رجلا واحدا.
الحكم على السند : ضعيف بجهالة سليمان هذا، وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه.
قلت : وهو مخرج أيضا في المسند (3 : 124)، والعظمة لأبي الشيخ (875/356)، واتحاف السادة المتقين للزبيدي (8 : 264)، والاتحافات السنية (252)، والبداية والنهاية لابن كثير (1 : 21)، والترغيب والترهيب للمنذري (2 : 30)، وتفسير القرطبي (10 : 90) وعزاه السيوطي في الدر المنثور (1 : 354) إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه في تفاسيرهم، وللبيهقي في شعب الإيمان. كلها عن سليمان هذا.
وروي موقوفا عن قيس بن عباد وفيه ضعف وانقطاع كما عند أبي الشيخ في كتاب العظمة (876/357).

2) قلت واجماعهم هذا لا يسمن ولا يغني من جوع، لأنه اجماع على باطل، وكان ذلك مبلغهم من العلم، ولما يأتيهم تأويله، وقد أتانا نحن اليوم يقينا بضده.

صفحة ـ 330 ـ من الكتاب المذكور ما نصه: وأجمعوا على وقوف الأرض، وسكونها وأن حركتها إنما تكون بعارض يعرض لها من زلزلة ونحوها خلاف قول من زعم من الدهرية أن الأرض تهوي أبدا لأن الخفيف لايلحق ماهو أثقل منه في انحداره، وأجمعوا على أن الأرض متناهية الأطراف من الجهات كلها، وكذلك السماء متناهية الأطراف من الجهات الست.

1.2) المآخذ على هذه الفتوى لعدم الالمام بالعلم

اكتفينا بهذا القدر لبيان المآخذ التي يمكن اصدارها في حق هذه الفتوى، وكمطية للوقوف على منهج المحدثين في تصويت الأخطاء، التي لايسلم منها بشر، اذ الكل خطاء، وخير الخطائين التوابون[1].

كما لايعني هذا الحط من علمائنا، وهم الذين لم يتصدروا لموضوع الا لغلبة الظن عندهم أنهم يقومون بما هو واجب. وانما هذا دأب دأب عليه أهل السنة نصحا في الدين فلنعدد المآخذ اذن:

1ـ هذا موضوع قديم كان لزاما أن تكون دار الافتاء ملمة به وبحيثياته.

فقد نشر يعقوب بن نيقولا صروف (1268 هـ / 1852م ـ 1346 هـ / 1927م) أول مقالة في اللغة العربية بالنسبة لمسيحيي الشرق عن "دوران الارض" في مجلة المقتطف سنة 1876، فأثار ضجة عنيفة وسخط عارم تزعمه أرشمندريت الكرسي الأنطاكي في بيروت وكذلك الأب جبريرل جبارة الذي كتب مقالا ساق فيه الكثير من الأدلة الدينية المسيحية ليؤكد ثبوت الأرض وعدم دورانها. بينما دافع عن العلم مصطفى رياض باشا (1250 هـ / 1834خ ـ 1329هـ / 1911م) الوزير المصري وعبد الله فكري باشا (1250هـ / 1834م ـ 1306 هـ / 1889م) الوزير المصري وعبد الله بن عبد الله أبو السعود (1236هـ / 1820م ـ 1295 هـ / 1878م) الصحفي السياسي، مؤكدين عدم مخالفتها للدين منطلقين من ظاهر القرآن فقط. فإن كانت أرشمندريتية الكرسي الانطاكي متخلفة عن ما جرى في أروبا على عهد كوبرنيكوس فما عذر دار الافتاء في جهلها بمثل هذه الأمور وماجد فيها من علم قبل إدلاء دلوها فيها ؟.

2) عدم الوقوف على صحة الأحاديث المستعملة في الاستشهاد بحيث أن أكثرها من الواهيات ومما لاتقوم به حجة، ولايجب الاستشهاد بالحديث من باب الاحتجاج بسرد من مسند الامام أحمد دون تدقيق وتمحيص خصوصا وأن ليس كل مابه صحيح كما لايخلو من متروكين.

فمثلا ذهب الحافظ الهيثمي وابن حجر العسقلاني والسخاوي وأحمد شاكر الى أن الامام أحمد لايروي الا عن ثقة، الا أن المتصفح للمسند يرى روايته عن متروكين منهم: عامر بن صالح بن عبد الله الزبيري. قال ابن معين في حقه: كذاب خبيث عدو الله وعندما قيل لابن معين أن أحمد يحدث عنه قال: ماله جن!؟ وقد روى عنه أحمد حوالي 20 حديثا.

وروى عن عبد الله بن واقد. وقال البخاري في حقه: تركوه منكر الحديث. وله في المسند حديثان. وعمر بن هارون البلخي. قال أحمد: لا أروي عنه شيئا ومع ذلك وجد حديثان له طريقهما الى المسند. وقال النسائي وابن حجر: متروك. وغيرهم من المجاهيل والضعفاء. وسواء أكانت الزيادات في المسند من ابنه عبد الله أو

1) كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون : أخرجه الترمذي في كتاب القيامة الباب 49، وابن ماجة في كتاب الزهد، الباب 30 والدارمي في سننه، كتاب الرقاق الباب 18 والإمام أحمد في المسند (3 : 198). وهو صحيح الأسناد.

القطيعي فان المسلم العادي لا يعرف عن هذه الحيثيات شيئا. وهذا التقصير في خدمة المسند وقبله الموطأ الذي اختلفت روايته زيادة ونقصا من 500 الى أزيد من 1000 حديث. وكلها تحتاج الى تدقيق وعناية.

3) عدم الالمام بما جد في علوم الفلك والكونيات، وهي علوم عقائدية اليوم، بل كانت مطروحة على مستوى الجدل العقائدي بحيث أن البابا بيوس الثاني عشر تبنى نموذج الفرقعة الكبرى في الكونيات، الذي كان قد طوره الراهب البلجيكي جورج لومتر من معادلات ألبرت أنشتين، الفيزيائي اليهودي وحاربته المدرسة الشيوعية لمجرد كون صاحبه راهبا. فإذا علمت أن جورج لومتر ترأس الأكاديمية البابوية تكريما له، علمت البون الشاسع بين ما أدركته الكنيسة وأفادت تاريخيا منه، وغفلت عنه دار الإفتاء، المفروض أنها وحسب المعلن من تخصصاتها "البحوث العلمية"! وهذا ما دعاني الى تأليف كتاب خاص بهذا العلم العقائدي الذي هو حجة القرآن بينما لاتوجد مؤسسة اسلامية وقفية لها صفة الاستمرارية والديمومة لترعى مثل هذه العلوم، من منطلق العقيدة الصرف.

4) هناك خلل قاتل مميت في الدراسات الشرعية يجب أن يراجع. يجب تطعيمهم بالعلم وبحيثياته العقائدية، لأنه الحامل لها اليوم وليست الفلسفات. والذي يجهل العلم انما يضع نفسه في مأزق هو في غنى عنه، خصوصا وأن آيات القرآن الكونية لاتجد تفسيرها وتكشفها الا به.

1.3) نجاعة المنهج وقوته في المنظومة النقدية الحديثية

تعتبر السنة على اختلاف حدها من طرف أصوليي أو محدثي المذاهب الاسلامية المصدر الثاني بعد القرآن، وهي اما شارحة، أو مبينة، أو مفسرة لمبهم القرآن، أو مفصلة، أو مخصصة، أو مقيدة لمجمله وعامه ومطلقه، أو موضحة لأحكامه، زيادة على أنها أتت بأحكام اضافية لم يرد في القرآن نص عليها.

وحجيتها ليست ذاتية كحجية القرآن، وانما حجيتها مستمدة من حجية القرآن الدال عليها لقوله تعالى:

﴿انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولاتكن للخائنين خصيما[1]) (وما أنزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون[2]) (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقيه فأولئك هم الفائزون[3]).

وفهم المسلمون أن طاعة الله في طاعة الرسول، وطاعة رسوله في اتباع سنته. والأدلة على مثل هذا في القرآن كثير أعرضنا عن ايرادها لاجماع المسلمين على ذلك.

ولكون السنة لم يتوفر لها في النقل ما توفر للقرآن من ناحية التواتر الا في أحاديث معدودة، عدا في شقها العملي التعبدي، ونظرا لما حصل تاريخيا من اختلاق ووضع في الحديث من طرف الزنادقة وبعض المتعبدة والأحزاب والفرق السياسية، فقد دعى كل هذا الى استحداث ما عرف بالمنهج النقدي في الحديث لغربلة الدخيل من الأصيل، أو منهج أصحاب الحديث.

1) سورة النساء الآية 105
2) سرزة النحل، الآية 64.
3) سورة النور، الآية 52.

والمنهج ذو بنية مزدوجة:

1) شكلية: ولها تعلق بالراوي أي حامل (الرسالة) أو الخبر، من حيث صدقه وعدالته.. الخ

2) مادية: ولها تعلق بالمروي أي الرسالة ذاتها، من حيث مضمونها ومعقوليتها .. الخ

ولن ننشغل هنا بالشكل، أي السند لأن أكثر انشغال المحدثين كان هذا، وانما نعرض لنقد المتن، أي مادة الحديث من حيث مابه يرد، إذا فرغ من النقد الشكلي، اذ لايصح حديث الا بعد اجتيازه هذين الحاجزين.

أما مابه يرد المتن فقد جمعوها في ستة عشرة مسألة[1] وهي كما يلي.

1) ألا يخالف صريح محكم القرآن، أو محكم السنة، أو المعلوم من الدين بالضرورة

2) ألا يكون مخالفا للمشاهدة والحس

3) ألا يكون مخالفا لما ثبت من قوانين الطبيعة وسننها في الكون والخلائق

4) ألا يكون ركيك اللفظ بحيث لايقوله فصيح أو بليغ يليق بما هو منتظر من جوامع كلام الرسول ﷺ

5) ألا يكون منافيا البديهيات العقول ولأي دليل مقطوع به.

7) ألا يكون مخالفا للبديهي من الطب

8) ألا يكون داعية الى رذيلة يتبرأ منها الشرع

9) ألا يوافق الراوي الداعية الى مذهبه فيما يتمذهب به ويتعصب له

10) ألا يشتمل على سخافات وسفاسف يترفع عنها العقلاء

11) ألا يخالف الوقائع التاريخية المتواترة عن عصر النبوة، أو ماثبت من خلال الحفريات

12) ألا يخبر عن الأمر العظيم الذي يشهده الكافة بخبر متفرد به راو واحد.

13) ألا يكون مخالفا للمعقول في صفات الله ورسله في أصول العقيدة

14) ألا يرد بالثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة في الوعيد على الأمر الحقير

15) ألا يكون للراوي بواعث نفسية تحمل الراوي على روايته.

16) ألا يكون من موروثات الحضارات الغابرة العقائدية والفلسفية

فهذه الروائز كلها توصل اليها بالاستقراء كما ترى، من خلال المعالجة الفعلية للنقد. والمنظومة المكونة من النقد الشكلي والنقد المادي هي مايمكن أن نطلق عليها اسم: (المنظومة النقدية في السنة) أو (المنهج النقدي في الحديث)

وهي في الحقيقة مركبة من عدة مناهج نقدية، ففيها المنهج التاريخي والمنهج الفقهي اللغوي والمنهج العلمي، والمنهج النفسي التحليلي... الخ. وقوة المنظومة ككل تكمن فعاليتها في قوة فعالية مكوناتها. فكلما كانت المناهج النقدية الجزئية ناجعة كلما كانت المنظومة فاعلة ومثمرة، إذ من المتون ما قد يخضع في النقد

1) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور يوسف السباعي، ط. ثانية، المكتب الإسلامي 271.

لاكثر من منهج نقدي واحد على حسب دخول منطوق المتن أو بعضه دائرة من دوائر هذه المناهج. وهذا ما لايمكن أن يتحصل بدون تخصص ومتخصصين. وما كل اللغط حول السنة الا للجهل بهذه البديهة.

فهل هذه المنظومة تامة[1]؟ أي أنها تحتوي كل مناهج النقد التي يمكن تسليطها على منطوقات المتون المختلفة بحيث تكون ناجعة نجاعة يقينية في غربلة الدخيل من الأصيل. لاحظ أولا أننا فيما يخص النقد المادي انما سردنا مقولات الرد، وليست كل مقولات الرد مستقلة بعضها عن بعض، فمثلا القواعد (2) و(5) و(7) يمكن الاستغناء عنها كلية لأنها كلها موجودة ضمنا ضمن القاعدة (3)، وكذلك القواعد (4) و(6) و(8) و(10) و(11) و(12) و(13) و(14) و(15) و(16) متضمنة كلها بالمعنى الواسع في القاعدة(1). اذن يمكن الاكتفاء بالقاعدة (1) وأي من القاعدتين (2) أو (3). ويمكن اختزال هذا بقاعدة عامة في مقولة واحدة: (ما في الكتاب هو ما في الوجود)، الا أن التطبيق العملي للمنهج يتطلب هذا النوع من السرد الاستقرائي، ولايمنع من اضافة قواعد أخرى إذا ثبت أنها فاعلة وناجعة[2].

اذن فاذا شددنا النقد الشكلي في السند بالعمل بمرجحات اليقين كعدم قبول رواية من دلس بين السماع أو لم يبين، وألزمنا وجود اللقاء والتلمذ بين الرواة مع العدالة والضبط وتعدد الطرق في كل طبقات الرواة، ثم أتبعنا ماصح سنده بهذه الصفة بالنقد المادي المتعدد التخصصات، أمكن أن نكون على يقين بأن ماسلم من السنة، سنة صحيحة لغة، أي قالها الرسول ﷺ أو عمل بها يقينا، فأفادت العلم والعمل معا، وليس غلبة الظن فقط، الجاري به العمل.

1.3.1) تشغيل المنهج

هناك أمثلة كثيرة طبق فيها المنهج، ووجدت بعض الأحاديث طريقها الى كتب الموضوعات والضعاف. الا أن نجاعة أي منهج لاتكمن في قدرته على رد الأمور المتبادرة عادة، وإنما قوته ونجاعته تقاس بما يمكن أن يقف عليه المنهج دون سواه. ومنهجنا يكون فعالا مثلا اذا تدارك شيئا مما تسرب الى الصحاح، ويكون في غاية النجاعة اذا استطاع تدارك ما أجمع عليه بعض الصحاح كالصحيحين للبخاري ومسلم الأكثر تشددا في شروط الصحة، وان كان شرط البخاري أقوى. وهذا ما سوف نقدم له مثالا.

أخرج مسلم في كتاب الايمان حديثا لأبي ذر فقال:

حدثنا يحيى بن أيوب وساحاق بن ابراهيم جميعا عن ابن علية. قال ابن أيوب: حدثنا ابن علية، حدثنا يونس عن ابراهيم بن يزيد التيمي (سمعه فيما أعلم)[3] عن أبيه، عن أبي ذر أن

1) لاحظ أن استعمالنا للتمامية لا نعني بها ما تعارفوا عليه في المنطق الصوري بأي من معنييهما لا الضعيف والا القوي، ولا منطق القضايا، وإنما كما عرفناه هنا.

2) مما يعني فيما يعنيه أن مجال النقد لا يمكن أن يغلق، فما سلم من الأحاديث يقينا ادرجت في موسوعة حديثية سميناها الصحيحة بالمعنى اللغوي، أي مما لا يخالف أحد أن الرسول ﷺ قال بها أو أمر أو نهى أو فعلها وأجمعوا على ذلك. وهذه بمثابة المصدر الذي ينهل منه كل ناهل حاول أن يؤصل، أو أن يدلل، أو أن ينظر، وأخرى مما اختلفوا فيها دون هوى أو تعصب، فهذه والنقد في سجال إلى أن تستقر باجماع هي كذلك، لأن السنة من الأهمية بمكان، حتى أنه من الحمق أن تترك على ما هي عليه، مع الموجة الحديثة للنقد ونقد النقد المعاصر. والذي في الحقيقة، لا خشية فيه على السنة على الإطلاق لأنها قامت مناهجها على النقد أصلا. وإنما هلك فيها جاهل مبغض، ومحب معتوه. وهي أولا وقبل كل شيء خطاب بيان الوحي. والبيان بيان للعالمين، بكل ما أوتوا.

3) هذا مدرج من كلام يونس بن عبيد البصري الراوي عن إبراهيم، والرواية على شرط مسلم دون هذه الزيادة، لأن ابراهيم

النبي ﷺ قال يوما: أتدرون أين تذهب هذه الشمس؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: ان هذه تجري حتى تنتهي الى مستقرها تحت العرش. فتخر ساجدة. فلا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي، ارجعي من حيث جئت. فترجع، فتصبح طالعة من مطلعها. ثم تجري حتى تنتهي الى مستقرها تحت العرش. فتخر ساجدة. ولا تزال كذلك حتى يقول لها: ارتفعي، أصبحي طالعة من مغربك. فتصبح طالعة من مغربها. فقال رسول الله ﷺ: أتدرون متى ذلكم؟ ذلك حين لاينفع نفس ايمانها، لم تكن آمنت من قبل، أو كسبت في ايمانها خيرا.

قلت: لايرتاب أحد اليوم ممن له بعض المام بمبادئ الجغرافيا أو الفلك أن هذا الحديث باطل عملا بقاعدتي الرد(2) و(3)، ولايحتمل التأويل لأن سياقه ظاهر فيه أن الشمس كلما غربت فهي تحت العرش تستأذن في الطلوع. فلا يمكن أن يكون من قول رسول الله ﷺ بحال من الأحوال، وهو الذي لاينطق عن الهوى. الا أننا (بما أن أكثر المحدثين ليس لهم المام بالعلوم غير الشرعية) لن نقف عند هذا الحد، وانما سوف نشغل المنهجية بشقيها لنثبت أن المنهجية فعلا تغربله. لكن قبل هذا لنلخص مستويات الغربلة المادية:

1) غربلة نصية مرجعية: القواعد (1) و(6) و(8)
2) غربلة علمية: القواعد (2) و(3) و(7)
3) غربلة منطقية عقلية: القواعد (5) و(10) و(12) و(13) و(14)
4) غربلة تاريخية حفرية: القاعدتين (11) و(16)
5) غربلة فقهية لغوية (فيلولوجية): القاعدة (4)
6) غربلة مذهبية، عقائدية ونفسية: القاعدتين (9) و(15)

ويترتب على هذا أن الحديث الصحيح، بالمعنى القوي[1]، الغير الاصطلاحي، أي الصحيح في نفس الأمر يتحصل في حالة واحدة من بين أربع حالات يتعامل معها المنهج:

1) اما أن يكون الحديث صحيح السند وصحيح المعنى فهو مقبول
2) اما أن يكون الحديث صحيح السند فاسد المعنى فهو مردود
3) اما أن يكون الحديث ضعيف السند، صحيح المعنى، فهو مردود لأن الذي يهمنا هو كلام الرسول ﷺ، لاكلام أي أحد غيره وان صح معناه.
4) اما أن يكون الحديث ضعيف السند، فاسد المعنى، فهو مردود

فلنعرج الآن على تشغيل المنهج على حديث أبي ذر رضي الله عنه:

= يروي عن أبيه، إلا أن ابراهيم مدلس، ولم يقل حدثني أبي أو سمعت أبي، فهذا الكلام المدرج من يونس البصري، لم يثبته الكوفيون الستة الذين يروونه عن ابراهيم وهو كوفي مثلهم، وهم أدرى بشيوخهم كما سوف يتبين لك. بل لا توجد هذه الزيادة في رواية يونس هذا عند أبي عوانة في المسند كما سوف يتضح.

1) الحديث الصحيح حسب الاصطلاح : هو الحديث المسند الذي يتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا.
ومتى قالوا هذا (حديث صحيح)
فمعناه أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة أعلاه-أي ليس مرسلا ولا منقطعا، ولا معضلا، ولا شاذا، وليس فيه علة قادحة، وليس من رواته من فيه نوع جرح.
فأكثر هذه الأوصاف كما ترى شروط نقل، وهي ضرورية، إلا أنها ليست كافية فإذا أضيف إليها النقد المادي، مع شروط اللقاء وعدم استحلال الراوي للتدليس، حصلنا على شرطي الضرورة والكفاية، وهذا هو ما نعنيه بالحديث الصحيح بالمعنى القوي، وهذا نجزم فيه الصحة في نفس الأمر.

2 - الكلام على الأحاديث.

أولا: رواية أبي ذر.

حديث أبي ذر رواه:

ابراهيم بن يزيد التيمي عن أبيه يزيد بن شريك عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

ورواه عن ابراهيم هذا من الكوفيين:

1) الأعمش، 2) الحكم بن عتيبة، 3) فضيل بن عمير، 4) هارون بن سعد، 5) موسى بن المسيب، 6) حبيب بن الأشرس.

ثم بصري واحد :

7) يونس بن عبيد.

والأحاديث خرجها :

1) البخاري في كتاب التوحيد (176:8) من صحيحه، وكتاب بدء الخلق (75:4)، تفسير (30:6).
2) مسلم في صحيحه، كتاب الايمان (138:1/250) وأبو عوانة في المسند (108:1).
3) الترمذي في سننه، كتاب التفسير، تفسير سورة يس (3227:5/364:)، وقال: حديث حسن صحيح.
4) الإمام أحمد في مسنده (158:5، 165، 177، 252).
5) أبو الشيخ في كتاب العظمة (660/293 إلى 663) و(656/291) و(657/292، 658، 659).
6) وأبو نعيم في حلية الأولياء (216:4)، والطبراني في الكبير، كنز العمال (60:1).
7) وابن جرير الطبري في تفسيره (23:5 و73:8).
8) وأبو داود في سننه، كتاب الحروف والقراءات (294:4/4002) وخالف فيه.
9) عبد بن حميد في تفسيره الدر المنثور (263:5).
10) ابن أبي حاتم في التفسير، الدر المنثور (263:5).
11) ابن مردويه في التفسير، الدر المنثور (263:5).
12) البيهقي، الدر المنثور (263:5).
13) سعيد بن منصور، الدر المنثور (263:5).
14) النسائي، الدر المنثور (5: 263).

وأورده ابن كثير في تفسيره (2:194 و3:571)، وذكر الشوكاني في فتح القدير الأقوال التي وردت في تفسير «والشمس تجري لمستقر لها»، ورجح هذا القول. فتح القدير (4: 369).

الحكم على هذا الأثر: اتفق على اخراجه الشيخان. من افراد ابراهيم بن يزيد عن أبيه عن أبي ذر.

لنرجيء البحث الآن في رواية أبي ذر ولنعرج على من أخرجه من غير أبي ذر من الصحابة: على طريق الاستئناس دون التقصي، مادامت أخرجت في الصحيحين وهما مقصودانا هنا.

أخرج ابن جرير الطبري في تاريخ الأمم والملوك (1:32، 33) قال: حدثني محمد بن أبي منصور الآملي، حدثنا خلف بن واصل، قال: حدثنا عمر بن صبيح **أبو عمر البلخي، عن مقاتل بن حيان، عن عبد الرحمن بن أبزى عن أبي ذر الغفاري، قال: "كنت آخذ بيد رسول الله ص، ونحن نتمشى جميعا نحو المغرب، وقد طفلت الشمس، فما زلنا ننظر إليها حتى غابت، قال: قلت: يا رسول الله أين تغرب؟ قال: تغرب في السماء، ثم ترتفع من سماء إلى سماء حتى ترتفع إلى السماء السابعة العليا حتى تكون تحت العرش، فتخر ساجدة معها الملائكة الموكلون بها، ثم تقول: يارب، من أين تأمرني أن أطلع، أمن مغربي أم من مطلعي؟ قال فذلك قوله عز وجل ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾.... إلخ.**

الحكم على رواة الأثر:

* فيه عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي مولاهم الكوفي، صحابي صغير، الا أن ابن حبان وأبا بكر بن أبي داود جعلاه في عداد التابعين، والجمهور على القول الأول. وكان عاملا لعلي بن أبي طالب على خرسان. الاصابة في تمييز الصحابة (2:472/857)، روى له الجماعة.

* وفيه مقاتل بن حيان النبطي، وهو صدوق (سوف يأتي)

* وفيه عمر بن صبيح بن عمران التميمي العدوي، أبو نعيم الخرساني السمرقندي (؟) قال أبو حاتم وابن عدي: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتب حديثه الا على وجه التعجب. وقال الازدي: كذاب. وقال الدارقطني: متروك. وقال السليماني وعلي بن جرير: وضع آخر خطب النبي ﷺ. وقال أبو نعيم الاصبهاني: روى عن قتادة ومقاتل الموضوعات. وقال اسحاق بن راهوية: أخرجت خرسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير في البدعة والكذب. جهم بن صفوان وعمر بن الصبح ومقاتل بن سليمان.

تقريب التهذيب (2:58/456)، تهذيب التهذيب (7:407/772)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2:211/2474)، المجروحين (2:88)، ميزان الاعتدال (3:206/6147)،

الحكم على السند : آفته عمر بن صبح أو صبيح وهو مشهور بالوضع.

الحكم على المتن: موضوع

ثانيا : رواية علي بن أبي طالب.

أخرج أبو الشيخ في كتاب العظمة (277/642)، قال :

حدثنا الوليد، حدثنا الحسن بن أحمد بن ليث، حدثنا أحمد بن الصباح، حدثنا علي بن حفص المدائني، حدثنا حبان بن علي، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال.

"ان الشمس اذا طلعت هتف معها ملكان موكلان بها يجريان معها ما جرت، حتى اذا وقعت في قطبها، قيل لعلي: وما قطبها؟ قال: هذا بطنان العرش، فتخر ساجدة حتى يقال لها: امضي بقدرة الله تعالى»[1].

"فاذا طلعت: وجهها، السبع سموات وقفاها لأهل الأرض. قال: وفي السماء ستون وثلاثمئة برج، كل برج منها أعظم من جزيرة العرب، للشمس في كل منها منزل تنزله، حتى إذا وقعت في قطبها، قام ملكان بالمشرق في مدينة يقال لها: بلسان، وقام ملك بالمغرب في مدينة يقال لها: بسان، فقال المشرقي: اللهم أعط منفقا خلفا، وقال المغربي: اللهم أعط ممسكا تلفا، فإذا صليت العتمة (يعني صلاة العشاء)، وذهب من الليل، تحجرا في حجرات السماء... إلخ".

قلت: فآثار الوضع ظاهرة على هذا الأثر، ويوضح بجلاء الأفكار الشائعة في تلك البيئة في تلك الفترة.

ولننظر الآن في سنده:

الحكم على رواة الأثر:

* فيه حبان بن علي العنزي الكوفي (111-171 هـ) الفقيه. ضعفه البخاري وابن نمير وأبو زرعة والنسائي وابن سعد والدارقطني وابن معين وابن أبي خيثمة وأبو أحمد الحاكم وأبو داود والجوزجاني وابن قانع وابن ماكولا.

ذكره ابن حبان في الثقات مع ذلك؟ وقال العجلي: كوفي صدوق. تهذيب التهذيب (2:151) ميزان الاعتدال (1:449/1682)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1:187/744). الصعفاء الصغير للبخاري (76/93)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (91/165)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (187/176)، المغني في الضعفاء (1:145)، المجروحين لابن حبان البستي (1: 261).

* وفيه سعد بن طريف الاسكاف الحذاء الحنظلي الكوفي (؟) قال النسائي والأزدي والدرقطني: متروك الحديث. وهو متفق على ضعفه، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث. تهذيب التهذيب (3:410)، الضعفاء الصغير (111/148)، المجروحين (1:357)، الضعفاء والمتروكين: لابن حبان (130/296)، للدارقطني (234/266)، ولابن الجوزي (1:312/1356)، والمغني في الضعفاء (1:255)، ميزان الاعتدال (2:122/3118)، لسان الميزان (7:226)، التاريخ الكبير للبخاري (4:59/1956)، الجرح والتعديل (4:87/379).

* وفيه أصبغ بن نباتة التميمي، ثم الحنظلي، أبو القاسم الكوفي (؟)، قال النسائي وابن حبان: متروك. وقال الساجي والدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن عدي والبزار: عامة أو أكثر ما يرويه عن علي لا

1) قال ابن منظور في لسان العرب (13 : 55).
بطنان العرش : وسطه، وقيل : أصله، وقيل : البطنان : جمع بطن، وهو الغامض من الأرض، يريد من دواخل العرش.

يرويها غيره، وزاد ابن عدي: وهو بين الضعف.، وضعفه ابن سعد ومحمد بن عمار وغير واحد. وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة! وشذ في حكمه هذا عن باقي أئمة الجرح والتعديل. وقال ابن حجر: متروك رمي بالرفض.

تهذيب التهذيب (1:316)، تقريب التهذيب (1:612/81)، الضعفاء والمتروكين: لابن الجوزي (1:445/126)، للدارقطني (118/156) وللنسائي (66/58)، والمغنى في الضعفاء للذهبي (1:93)، المجروحين لابن حبان (1:173)، ميزان الاعتدال (1:271)، التاريخ الكبير للبخاري (2:1495/35)، الجرح والتعديل (2:319)، الضعفاء الكبير للعقيلي (160/1291).

* وفيه علي بن حفص المدائني، نزيل بغداد، وهو صدوق، تقريب التهذيب (2:325/35).

* وفيه أحمد بن الصباح النهشلي، أبو جعفر بن أبي سريج الرازي المقري (وفيات : 240 هـ) وهو ثقة، صاحب غرائب، تقريب التهذيب (1:60/17)، تهذيب التهذيب (1:38).

* وفيه الحسن بن أحمد بن ليث الرازي (؟) وهو شيخ لابن أبي حاتم، قال فيه: كتبت عنه وهو ثقة، الجرح والتعديل (3: 5/2).

* وفيه الوليد بن أبان بن توبة، أبو العباس الأصبهاني الحافظ (وفيات : 310 هـ). وهو ثقة. تذكرة الحفاظ (3:776/784)، شذرات الذهب (2:261)، المعجم الصغير للطبراني (1088/393).

الحكم على السند: ضعيف بحبان وسعد وأصبغ والنهشلي.

الحكم على المتن: موضوع

قلت: وهو أيضا عند ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق سعد عن الأصبغ عن علي كما في الحبائك في أخبار الملائك للسيوطي (434/117)، وتعمل جامعة ام اقرى اخراج هذا التفسير بعد أن قبع مدة مهملا بعد تحرج محققه الأول من اخراجه لكثرة ما به من واهيات.

ثالثا: رواية عبد الله بن مسعود.

أخرج أبو الشيخ في كتاب العظمة (637/275) قال: حدثنا الوليد، قال: قرأت على أبي حاتم قلت: حدثكم محمد بن عمران، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ابن أبي ليلى، عن اسماعيل بن رجاء، عن سعد بن اياس – وهو أبو عمرو الشيباني – عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال ذات يوم لجلسائه:

أفرأيتم قول الله عز وجل: ﴿تغرب في عين حمئة﴾[1] ما يعني بها؟

قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: فانها اذا غربت سجدت له وسبحته وعظمته، ثم كانت تحت العرش، فإذا حضر طلوعها سجدت له وسبحته وعظمته، ثم استأذنته، فيقال لها: اثبتي، فاذا حضر طلوعها سجدت له وسبحته وعظمته، ثم استأذنته، فيقال لها: اثبتي. قال: فتحبس مقدار ليلتين. قال: وفزع لها المتهجدون. قال: وينادي الرجل تلك الليلة جاره فلان: ما شأننا الليلة؟ لقد نمت حتى شبعت وصليت حتى أعييت، ثم يقال لها: اطلعي من حيث غربت، وذلك قوله عز وجل: ﴿لا ينفع نفس ايمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في ايمانها خيرا﴾[2].

1) سورة الكهف الآية 86

2) سورة الأنعام، الآية 158.

الحكم على رواة الأثر:

* فيه سعد بن اياس، أبو عمرو الشيباني الكوفي (وفيات : 95 هـ)، وهو ثقة. تقريب (1: 79/286).

* وفيه اسماعيل بن رجاء بن ربيعة الزبيدي، أبو اسحاق الكوفي (؟). قال الأزدي منكر الحديث، ووثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي. لم يقبل ابن حجر كلام الأزدي فيه، فقال: ثقة، تكلم فيه الأزدي بلا حجة. روى له الجماعة عدا البخاري. تقريب التهذيب (1:508/69)، تهذيب التهذيب (1:548/259)، تهذيب الكمال (3:443/90).

* وفيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبد الرحمن الكوفي الفقيه قاضي الكوفة (وفيات 148هـ). قال ابن حبان: كان فاحش الخطأ رديء الحفظ فكثرت المناكير في روايته. وقال الدارقطني: كان رديء الحفظ كثير الوهم. وقال علي بن المديني: كان سيء الحفظ واهي الحديث. وقال أبو أحمد الحاكم: عامة أحاديثه مقلوبة. وقال أحمد: كان سيء الحفظ مضطرب الحديث. وقال شعبة: ما رأيت أحدا أسوأ حفظا منه. ترك حديثه الامام أحمد ويحيى بن سعيد القطان وزائدة. وقال يحيى بن معين: ليس بذاك. والساجي: لا يحتج به. ولخص ابن خزيمة شأنه فقال: ليس بالحافظ وان كان فقيها عالما. تهذيب التهذيب (9: 503/268)، المجروحين لابن حبان (2: 243)، المغني في الضعفاء للذهبي (2: 603)، ميزان الاعتدال (3: 613)، لسان الميزان لابن حجر (7: 366)، التاريخ الكبير للبخاري (1: 162)، الجرح والتعديل (7: 322)، الضعفاء والمتروكين: للنسائي (550/214) ولابن الجوزي (3: 3072/76). روى له أصحاب السنن الأربعة.

* وفيه محمد بن عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي (؟)، من العاشرة. قال ابن حجر: صدوق، نقلا عن أبي حاتم. وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: ثقة. ذكره ابن حبان في الثقات.

تقريب التهذيب (2: 594/197)، تهذيب التهذيب (9:629/338) روى له البخاري في الأدب المفرد والترمذي في السنن.

* وفيه محمد بن ادريس الحنظلي، أبو حاتم الرازي الحافظ، التقريب (2: 32/143).

وفيه الوليد بن أبان، تقدم في الأثر الذي قبل هذا.

الحكم على السند: ضعيف بابن أبي ليلى.

الحكم على المتن: باطل بما نعرف من يقينيات علم الفلك.

قلت: وعزاه السيوطي في الدر المنثور للبيهقي أيضا. الدر المنثور (3:60). وأفصح في اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (1:57) اخراج البيهقي له في كتاب البعث.

رابعا: رواية عبد الله بن عباس.

أخرج أبو الشيخ في كتاب العظمة (647/279) قال في حديث طويل لا يشك في وضعه:

حدثنا ابراهيم بن محمد بن علي الرازي،، حدثنا أبو يعقوب اسحاق بن أبي حمزة، حدثنا حماد بن محمد السلمي أبو القاسم المروزي، حدثنا أبو عصمة نوح بن بي مريم، عن مقاتل بن حيان، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «فإذا ما غربت الشمس دفع بها إلى السماء السابعة في سرعة طيران الملائكة، وتحبس تحت العرش، فتستأذن من أين تؤمر بالطلوع، أمن مغربها أو من مطلعها ...» إلخ.

الحكم على رواة الأثر:

* فيه عكرمة البربري، مولى ابن عباس (وفيات: 107)، وهو ثقة عالم بالتفسير روى له الجماعة، تقريب التهذيب (2:30/277).

* وفيه مقاتل بن حيان النبطي، أبو عصمة المروزي قاضي مرو ويعرف بنوح الجامع (وفيات: 173 هـ) قال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما ليس أحاديث الاثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال، جمع كل شيء الا الصدق. وقال أبو علي النيسابوري: كان كذابا. وقال الساجي: متروك الحديث، عنده أحاديث بواطيل. كذبه ابن عيينة، وقال الخليلي: مجمع على ضعفه، وقال أبو حاتم ومسلم والدولابي والدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن المبارك: كان يضع الحديث.

تقريب التهذيب (2: 169/309)، تهذيب التهذيب (10:433/878)، ميزان الاعتدال (4:279) المغني في الضعفاء (2:703)، لسان الميزان (7:415)، المجروحين (3:48)، الضعفاء والمتروكين: للنسائي (621/236)، وللدارقطني (539/376)، ولابن الجوزي (3557/167)، الجرح والتعديل (8:484)، التاريخ الكبير (8:111/2383)، معرفة الرجال لابن معين (1:63/110).

الحكم على السند: واهي بنوح هذا.

الحكم على المتن: ظاهر الوضع حكم بوضعه ابن المبارك وابن حجر العسقلاني.

وأخرج مثله ابن المنادي[1] في كتاب الملاحم[2] فقال:

حدثنا هارون بن علي بن الحكم، حدثنا أحمد بن عبد العزيز بن مرداس الباهلي، حدثنا عبد الله بن محمد بن سعيد القرشي، حدثنا محمد بن موسى الشيباني، حدثنا مسلمة بن الصلت، حدثنا أبو علي حازم بن المنذر العنزي، حدثنا عمر بن صبيح، عن مقاتل بن حيان عن شهر بن حوشب عن حذيفة.

وقال أبو علي: وحدثنا الأعمش عن سليمان بن موسى، عن القاسم بن مخيمرة أن عليا بن أبي طالب، وحذيفة، وابن عباس كانوا جلوسا ذات يوم فجاء رجل فقال اني سمعت العجب... إلخ كما في رواية أبي الشيخ.

الحكم على رواة الأثر:

* فيه حذيفة بن حسيل بن جابر بن ربيعة بن فروة، وهو المعروف بحذيفة بن اليمان العبسي (وفيات: 36 هـ) الصحابي الجليل صاحب السر من رسول الله ﷺ الذي لا يعلمه الا هو. روى له الجماعة.

تقريب التهذيب (1: 183/156)، الاصابة (1:316/1647)، الاستيعاب (1:276).

* وفيه شهر بن حوشب، وهو صدوق كثير الأوهام والارسال، وممن لا يحتج به، تقريب التهذيب (1:355/112).

---

1) هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله بن يزيد، أبو الحسين البغدادي (256.336هـ) قال الخطيب البغدادي: كان ثقة أمينا ثبتا صدوقا، ورعا، حجة فيما يرويه، محصلا لما يمليه، صنف كتبا كثيرة، وجمع علوما جمة، وما يسمع الناس من مصنفاته إلا أقلها. وقال الذهبي: الحافظ المقرئ مفيد العراق صاحب الكتب، وكان ثقة من كبار القراء. تاريخ بغداد (4: 1690/69)، تذكرة الحفاظ (3: 828/849).

2) أورده السيوطي في اللآليء المصنوعة (1: 46).

* وفيه عمر بن صبيح، وقد تقدم شهرته بالوضع

* وفيه مسلمة بن الصلت الشيباني البصري (؟)، قال أبو حاتم: متروك الحديث وقال الأزدي: ضعيف الحديث. ولا رواية له عند العشرة. الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3:119/3318)، ميزان الاعتدال (4:109/8523)، الجرح والتعديل (8:269/1228).

الحكم على السند: مداره على مسلمة بن الصلت، زيادة على المجاهيل والضعفاء.

الحكم على الأثر: موضوع.

وأخرجه مثله ابن مردويه في التفسير[1]، قال:

حدثنا عبد الله بن اسماعيل بن ابراهيم الهاشمي، حدثنا محمد بن أحمد بن البراء، حدثنا عبد المنعم بن ادريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه، عن ابن عباس، قال: الأثر.

الحكم على رواة الأثر:

* فيه وهب بن منبه بن كامل بن سيح بن ذي كناز، أبو عبد الله الأبناوي الصنعاني اليماني (34-113 هـ)، وثقه العجلي وأبو زرعة والنسائي وابن حبان. تقريب التهذيب (2:339/126)، تهذيب التهذيب (11:147/288)، روى له الخمسة وروى له ابن ماجة في التفسير.

* وفيه عبد المنعم بن ادريس اليماني (وفيات: 228 هـ). قال أحمد بن حنبل: كان يكذب على وهب بن منبه. وقال البخاري: ذاهب الحديث. وقال ابن حبان: يضع الحديث على أبيه وغيره. وقال الدارقطني: هو وأبوه متروكان. وهاه النسائي وأبو داود. ميزان الاعتدال (2:668/5270)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2:154/2190)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (408/166)، المغني في الضعفاء (2:409)، المجروحين لابن حبان (2:157)، التاريخ الكبير (6:138)، الجرح والتعديل (6:67)، لسان الميزان لابن حجر(4:73)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (359/286)، الضعفاء الكبير للعقيلي (3:112/1048).

الحكم على السند: آفته عبد المنعم ومجاهيل

الحكم على المتن: موضوع.

وأخرج ابن مردويه في التفسير ايضا من رواية حفص بن معاوية وابن أبي مريم مثله فقال:

حدثنا علي بن محمد بن ابراهيم البيع، حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا، حدثنا علي بن بشر، حدثنا حفص بن عمر الهمداني، حدثنا حفص بن معاوية ونوح بن أبي مريم، عن مقاتل، عن عكرمة عن ابن عباس. قال: الأثر...

الحكم على رواة الأثر:

عدا نوح بن ابي مريم المشهور بوضع الحديث، فكل الرواة الباقين لا ورود لهم في كتب الرجال، وقد ذكر هذا الأثر السيوطي في اللآليء (1:57).

---

1) ذكره السيوطي في اللآئي المصنوعة (1: 56).

وأخرج ابن جرير الطبري في تاريخ الملوك والأمم (1:33-39) هذا الأثر، فقال: **(حدثني محمد بن أبي منصور، قال حدثنا خلف بن واصل، حدثنا أبو نعيم (وهو عمر بن صبيح السمرقندي)، عن مقاتل بن حيان عن عكرمة، عن ابن عباس. قال: الأثر...)**

وفيه عمر بن صبيح، وهو يضع الحديث كما مر في الأثر الذي رواه ابن جرير عن أبي ذر الغفاري. وقال في هذين الأثرين: لو صح سند أحد الخبرين اللذين ذكرتهما لقلنا به ولكن في أسانيدهما نظر، لم نستجز قطع القول بتصحيح ما فيها. تاريخ الملوك والأمم (1:40).

خامسا: رواية عبد الله بن عمرو بن العاص.

أخرج الامام أحمد في المسند (2:201)، من رواية ابنه عبد الله برواية القطيعي، قال، (يعني القطيعي):

حدثنا عبد الله، حدثني أبي ثنا اسماعيل بن ابراهيم – يعني ابن علية –، أنا أبو حيان، عن أبي زرعة * عمرو بن جرير، قال:

"جلس ثلاثة نفر من المسلمين إلى مروان بالمدينة، فسمعوه وهو يحدث في الآيات، أن أولها خروج الدجال، قال: فانصرف النفر إلى عبد الله بن عمرو، فحدثوه بالذي سمعوه من مروان في الآيات، فقال عبد الله: لم يقل مروان شيئا، قد حفظت من رسول الله ﷺ في مثل ذلك حديثا لم أنسه بعد. سمعت رسول ا لله ﷺ يقول (ان أول الآيات خروجا طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة ضحى، فأيتهما كانت قبل صاحبتها فالأخرى على أثرها).

قال عبد الله وكان يقرأ الكتب:

وأظن أولها خروجا: طلوع الشمس من مغربها؛ وذلك أنها كلما غربت أتت تحت العرش فسجدت واستأذنت في الرجوع، فأذن لها في الرجوع، حتي إذا بدا الله أن تطلع من مغربها، فعلت كما كانت تفعل: أتت تحت العرش فسجدت فاستأذنت في الرجوع، فلم يرد عليها شيء، ثم تستأذن في الرجوع، فلا يرد عليها شيء، ثم تستأذن فلا يرد عليها شيء، حتى اذا ذهب من الليل ما شاء الله أن يذهب وعرفت انه ان أذن لها في الرجوع، لم تدرك المشرق. قالت: رب ما أبعد المشرق من لي بالناس،، حتى اذا صار الأفق كأنه طوق، استأذنت في الرجوع، فيقال لها: من مكانك فاطلعي. فطلعت على الناس من مغربها. ثم تلا عبد الله هذه الآية: (يوم يأتي بعض آيات ربك، لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في ايمانها خيرا)، سورة الأنعام الآية 158.

الحكم على رواة الأثر:

* فيه مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية الأموي، أبو عبد الملك (2-65 هـ) الخليفة الأموي، وأول من ملك من بني الحكم بن أبي العاص، واليه ينسب بنو مروان ودولتهم المروانية. كتب لعثمان بن عفان قبل ذلك،

* في المسند تصحيف "عن" بدل بن كما أثبتناه، وهو كذلك عند مسلم وأبي داود وابن ماجة، وقد نبه على هذا الخطأ النسائي في مسند علي كما في تهذيب التهذيب (8:12/18).

وولي أمر المدينة لمعاوية سنة 31 هـ إلى أن عزل سنة 48 هـ، ثم وليها ثانية سنة 54 هـ إلى أن عزل سنة 57 هـ. وبعد وفاة يزيد بن معاوية بويع لمروان سنة 64 هـ وتوفي في مستهل رمضان من سنة 65 هـ وهو بدمشق بعد أن كان قد جدد البيعة لنفسه ولابنه من بعده عبد الملك بن مروان ثم عبد العزيز بن مروان. ولقصة موته حكاية كما في الاستيعاب (3:401). وقد عاب الاسماعيلي على البخاري تخريج حديثه، وعد من موبقاته أنه رمى طلحة فقتله ووثب على الخلافة بالسيف، واعتذر ابن حجر لصنيع البخاري بكون مروان لا يتهم في الحديث.

تحاشاه مسلم وروى له البخاري والأربعة:

تهذيب التهذيب (10:82/167)، تقريب التهذيب (2:238/1016)، تاريخ خليفة بن خياط: الفهرس 583، الاصابة (3:383/7916).

* وفيه عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل، أبو محمد القرشي (وفات: 65 هـ) قال أبو هريرة: ما كان أحد أكثر حديثا عن رسول الله ﷺ مني الا عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب وكنت لا أكتب. وهو صحابي جليل أسلم قبل أبيه وكان مجتهدا في العبادة غزير العلم، وكان أصاب جملة من كتب أهل الكتاب وأدمن فيها النظر ورأى فيها عجائب.

تذكرة الحفاظ (1:41/19)، تهذيب التهذيب (5:294/575)، حلية الأولياء (1:283/43)، شذرات الذهب (1:73)، الاستيعاب (2:338)، الاصابة (2:343).

روى له الجماعة.

* وفيه أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي (؟). من الثالثة اختلف في اسمه. قال ابن معين : ثقة. وقال ابن خراش: صدوق ثقة.

تقريب التهذيب (2:424/6)، تهذيب التهذيب (12:109/451)، ثقات ابن حبان (5:513)، التاريخ الكبير (8:243/2871).

روى له الجماعة.

* وفيه يحيى بن سعيد بن حيان، أبو حيان التيمي الكوفي (وفيات: 145 هـ) عابد من تيم الرباب، من السادسة: قال ابن حجر: ثقة عابد. قال العجلي وابن معين والفلاس: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح. وقال النسائي: ثقة ثبت. وقال يعقوب بن سفيان: ثقة مأمون. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من المتهجدين. وقال مسلم: من خيار الناس.

تقريب التهذيب (2:348/70)، تهذيب التهذيب (11:188/357)، تاريخ ابن معين (2:645)، الجرح والتعديل (9:149/622)، ثقات ابن حبان (7:592)، معرفة الرجال لابن معين وهو يحي أبو زكريا (1:105/484)، أسماد الثقات لابن شاهين (356/1542) الجمع للقيسراني (2:561).

روى له الجماعة.

* وفيه اسماعيل بن ابرهيم بن مقسم الأسدي، أبو بشر البصري المعروف بان علية مولى الاسديين (110-193 هـ)، من الثامنة. قال ابن حجر: ثقة حافظ. وقال يونس بن بكير: سيد المحدثين. قال أحمد: اليه المنتهى في التثبت بالبصرة. وقال غندر: نشأت في الحديث يوم نشأت، وليس أحد يقدم على اسماعيل بن علية،

وقال ابن معين: كان ثقة مأمونا صدوقا مسلما ورعا تقيا. وقال قتيبة: كانوا يقولون الحفاظ أربعة، وذكره من بينهم وقال أبو داود السجستاني: ما أحد من المحدثين الا قد أخطأ (يعني في الحديث) الا اسماعيل بن علية وبشر بن المفضل. وقال النسائي: ثقة ثبت. وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتا في الحديث حجة. وقال ابن المديني: ما أقول أن أحدا أثبت في الحديث من ابن علية. وقال أحمد بن سعيد الدارمي: لا يعرف لابن علية غلط الا في حديث جابر.

تقريب التهذيب (476/65:1)، تهذيب التهذيب (513/241:1)، التاريخ الكبير (342:1)، الجرح والتعديل (153:2)، تاريخ ابن معين (29:2)، ط. ابن سعد (325:7)، تاريخ بغداد (229:6)، تذكرة الحفاظ (322:1)، شذرات الذهب (333:1)، ميزان الاعتدال (216:1)، الجامع في العلل لأحمد (1459/224:1) الجمع للقيسراني (23:1)، العبر (310:1)، ط. المفسرين للداودي (104:1)، ط. الجنابلة (99:1)، ط. الحفاظ (289/139)، الكاشف للذهبي (352/69:1)، سؤالات ابن الجنيد لابن معين (458/96)، أسماء الثقات لابن شاهين (16/53)، معرفة الرجال لابن معين (471/104:1 و503/108 و60/39:2 و693/208 و815/237)، التاريخ الصغير للبخاري (250:2).

روى له الجماعة.

* وفيه الامام أحمد بن حنبل الشيباني، فقيه حجة. تقريب التهذيب (110/24:1).
* وفيه عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثقة، تقريب التهذيب (179/401:1).
* وفيه أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب، أبو بكر القطيعي البغدادي راوي المسند (274-368 هـ). قال محمد بن أبي الفوارس: كان مستورا صاحب سنة، ولم يكن في الحديث بذاك، وقال البرقاني: كان شيخا صالحا، وكنت شديد التنقير عن حاله، حتى ثبت عندي أنه صدوق لايشك في سماعه، وانما كان فيه بله، فلما غرقت القطيعة (المنطقة التي كان يسكنها) بالماء الأسودو غرق شيء من كتبه، فنسخ بدل ما غرق من كتابه، لم يكن فيه سماعه فغمزوه لأجل ذلك، وإلا فهو ثقة. تاريخ بغداد (1697/73:4)، شذرات الذهب (65:3).

الحكم على السند: صحيح الاسناد موقوف على عبد الله بن عمرو (قوله في سجود الشمس).

* وأخرجه الامام مسلم في صحيحه من نفس الطريق فقال: (3: 2941/2260).

حدثنا محمد بن عبد اله بن نمير، حدثنا أبي، حدثنا أبو حيان عن أبي زرعة قال: الأثر ولم يذكر فيه قال عبد الله إلى آخر الأثر.

قلت: وحكم ابن حجر العسقلاني علي هذا الأثر بالوقوف، وأخرجه في كتابه: «الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف (186/140).

*وأخرج مسلم أيضا في كتاب الفتن وأشراط الساعة السابق ذكره أعلاه، فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن بشر، عن أبي حيان، عن أبي زرعة، عن عبد الله بن عمرو كالأثر قبله، ولم يورد فيه ذكر مروان بن الحكم.

* وأخرج مسلم أيضا نفس الأثر، فقال :

حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا أبو أحمد (هو الزبيري)، حدثنا سفيان (هو الثوري) عن أبي حيان، عن أبي زرعة، قال: تذاكروا الساعة عند مروان، فقال عبد الله بن عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول، بمثل حديثهما،. ولم يقل ضحى.

وأخرج أبو داود في سننه نفس طريق الامام أحمد، في كتاب الملاحم، باب امارات الساعة (4310/490:4) فقال:

-حدثنا مؤمل بن هشام، حدثنا اسماعيل (وهو ابن علية)، عن أبي حيان التيمي، عن أبي زرعة، قال: "جاء نفر إلى مروان بالمدينة، فسمعوه يحدث في الآيات أن أولها الدجال، قال: فانصرفت إلى عبد الله بن عمرو، فحدثته، فقال عبد الله: لم يقل شيئا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ان أول الآيات خروجا طلوع الشمس من مغربها، أو الدابة على الناس ضحى، فأيتهما كانت قبل صاحبتها فالأخرى على أثرها".

قال عبد الله، وكان يقرأ الكتب:

وأظن أولها خروجا، طلوع الشمس من مغربها.

قلت: فتابع مؤمل الامام أحمد، في تفاصيل الأثر الا أنه خالفه بعدم ذكر الزيادة التي عند أحمد بخصوص سجود الشمس.

ومؤمل: هو مؤمل بن هشام اليشكري، أبو هشام البصري (وفيات: 253هـ)، وهو صهر اسماعيل بن علية. قال أبو داود والنسائي ومسلمة بن قاسم وابن حجر: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق وذكره ابن حبان في الثقات.

تقريب التهذيب (1536/290:2)، تهذيب التهذيب (687/342:10)، الكاشف (169:3) الجرح والتعديل (375:8)، الجمع للقيسراني (523:2)، أسماء التابعين للدارقطني (361:1).

روى له البخاري وأبو داود والنسائي.

وأخرج ابن ماجة في سننه في كتاب الفتن، باب: طلوع الشمس من مغربها (4069/1353:2) قال: **حدثنا علي بن محمد، ثنا وكيع، ثنا سفيان، عن أبي حيان التيمي، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن عبد الله بن عمرو، قال: رسول الله ﷺ: "أول الآيات خروجا، طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة على الناس ضحى".**

قال عبد الله: فأيتهما ما خرجت قبل الأخرى، فالأخرى منها قريب.

قال عبد الله: ولا أظنها الا طلو ع الشمس من مغربها.

قلت: وخالف وكيع بن الجراح أبا أحمد، محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيري في روايته عن شيخهما سفيان الثوري، فلم يذكر مروانا فيها، وذكر ضحى ولم يذكرها أبو أحمد. ووكيع يرجح أبا أحمد في سفيان الثوري، فهو في الطبقة الأولى من أصحابه المشهورين بالضبط والاتقان، بينما أبا أحمد في الطبقة دونها حسب ابن معين (أنظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، صفحة 299)، وبه قال العجلي في المرجع ذاته صفحة 302 . وقال ابن نمير: أبو أحمد الزبيري صدوق في الطبقة الثالثة من أصحاب الثوري، تهذيب التهذيب (227:9).

وخالف وكيع أيضا كل رواة الأثر عن أبي حيان بأن جعل «فأيتهما ما خرجت قبل الأخرى، فالأخرى منها قريب» مدرجة من كلام عبد الله بن عمرو، ورواها الباقون من كلام الرسول ﷺ.

الا أنه يرد على كل هذا أن ابن ماجة روى الأثر عن علي بن محمد وهو:

نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي البصري (وفيات: 250 هـ) من العاشرة قال النسائي وابن حجر وابن خراش وأبو حاتم: ثقة. وقال محمد بن علي النيسابوري: حجة. وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: ثقة.

تهذيب التهذيب (10:384/781)، تقريب التهذيب (2:300/69)

روى له الجماعة.

قلت: فالحمل على الخلاف هنا من علي بن محمد، ولاشك.

وأخرج عبد الرزاق عن طريق معمر في المصنف (11:384/20810) قال:

أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر عن أبي اسحاق عن وهب بن جابر الخيواني قال:

كنت عند عبد الله بن عمرو بن العاص، فقدم عليه قهرمان من الشام، وقد بقيت ليلة من رمضان، فقال له عبد الله: هل تركت عند أهلي ما يكفيهم؟، قال: قد تركت عندهم نفقة، فقال عبد الله: عزمت عليك لما رجعت، وتركت لهم ما يكفيهم، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كفى اثما أن يضيع الرجل من يقوت)، قال: ثم أنشأ يحدثنا، قال، (يعني عبد الله بن عمرو):

"ان الشمس إذا غربت سلمت، وسجدت، واستأذنت، قال: فيؤذن لها، حتي إذا كان يوما غربت، فسلمت وسجدت، واستأذنت، فلا يؤذن لها، فتقول: أي رب ان المسير بعيد، وإن لا يؤذن لي، لا أبلغ، قال: فتحبس ما شاء الله ثم يقال لها: اطلعي من حيث غربت، قال: فمن يومئذ إلي يوم القيامة "لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل".

قال: وذكر يأجوج ومأجوج، قال: ما يموت رجل منهم حتى يولد له من صلبه ألف، وان منهم ثلاث أمم ما يعلم عدتهم الا الله . منسك، وتأويل وتاويس!".

الحكم على رواة الأثر:

* فيه وهب بن جابر الخيواني الهمداين الكوفي (؟) قال ابن حجر: مقبول. وقال ابن معين والعجلي: ثقة. وقال ابن المديني: مجهول سمع من عبد الله بن عمرو بن العاص قصة يأجوج ومأجوج وكفى بالمرء اثما أن يضيع من يقوت ولم يرو غير ذين. وقال النسائي: مجهول. وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يرو عنه غير أبي اسحاق السبيعي. روى له النسائي وأبو داود كفى بالمرء اثما أن يضيغ من يقوت، وقال الذهبي: لا يكاد يعرف. تقريب التهذيب (2:337/108)، تهذيب التهذيب (11:141/272)، ثقات العجلي 466، ثقات ابن حبان (5:489)، ميزان الاعتدال (4:350/9423).

* وفيه عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو اسحاق السبيعي الكوفي (29-126 هـ)، من الثالثة: قال ابن حجر: ثقة عابد مكثر، اختلط بآخره. وقال أحمد وابن معين والنسائي: ثقة. وكذا قال أبو حاتم والعجلي. وقال

ابن المديني: روى عن سبعين أو ثمانين شيخا لم يرو عنهم غيره. وذكره بالتدليس ابن حبان وحسين الكرابيسي وأبو جعفر الطبري. قال أبو اسحاق الجوزجاني: كان قوم من أهل الكوفة لا تحمد مذاهبهم، يعني في التشيع، هم رؤوس محدثي الكوفة مثل أبي اسحاق والأعمش ومنصور وزبيد وغيرهم من أقرانه احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا لما خافوا أن لا يكون مخارجها صحيحة. فأما أبو إسحاق فروى عن قوم لا يعرفون، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم الا ما حكى أبو اسحاق عنهم، فاذا روى تلك الأشياء عنهم، كان التوقف في ذلك عندي الصواب. ووافق الجوزجاني غيره هنا، وإلا فهو مشهور بالنصب ولايقبل قوله في الكوفيين إذا انفرد.

تقريب التهذيب (2:73/623)، تهذيب التهذيب (8:56/100)، التبيين لأسماء المدلسين لابن العجمي (54/44)، تعريف أهل التقديس (91/101)، ميزان الاعتدال (3:270/6393)، تذكرة الحفاظ (1:114)، ط. الحفاظ (97/50)، شذرات الذهب (1:174)، أحوال الرجال للجوزجاني (102/79)، الجرح والتعديل (6:242). روى له الجماعة.

* وفيه معمر بن راشد، الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (96-154 هـ) من السابعة، وهو ثقة ثبت. روى له الجماعة. تقريب التهذيب (2:266/1284).

* وفيه عبد الرزاق بن همام بن نافع، الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني (125-211 هـ) من التاسعة، وهو ثقة وحافظ مشهور. روى له الجماعة.، تقريب التهذيب (1:505/1183).

الحكم على السند: صحيح لغيره موقوف على عبد الله بن عمرو بن العاص.

قلت: في الأثر الذي رواه أبو زرعة، لم يذكر سجود الشمس الا الامام أحمد وخالف مؤمل بن هشام في اسماعيل بن علية الذي رويا عنه هذا الأثر. والامام أحمد حجة.

الا أنه قد يرد اشكال آخر: ألا تكون الزيادة من القطيعي راوي المسند عن عبد الله؟ ولابن تيمية، ثم للحافظ العراقي ثم ابن حجر كلام، الفيصل فيه ما قاله ابن حجر في كتابه "القول المسدد في الذب عن مسند أحمد".

يبقى بأن أباحيان التيمي وأبا اسحاق السبيعي الكوفيين العابدين اتفقا على نسبة هذا الأثر (يعني سجود الشمس) الى عبد الله بن عمرو، وفي كلتا الروايتين فان عبد الله بن عمرو يروي أثرا عن رسول الله ﷺ، ثم ينشئ في سرد كلام من عنده. مما جعل بعض الرواة يدرجون بعضه في بعض، الا أنهما اتفقا (أعني رواة سجود الشمس) بنسبته الى عبد الله من كلامه. ووطئوا لذلك بقولهم انه كان يقرأ الكتب، يعني كتب أهل الكتاب.

قلت: وأورد طريق وهب بن جابر هذا بتمامه الحاكم أبو عبد الله في مستدركه فقال:

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة حرسها الله تعالى، ثنا اسحاق بن ابراهيم الدبري، أنبأ عبد الرزاق، أنبأ معمر عن اسحاق، عن وهب بن جابر الخيواني، قال: الأثر.

وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وسكت عليه الحافظ الذهبي في التلخيص الذي يتعقب به مستردكات الحاكم، مما يعني أنه سلم له استدراكه! المستدرك (4: 500، 501) وبذيله التلخيص.

وفيه اسحاق بن ابراهيم الدبري صاحب عبد الرزاق وراوي المصنف (وفيات: 287 هـ) قال مسلمة بن قاسم: لابأس به. وقال الدارقطني: صدوق، ما رأيت فيه خلافا، إنما قيل لم يكن من رجال هذا الشأن، فقيل له: ويدخل في الصحيح؟ قال: أي والله. وقال الذهبي: ماكان الرجل صاحب حديث وإنما أسمعه أبوه واعتنى به، سمع من عبد الرزاق تصانيفه، وهو ابن سبع سنين أو نحوها، لكن روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، فوقع التردد فيها، هل هي منه فانفرد بها، أو هي معروفة مما تفرد به عبد الرزاق.

وقال الذهبي في المغني: صدوق. وأقر في سير أعلام النبلاء بأنه سمع كتبا فأداها كما سمعها وأورد احتمال أن تكون النكارة من شيخه عبد الرزاق فانه اختلط في آخره. ميزان الاعتدال (1:181/731)، المغني في الضعفاء (1:69) لسان الميزان (1:349) سير أعلام النبلاء (13:416).

قلت: العجب من استدراك الحاكم على الشيخين بهذا الأثر، ووهب بن جابر في عداد المجاهيل ولم يخرجا له قط.

والعجب من سكوت الذهبي عليه في تعقباته في التلخيص، وهو الذي يعترف في الميزان بأن وهبا هذا لايكاد يعرف، كما مر بك.

وفوق هذا وذاك، كون أبي اسحاق السبيعي مشهورا بالتدليس، منفردا بالراوي انفرادا مطلقا، لايعرف الا به، وقد عنعن عنه.

وأخرج طريق عبد الرزاق هذا أبو الشيخ في كتاب العظمة (631/273) فقال:

حدثنا الوليد (وهو ابن أبان)، حدثنا علي بن الحسين، حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أبي اسحاق، عن وهب بن جابر، عن عبد الله بن عمرو قال: (والشمس تجري لمستقر لها) قال: ان الشمس تطلع فيردها بنو آدم، يعني ذنوب بني آدم، فاذا غربت سلمت وسجدت فاستأذنت، فيؤذن لها حتى اذا غربت سلمت وسجدت، فلايؤذن لها، فتقول: ان المسير بعيد، وان لايؤذن لي لاأبلغ، فتحبس ماشاء الله أن تحبس، ثم يقال لها اطلعي من حيث غربت..

*وفيه **أحمد بن صالح المصري** أبو جعفر الحافظ المعروف بابن الطبري (170 ـ 248هـ) من العاشرة. ثقة حافظ تكلم فيه النسائي ونقل عن ابن معين تكذيبه. قلت ومزكوه أكثر من ذاميه. ولم يأخذ الناس بقول النسائي فيه للجفوة التي كانت بينهما.

تقريب التهذيب (1:16 / 58)، تهذيب التهذيب (1:34 / 68)، تهذيب الكمال (1:340 / 49) روى له البخاري وأبو داود فقط، وروى له الترمذي في الشمائل.

*وفيه علي بن الحسين بن الجنيد الرازي، أبو الحسن (؟)، قال عنه ابن أبي حاتم: كتبنا عنه، وهو صدوق ثقة. الجرح والتعديل (6: 179 / 981).

قلت: وخالف احمد بن صالح رواية الدبري في المصنف، فلم يذكر قصة القهرمان ولاحديث كفى اثما... الخ.

وأخرج الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (8:11، 12) في باب: طلوع الشمس من مغربها الأثر الذي في المسند للإمام أحمد بتمامه، ثم قال: قلت في الصحيح طرف من أوله ـ رواه احمد والبزار والطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح.

وذكره السيوطي في الدر المنثور وعزاه الى ابن المنذر وابن أبي حاتم في تفسيريهما. الدر المنثور (5:263).

وذكره ابن كثير في تفسيره (3:572)

الحكم على هذه الآثار مجتمعة:

تلخص لنا من بحثنا هذا مايلي:

1) الخبر الذي روي عن علي بن أبي طالب: فيه سعد بن طريف مشهور بالوضع

2) الخبر الذي روي عن عبد الله بن مسعود: فيه ابن أبي ليلى وهو متروك

3) الخبر الذي روي عن ابن عباس: فيه نوح بن أبي مريم، وهو مشهور بالوضع

4) الخبر الذي روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص: فيه وهب بن جابر الخيواني، وهو مجهول.

5) الخبر الذي روي عن حذيفة بن اليمان: فيه: مسلمة بن الصلت، وعمر بن الصبح، وضاعان.

6) والذي يرويه وهب بن منبه عن ابن عباس فيه: عبد المنعم بن ادريس، وهو وضاع.

قلت: فالعجب كل العجب من تظافر هذه الزمرة من الكذابين والمشهورين بالوضع والكذب على رسول الله ﷺ، ومن استحداث نفس المعنى ووضعه على لسان صحابته الكرام، وهم براء منه براءة الذئب من دم يوسف.

7) أما الخبر الذي رواه الامام أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص من طريق ابي حيان، فلم ينفرد عن أبي حيان بذكر قصه سجود الشمس سوى ابن عليه، وخالف فيه:

أ) عبد الله بن نمير، وهو ثقة، ورواه عنه مسلم. تهذيب التهذيب (6:52/110)

ب) محمد بن بشر بن الفرافصة العبدي، وهو ثقة حافظ، ورواه عنه مسلم، التهذيب (9:64/90)

ج) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أمير المؤمنين في الحديث (97 ـ 161هـ) الكوفي.

قال شعبة وابن عيينة وابو عاصم وابن معين وغير واحد: أمير المؤمنين في الحديث.

وقال ابن معين: ماخالف أحد سفيان في شيء الا كان القول قول سفيان.

وقال النسائي: هو أجل من أن يقال فيه ثقة، وهو أحد الأئمة... تهذيب التهذيب (4:99/199). وروايته عند مسلم وابن ماجة.

قلت: وهؤلاء كوفيون ثلاثتهم ويروون عن كوفي، وهو أبو حيان. واسماعيل بن علية وان كان ثقة ثبتا الا أنه بصري، وأهل البلد أدرى بشيوخهم. بل ان احمد خولف في اسماعيل بن علية، فلم يرو سجود الشمس عن ابن علية، مؤمل بن هشام كما في رواية ابي داود، ومؤمل لصيق ولاشك بعلية، اذ هو صهره.

والخبر موضوع لاشك فيه، ولاهو من الاسرائيليات، حتى يستأنس بكون عبد الله بن عمرو بن العاص كان ممن قرأ الكتب. لأن الرواية المنسوبة اليه لاتختلف عن الروايات التي وضعوها على لسان باقي الصحابة، وعدا ابن عباس، لم يعلم من علي ولا ابن مسعود ولا حذيفة قط أن سأل أهل الكتاب. فيبقى مخرج واحد لاثاني له، وهو أن هذه الزيادة عند أحمد، هي من زيادات القطيعي.

2.1) فيما يتعقب به على البخاري ومسلم والجماعة من تصحيح حديث أثبت العلم وضعه.

بعد أن خلصنا مما نسب الى باقي الصحابة، لنعرج الآن على رواية ابي ذر في الصحيحين والسنن.

سوف تتبين بنفسك الآن أن التهاون في اعمال القواعد قد تكون له عواقب وخيمة، حتى عند أئمة هذا الشأن، ولاعصمة لأحد في مثل هذه الأمور. عملا بقاعدتنا: من لم يخطأ فهو كذاب! وأئمة الحديث هم من أصل هذا الأصل وعملوا به وقبلوا بكل تبعاته وفيه وبه تكمن عظمتهم.

الحكم على رواية أبي ذر

رأينا أن الروايات في الصحيحين والسنن عن أبي ذر انما مدارها كلها على ابراهيم التيمي الذي يرويه عن أبيه يزيد بن شريك التيمي الذي يرويه بدوره عن ابي ذر الغفاري رضي الله عنه. فالسند فيه.

أ) ابراهيم بن يزيد بن شريك التيمي ابو اسماء الكوفي (52 ـ 92هـ) من الخامسة قال ابن حجر: ثقة عابد الا أنه يرسل ويدلس. وقال ابن معين وأبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال الكرابيسي: حدث عن زيد بن وهب قليلا أكثرها مدلسة.

وقال الدارقطني: لم يسمع من حفصة ولامن عائشة ولا ادرك زمانهما. وقال أحمد: لم يلق أباذر. وقال ابن المديني: لم يسمع من علي ولا من ابن عباس. وقال القطان؛ في رواية ابراهيم التيمي عن أنس في القبلة للصائم، لاشيء، لم يسمعه. وقال ابراهيم النخعي: مأأحد فيمن يذكر ارجى في نفسي أن يسلم من ابراهيم التيمي على القصص، ولوددت أنه يسلم منه كفافا، لاعليه ولاله. وقال سعيد ابن مسروق الثوري: انما حمل ابراهيم التيمي على القصص أنه رأى في المنام أنه يقسم ريحانا، فبلغ ذلك ابراهيم النخعي، فقال: الريحان ريحه طيب، وطعمه مر.

تقريب التهذيب (1:300/46)، تهذيب التهذيب (1:324/154)، التاريخ الكبير (1:334) الجرح والتعديل (2:145)، تاريخ ابن معين (2:52)، ط. ابن سعد (6:285)، تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي (250)، المراسيل لأبي داود (159، 169)، الجمع بين رجال الصحيحين للقيسراني (1:19)، ميزان الاعتدال (1:251/74)، تاريخ خليفة بن خياط (306). مشاهير علماء الأمصار (749/101)، تهذيب الكمال (1:264/232)، ثقات ابن حبان (4:7). روى له الجماعة.

ب) يزيد بن شريك بن طارق التيمي الكوفي (؟) من الثانية. قال ابن معين وابن سعد وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

تقريب التهذيب (2:268/366)، تهذيب التهذيب (11:544/294)، ط. ابن سعد (6:104)، الجمع للقيسراني (2:574).

روى له الجماعة.

الحكم على السند: ما أدري كيف حكم الجماعة بصحة هذا الأثر، وابراهيم على شهرته بالتدليس والارسال وقد عنعن عن أبيه. وهو فوق هذا قصاص وقد مر بك هاجس ابراهيم النخعي فيه. وربما غر القوم فيه أنه عابد زاهد يبيت الشهر طاويا من الجوع، والرجل رحمه الله قتله

الحجاج ظلما ولم يكن هو المطلوب للقتل، ولكنه تطوع بدلا عن غيره ولم يرض أن يشي به للحجاج والقول المدرج في مسلم المنسوب ليونس بن عبيد لم يرد في رواية يونس عن طريق خالد بن عبد الله الطحان عند ابي عوانة في المسند (1:108)[1].

الحكم على المتن: مر بنا في كل الطرق الأخرى أن هذا المعنى موضوع، وان كان هذا المعنى مما كان يصعب على أصحاب الحديث أن يتوقفوا على كذبه بحكم البيئة آنذاك ومبلغهم من العلم. الا أن تفريطهم في العمل بالقواعد لاأجد له من مخرج الا اقرارهم بالاخراج لمن كان قليل التدليس. وهؤلاء منهم جماعة في الصحيحين، كالسفيانين.

2.2 ـ قول العلم في هذا الأثر:

الذي نعرفه اليوم من يقينيات علم الفلك، هو أن الأرض تدور حول محورها مرة في كل أربع وعشرين ساعة، وفي نفس الوقت هي تسبح حول الشمس في مدار اهليجي، وتكمل دورة كاملة في كل سنة، فطلوع الشمس وغروبها انما هو في الظاهر حولها كما في الشكل (1). ولو ركب انسان طائرة متجهة من الشرق الى الغرب بحيث تكمل الطائرة دورة كاملة حول الأرض في كل أربع وعشرين ساعة، لما رأى ركابها غروبا للشمس أو طلوعا على الاطلاق، اذ اختاروا الاقلاع من مكانهم الأول وقت الزوال مثلا. ويكفيك تدليلا على بطلان هذا القول أن المناطق القطبية لها نهار طوله ستة أشهر وليل طوله ستة أشهر كذلك، فمثلا، لو أن رجلا تواجد بالقطب الشمالي ابتداءا من 21 مارس لما غربت عنه الشمس مطلقا ولمدة ستة أشهر، ولو توافق وجوده هناك ابتداءا من 23 سبتمبر لما راها تطلع مطلقا ولمدة ستة أشهر أخرى، وهذا عكس ماسوف يشاهده رجل آخر متواجد في القطب الجنوبي هذه المرة، ومرد ذلك أساساً إلى ميل محور الأرض بحوالي 23.5 درجة على عمود فلكها حول الشمس انظر الشكل (1).

1) وخالد ثقة ثبت، التقريب (1 : 46/215) ووافق الرواة الكوفيين في عدم ذكر هذا الإدراج كما عند أبي عوانة عن الأعمش، المسند (1 : 108)، ولعلها من زيادة ناسخ، وحتى لو تبثت فهي تخالف جميع الرواة عن ابراهيم التيمي كما عند البخاري.

مجموع فتاوى
ومقالات متنوعة
الجزء الأول
التوحيد وما يلحق به

مجموع فتاوى
ورسائل فضيلة الشيخ
محمد بن صالح العثيمين
الجزء الثالث
جمع وترتيب
فهد بن ناصر السليمان

الاعتدال الربيعي
21 مارس
الشمال
الشمس لاتغرب هنا بالنسبة
لمن يتواجد شمال خط 66 1/2°
الانقلاب الشتوي
22 ديسمبر
الشمس لاتطلع هنا شمال خط
الدائرة القطبية
الانقلاب الصيفي
21 يونيو
محور دوران الأرض
الجنوب
الاعتدال الخريفي
23 سبتمبر

شكل (١)، مدار الأرض حول الشمس وحول نفسها وتعاقب الليل والنهار بسبب دوران الأرض حول نفسها، وليس بسبب حركة الشمس، إذ الشمس ثابتة بالنسبة لمدار الأرض الاهليجي الشكل والتي تقع الشمس في إحدى بؤره. فلو كانت مكة تقع على نفس خط الطول التي هي عليه الآن، ولكن شمال الدائرة القطبية 66.5°، لما رأى أهل مكة غروبا الشمس يوم 21 يونيو، ولا طلوعا لها يوم 22 ديسمبر.

الصورة 1 (أ)

مجرة حلزونية، صورة سمتية تظهر المركز الكروي والأذرع المتشعبة عنه

الصورة 1 (جـ)

نموذج مبسط لشكل مجرة درب التبانة والشمس، صورة جانبية استوائية

الصورة 1 (ب)

مركز المجرة
الشمس
← 30000 →
⟵ 100000 سنة ضوئية ⟶

حشدان كرويان
الانتفاخ المركزي
القرص
النظام الشمسي

الصورة (2)

مجرة درب التبانة ونظام المجموعة الشمسية بداخلها، نقلا عن مجلة العلوم الكويتة المترجمة عن "ساينتفيك أمريكن" الأمريكية.

الصورة (3)

الصورة (4)

نماذج توضيحية للطلاب تبين حركة القمر حول الأرض، وهما معا حول الشمس. النموذج الأول يدوي والثاني له محرك كهربائي. وتظهر في الأخير خسوفات القمر وكسوفات الشمس وباقي الأطوار.

3- مخاطر التقليد دون تمحيص

قال ابن تيمية في كتاب "نقض المنطق" صفحة 65 نشر المكتبة العلمية ببيروت: (وفي الصحيحين عن ابراهيم التيمي عن أبيه - هذا من أصح اسنادا على وجه الارض). قلت: خطأ بين لايتابع عليه.

هانحن الآن توصلنا بمنهجية المحدثين الى غربلة هذا الأثر رغم تظافر تصحيحه من طرف الشيخين وباقي أصحاب السنن، ووجدنا أن مرد ذلك الى عدم اعمالهم بقواعدهم أولا وقبل كل شيء. ورغم أن هذا الأثر تسلل الى الصحيح، وظنه البخاري ومسلم وبعض أصحاب السنن أنه من الصحيح الا أن العلم لحق به في آخر الأمر ليوضح امره، مما يدل على ما قلناه من كون الأزمة أزمة محدثين، لا أزمة منهج. فان كان البخاري رحمه الله اختار الفين وستمائة حديث من بين ست مائة الف، فما يمنع اسقاط حديث أو أحاديث، اكتشف أنها مما وهم فيها رحمه الله؟ ولكنه الجمود والتقليد.

وليس كوننا نستدرك على الشيخين مما يحط من قيمتهما، اذ رحمهما الله لم يدخرا وسعا في التحري قبل أن يودعا الأحاديث في صحيحيهما ومع ذلك فقد استدرك عليهما حفاظ جهابذة من أمثال أبي مسعود الدمشقي، وأبي علي الجياني الغساني، وأبي الحسن الدراقطني. وان كان الدارقطني مثلا قد تأدب في اختيار عنوان مستدركاته فسماها "الالزامات" وتبعها "بالتتبع" وقد سلم له الحفاظ ببعضها حتى قال ابن حجر في مقدمة فتح الباري على سبيل المثال صفحة 376 بعد ذكره لكلام الدارقطني: قلت وهو كما قال (يعني الدارقطني)، وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسف. أهـ.

وقد بلغت انتقادات الدارقطني للشيخين مما أخرجاه في تتبعاته عليهما مئتي حديث مما يرى أن له علة دون التكرار أو ما ألزمهما به وهو غير ملزم لهما. وأغلب هذه الاستدراكات انما هي في الصناعة الحديثية لا في المتون.

ثم ان الحافظين الرازيين أبا زرعة وأبا حاتم وقفا على تاريخ البخاري وتتبعا ماظهر لهما أن البخاري أخطأ في أشياء ذكرها في تاريخه حتى عنون ابن أبي حاتم الكتاب الذي أودع فيه هذه الاستدراكات على البخاري: "بيان خطأ محمد بن اسماعيل البخاري في تاريخه". والشيء نفسه قام به الخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق". وهذه الاستدراكات لحافظي الري تدخل أيضا في الصناعة الحديثية فقط.

أما ماإستدركناه، فكان في الحقيقة مما يجب أن يستدرك بالصناعة الحديثية فقط بكون المدلس لايصحح حديثه حتى يصرح بالسماع، وهو هنا قد عنعن، وغرهم كونه يحدث عن أبيه. الا أن الأهم من هذا كله، هو أننا استدركنا على المتن لمخالفته للعلم الضروري، وهي من قواعد رد الحديث، الا أنه لايقوم بها إلا المطلع على العلم مما ليس للصناعة الحديثية وحدها أن ترده، وهذا هو الجديد.

وما ورد في رواية مسلم من قول يونس بن عبيد (سمعه فيما أعلم عن أبيه)، تفرد بها وحده، وهو بصري، عن باقي الرواة الكوفيين، الذين هم أدرى به منه، وقلنا بأن شرط مسلم يكتفي بالمعاصرة ممن لايدلس، ولعل هذا سبب هذا الادراج. مما يجعلنا نصل الى القاعدة التالية:

(لايحتج في مجالي العقيدة والاعجاز العلمي بسند فيه مدلس، بين السماع أولم يبين) إلا أن يتابعه غيره.

ولعل القائل أن يقول، لو عملنا بهذا الشرط لما سلم الكثير من الأحاديث المخرجة في الصحاح!

قلت هذا هو الفرق بين الحكم بالقطع والحكم بالظن، والاعجاز العلمي والعقائد لاتبنى الا على القطع. وما قد يكتفي به الفقهاء، لايغني فتيلا في التوقع، بدليل هذا الحديث بالذات، وبدليل ادراج السماع في رواية مسلم مخالفا نفس الرواية عند أبي عوانة.

ملاحظة

من الماحكات التي ولع بها بعض المحدثين الدفاع[1] عن بعض الأحاديث الظاهرة المعنى، الغير متعلقة بغيبيات بتأويلات بعيدة ولايقبلها عقل ولاعلم، كما فعل الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة رحمه الله في رده على أبي رية في أضوائه. بقوله:[2] .

"فلو حملناه على حقيقته لأدى ذلك الى البطلان، على حين لو حمل على المجاز المستساغ لظهر مافيه من سر وبلاغة. فسجود الشمس المراد به خضوعها وسيرها طبق ارادته.. الخ وما أدري أين المجاز هنا؟ ولكنها الماحكات، التي لاترى أن الحديث في نفس الأمر كذب على رسول الله ﷺ، وفيه من الوعيد ما فيه. وأولى بمن يتعرض لمتون من هذا القبيل أن تكون ضمن إختصاصاته أو يسأل عنها أهلها أو يحارب الأمية فيها. وهو عندي أبعد منالا من الثريا نظرا لما يدرس في المدارس الحديثية اليوم!

1) محمد أبو شهبة، 1991/1411م : دفاع عن السنة، دار الجيل، بيروت، ص : 44 و182.
2) محمود أبو رية، 1383هـ / 1963م : أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، 226. وهو قد أورد نفس الشبه التي كانت أثيرت منذ زمن ابن قتيبة، وابن فورك، حتى أن ابن فورك يورد حديث فيه اشكال على حسب تقييمه، ويفترض صحته ويشرع في تأويله بينما المنطق يقول بالتيقن من صحته أولا. إلا أن ولع التأويل غلب على منطق التأويل.

4 - احذروا زلة العالم

الى هنا نكون قد وقفنا على كل أدلة شيخنا ابن باز ووقفنا أيضا على تهافتها، والشيخ قبل هذا لم يوقفه أحد على ماسطرناه[1] هنا وانما جادلواه ببديهيات الأشياء في علم ليس لشيخنا فيه باع ولا اطلاع، بل حتى لو شرحه له شارح فما بمستطاع الشيخ تصور ذلك في نفس الأمر. فاذا علمت أن احدى القواعد المقررة عند الفقهاء الأصوليين هي:

أن الحكم على الشيء فرع من تصوره

أدركت الخطئين المنهجيين القاتلين في هذه الفتوى

1) استعمال الأدلة النقلية دون تثبت من صحتها.

2) الافتاء والحكم على شيء خارج خبرة الشيخ.

هذه كانت قناعتي عندما أخذت هذا الكتاب الى الديار المقدسة، آملا لقاء الشيخ لأعرض عليه ما توصلت اليه بخصوص فتواه التي أسالت الكثير من المداد، الا أنني، لشدة دهشتي، وجدت كل من اطلعته على هذه النتيجة من المشايخ يقدم رجلا ويؤخر أخرى ولايفصح بمكنون صدره، بل منهم من تصرف كالحمر المستنفرة الفارة من قسورة، بعد أن أخذ مني الكتب واستنسخها نسخا دون أن أفيد منهم شيئا ولا أفاد العلم. عفا الله عنهم وعلى تخوفهم على أرزاقهم، مع أن هذا أمر دين، ومنهج أهل السنة واضح كل الوضوح. فلما تعذر علي لقاء الشيخ ذهبت أنقب في مجموع فتاويه علي أجده قد تراجع عنها كما فهمت يوما في أحد اجتماعات هيئة الاعجاز العلمي في القرآن والسنة من فم الشيخ عبد المجيد الزنداني. الا أنه بدل الدهشة الواحدة صادفتني دهشتان:

أولاهما:

أن فتاوى الشيخ توجد مجموعة ومرتبة حسب موضوعات الفقه، وهي في سبع مجلدات الى أواخر سنة 1416هـ/ 1995م والفتوى ذاتها توجد في المجلد الأول "التوحيد ومايلحق به" والمطبوع سنة 1408هـ/ 1987م من طرف "الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد" صفحة 259 ـ 270.

ومنها أدركت أن الشيخ ماتراجع قط، بل وضح موقفه كل الوضوح من خلال رسالة وردت اليه من فضيلة الشيخ: سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان نكتفي هنا بإيراد رده عليه وهو ضمن مجموع "فتاواه" ويأتي مباشرة بعد الفتوى[2]. وهاك نصها:

1) وهنا تظهر بجلاء غربة الاسلام بين أهله! أولا يردد بعض الفقهاء العبدويين (نسبة إلى الشيخ عبده) أن علم الحديث علم نضج واحترق، مع أنهم أكثر الناس احتراقا به. بل من غلاتهم من يذهب إلى القول بلفظ السنة جملة وتفصيلا والاكتفاء بالقرآن فقط، وهذا جهل منهم وتجهيل.

2) أنظره في مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (1 : 272.271).

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم فضيلة الشيخ سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان زاده الله من العلم والإيمان ومنحني وإياه الفقه في السنة، والقرآن آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد:

فقد وصلني خطابكم الكريم المؤرخ في 8 ـ 10 ـ 1389 هـ وصلكم الله بهداه ونظمنا جميعا في سلك من خافه واتقاه. وما تضمنه من التعقيب على مقالي المنشور في الصحف المحلية في شعبان من هذا العام المتعلق بالصعود الى الكواكب كان معلوما، وقد تأملت ما ذكره فضيلتكم من أوله إلى آخره، فلم أجد فيه ما يقتضي الرجوع عما ذكرته في المقال المذكور[1]، وقد اجتهد محبكم في هذه المسئلة وتأمل الآيات والأحاديث الواردة في هذا الباب، وتحرى في ذلك إيضاح الحق نصحا لله ولعباده، ودفاعا عن كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ـ عليه الصلاة والسلام[2] ـ لئلا يظن من صدق[3] ما ادعاه رواد الفضاء من النزول على سطح القمر، أن القرآن والسنة قد أخبرا بما شهد الواقع بخلافه، فيحصل له بذلك الشك والريب في أخبار الله ورسوله، والحق أن كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ـ ﷺ ـ الصحيحة، لايمكن أن يقع فيها ما يخالف واقعا محسوسا أو معقولا صحيحا صريحا، فإذا وجد شيء يظن أنه من هذا الباب وجب أن يعلم أن ذلك غير صحيح، وإنما الخطأ جاء من اعتقاد العبد، أو سوء فهمه لكونه ظن ما ليس واقعا واقعا، أو ظن ماهو شبهة معقولا صريحا صحيحا، أو ظن ما ليس صحيحا من السنة صحيحا، أو أخطأ فهمه لكتاب الله وسنة رسوله الصحيحة، كما قال الشاعر:

وكم من عائب قولا صحيحا   وآفته من الفهم السقيم[4]

والشواهد على هذا كثيرة، وقد نبه أبو العباس شيخ الإسلام ابن تيمية[5]، وتلميذه العلامة ابن القيم ـ رحمة الله عليهما ـ على هذا المعنى في مواضع كثيرة من كتبهما كما لا

1) فالشيخ كما ترى وإلى سنة 1408هـ / 1987م لم يتراجع وإلا لما طبع هذا الرد. ثم أني تتبعت فتاويه إلى سنة 1416هـ / 1995 فلم أعثر له على تراجع كما أفهمني ذلك الشيخ الزنداني سنة 1408هـ بالذات. مما يثبت قناعتي بالمنهج : {ولا تقف ما ليس لك به علم}. فنحن أمة توثيق ولا عبرة بقيل وقال في نفي نص، إذ لا ينفيه سوى نص مثله، وهو ما لم يفعله الشيخ وإلى سنة 1997.

2) فإن كان قد تأمل الآيات فمعارضوه تأملوا نفس الآيات بذات الوسائل التي استعملها هو. فكان يمكن لقوله أن يترجح على أقوالهم لو أسعفه الاستدلال الصحيح بالحديث وإنما الآفة والرزية كل الرزية أن سرد بعضه هو دون ضبط. وتجاهلوه هم من باب أن تلك أحاديث أحاد لا يحتج بها عند بعضهم كالصواف. أو ليست بقطعية الدلالة عند من سلم له بإيرادها ويجهل من حالها ما يجهل فضيلة الشيخ نفسه، كما عند فضيلة الشيخ ابن حمدان كما يفهم من فحوى هذا الرد

3) الشيخ بكل تاكيد لا يصدق رغم أن العالم كله يصدّق ومنه ألد أعداء الولايات المتحدة الأمريكية : إبان الحرب الباردة الروس والصينيون.

4) وهذا الذي أورده شيخنا هنا ينطبق عليه في هذه المسألة تمام الانطباق مع الأسف.

5) الاحالة على ابن تيمية رحمه الله في مثل هذه المواضع ليس في محله، لأن شيخ الاسلام أحاط بعلوم عصره ولم يفت إلا

يخفى (والخلاصة أن المقصود من كتابة المقال السابق، بيان الحق وإزالة الشبهة. والترغيب في التثبت في الأمور، وعدم العجلة بتصديق أو تكذيب أو تكفير، إلا بعد وجود أدلة واضحة صحيحة، ترشد الى ذلك فإن كان ماكتبته مصيبا للحق فالحمد لله والفضل له وحده، وإن كان خطأ فذلك مني ومن الشيطان[1]، والله سبحانه ورسوله ــ ﷺ ــ براء من ذلك. وإذا رأيتم اتهام الرأي، وإعادة قراءة المقال لقصد مزيد التثبت، في معرفة الحق بأدلته الواضحة، في هذه المسئلة فهو مناسب، والحق ضالة المؤمن كما ذكر فضيلتكم متى وجدها أخذها) وأسأل الله عز وجل أن يزيدني وإياكم من العلم والهدى، وأن يوفقنا جميعا لإصابة الحق في القول والعمل، وأن يكتب لمصيبنا في هذه المسئلة وغيرها أجرين، ولمخطئنا أجر اجتهاده، وأن يعامل الجميع بعفوه، إنه جواد كريم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ثانيها:

أنني وقفت أيضا على مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين وهو من ضمن كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية وأفتى في ذات الموضوع. وهاهي الفتوى:

سئل الشيخ: عن دوران الأرض؟ ودوران الشمس حول الأرض؟ وما توجيهكم لمن أسند إليه تدريس مادة الجغرافيا؟ وفيها أن تعاقب الليل والنهار بسبب دوران الأرض حول الشمس؟[2].

فأجاب فضيلته بقوله: خلاصة رأينا حول دوران الأرض أنه من الأمور التي لم يرد فيها نفي ولا إثبات لا في الكتاب ولا في السنة، وذلك لأن قوله تعالى: ﴿وألقى في الأرض رواسي أن تميد بكم﴾[1]. ليس تصريح في دورانها، وإن كان بعض الناس قد استدل بها عليه محتجا بأن قوله: ﴿أن تميد بكم﴾. يدل على أن للأرض حركة، لولا هذه الرواسي لاضطربت بمن عليها.

وقوله: ﴿الله الذي جعل لكم الأرض قرارا﴾. ليس بصريح في انتفاء دورانها، لأنها إذا كانت محفوظة من الميدان في دورانها بما ألقى الله فيها من الرواسي صارت قرارا، وإن كانت تدور.

أما رأينا حول دوران الشمس على الأرض الذي يحصل به تعاقب الليل والنهار فإننا متمسكون بظاهر الكتاب والسنة من أن الشمس تدور على الأرض دورانا يحصل به تعاقب الليل

= فيما علم. فقد رد على الفلاسفة بعد أن خبر مقولاتهم كأحدهم. ورد على المناطقة بعد أن خبر المنطق كأهله. ورد على مختلف الفرق بعد أن سبر مذاهبهم. ولو قدر له رحمه الله أن يوجد بين ظهرانينا اليوم لما تردد في تعلم العلم قبل الخوض فيه. وهذا ما افتقد في المدارس الشرعية مطلقا حتى أصبح التبرك باسم ابن تيمية لا يختلف عن تبرك القبوريين بغوثهم وقطبهم وخاتم أوليائهم. وفي عرف المحدثين يسمون هذا رأسمال رمزي يلوح به من يلوح وهو أبعد ما يكون عن منهج شيخ الاسلام رحمه الله ولا تلميذه ابن القيم. وإلى أن تفرخ المدارس الشرعية أمثال هدين الرجلين فالاحالة عليهما لا تختلف في شيء عما حارباه وناهضاه رحمهما الله. وما كانا ليظنا أن يلوح باسميهما في المواطن التي يفترض أن يشتغل فيه منهاج أهل السنة بغض النظر عن الرجال.

1) وهو خطأ بكل تأكيد عفا الله عنا وعن شيخنا، ولا يصلحه إلا الرجوع عنه وإلا أصبح للشيطان دخل فيه بكل يقينيات اليقين! والتنبيه على هذا واجب. وإنما نقول في شيخنا ابن باز ما قال الحافظ الذهبي رحمه في ابن تيمية
"شيخ الإسلام حبيب الينا، ولكن الحق أحب إلينا منه"
انه المنهج.

2) لاحظ فساد السؤال ولا يصدر إلا عن أمي بالجغرافيا أصلا. لأنه ولا أطفال الروض يقولون بهذا بعد أن يوضح لهم نموذج الأرض والقمر والشمس كما هو موضح في الصورة (3) و(4) ويديرونه بأيديهم.

والنهار حتى يقوم دليل قطعي يكون لنا حجة بصرف ظاهر الكتاب والسنة إليه ــ وأنى ذلك[1] ــ فالواجب على المومن أن يستمسك بظاهر القرآن الكريم والسنة في هذه الأمور وغيرها[2].

ومن الأدلة على أن الشمس تدول على الأرض دورانا يحصل به تعاقب الليل والنهار، قوله تعالى: (وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال). فهذه أربعة أفعال أسندت إلى الشمس (طلعت)، ﴿تزاور﴾، ﴿غربت﴾، ﴿تقرضهم﴾. ولو كان تعاقب الليل والنهار بدوران الأرض لقال: وترى الشمس إذا تبين سطح الأرض إليها تزاور كهفهم عنها أو نحو ذلك وثبت عن النبي (ﷺ) أنه قال لأبي ذر حين غربت الشمس: "أتدري أين تذهب؟" فقال: الله ورسوله أعلم. قال: "فإنها تذهب وتسجد تحت العرش وتستأذن فيؤذن لها، وأنها تستأذن فلا يؤذن لها ويقال: ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها". ففي هذا إسناد الذهاب والرجوع والطلوع إليها وهو ظاهر في أن الليل والنهار يكون بدوران الشمس على الأرض لا بالعكس، فإذا قال الطالب: أيهما نأخذ به أظاهر الكتاب والسنة أم ما يدعيه هؤلاء الذين يزعمون أن هذه من الأمور اليقينيات؟[3].

فجوابه : أنا نأخذ بظاهر الكتاب والسنة[4]، لأن القرآن الكريم كلام الله تعالى الذي هو خالق الكون كله، والعالم بكل ما فيه من أعيان وأحوال، وحركة وسكون، وكلامه تعالى أصدق الكلام وأبينه، وهو سبحانه أنزل الكتاب تبيانا لكل شيء، وأخبر سبحانه أنه يبين لعباده لئلا يضلوا، وأما السنة فهي كلام رسول رب العالمين، وهو أعلم الخلق بأحكام ربه وأفعاله، ولا ينطق بمثل هذه الأمور إلا بوحي من الله - عز وجل - لأنه لا مجال لتلقيها من غير الوحي وفي ظني - والله أعلم - أنه سيجيء الوقت الذي تتحطم فيه فكرة علماء الفلك العصريين كما تحطمت فكرة داروين حول نشأة الإنسان[5].

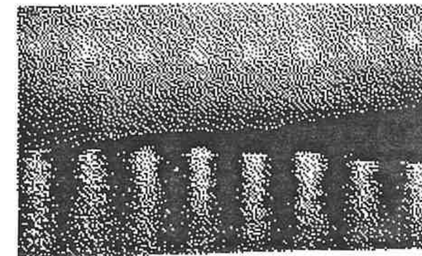
1) لاحظ الاستبعاد والاعتداد بالرأي في أمور خارج الخبرة.
السنة كما مر بك لا يعرف الشيخ ما يأخذ منها وما يدع. أما الاحتكام إلى ظاهرها أو باطنها فهو أبعد وأغور.
الذي ظهر للشيخ هنا لو كان ملما بمنهاج المحدثين لما تجرأ عليه كما مر بك من ضعف هذا الحديث علما ومتنا وسندا وأن أخرجه أصحاب الصحاح.

2) لا يمكن لمن هو في وضعه بأميته المطلقة في مثل هذه العلوم أن يحصل له يقين أو حتى غلبة الظن في مثل هذه الأمور لأن علمه فيها وعلم العجائز سيان ويخرجان من مشكاة واحدة. فاليقين في العلوم إنما يعرفه أهل ذلك العلم أولا، ثم غيرهم تبعا لهم.

3) فهم لا يزعمون، وهم الذين يطلقون مراكب فضائية تستغرق السنة والسنين لتصل إلى كوكب من كواكب المجموعة الشمسية. بل لا بد لهم من معرفة تواجدها على أفلاكها بالضبط في الزمان والمكان حتى يعترضوها وينزلوا أجهزتهم فوقها. بل لاحتياجهم إلى وقود فوق ما يستطيعون حمله فإنهم يستغلون جاذبية كواكب في الطريق لتسريع سفنهم أو حتى تغيير اتجاهاتها. وهذا حتى لو فسر للمشايخ على شاكلة شيخنا لما استطاع فهمه ولا هضمه.
فهو هنا معتدي على الفتوى ومتجرئ على الله بالخرص وبلبلة المسلمين فيما هو به جاهل كل الجهل ولا يمكنه البته تصوره ولا فهمه.

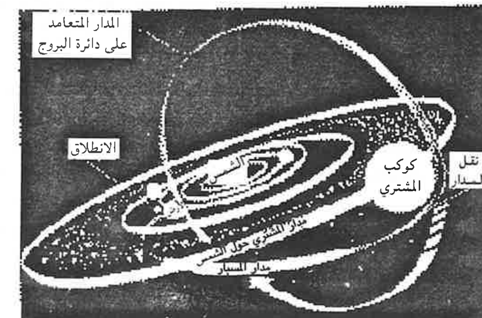
4) اذن فمادامت السنة لا متمسك له بها ما دام يجهل حيثياتها، فدعوى الأخذ بها دعوى بدون برهان.
أما كونه يأخذ بظاهر القرآن. فكل من عارضوه وعارضوا الشيخ ابن باز، إنما احتكموا هم أيضا إلى ظاهر القرآن. ولكن لزيادة معرفة لهم ببديهيات علم الفلك أولوا ذلك الظاهر على ما يتنزل عليه فعلا على عكس ما ظن هو، الذي اكتفى بهواه ولم يسائل أهل الذكر والمعرفة في الموضوع. فتصدره وتصدر الشيخ ابن باز للفتوى في هذا الموضوع اجتراء صرف على الفتوى ويجب أن يتوبا توبة نصوحا عنه.

5) هذه طامة الطوام وأبدة الأوابد. فالرجل لا شك قرأ على الداروينية في الجرائد وكان ذلك مبلغه من العلم. وقد مر بك استعراضنا للداروينية بكونها نظرية ميتافيزيقية وليست نظرية علمية، لأنها لا يمكن أن تخطأ أبدا لعموميتها وعمومية

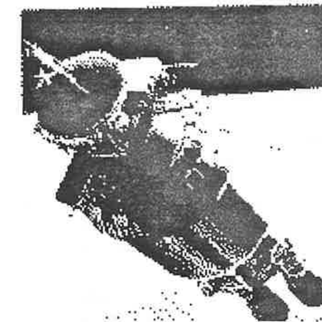


الصـورة (5)

شمس نصف الليل فوق مناطق الدائرة القطبية في الصيف، والصورة هي للشمس كل خمسة عشر دقيقة في مواضعها المختلفة كما تظهر على هذا الفيلم الذي ترك معرضا لمدة ساعتين. فهي ترسم في الأفق دائرة كل أربع وعشرين ساعة، ولا تغرب مطلقا.



الصـورة (6)



الصـورة (7)

المسبار الفضائي أو ليس (Ulysse) الذي حقق أول رؤية شمولية للحقل المغناطيسي للشمس، كان قد أطلق سنة 1989 ولم يتواجد فوق القطب الجنوبي للشمس إلا في شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1994 . من أجل نقله من مستوى مدار الكواكب السيارة حول الشمس إلى المستوى العمودي ليتمكن من رؤية قطبي الشمس الشمالي والجنوبي استعان خبراء الملاحة الفضائية في الوكالة الأوروبية للفضاء ايسا (ESA) بحقل جاذبية كوكب المشتري لهذا الغرض كما تظهر الصورة العلوية. وهكذا تم نقل أوليس من مدار دائرة البروج إلى مدار في المستوى المتعامد عليه. ولايقوم بهذا إلا من خبر مدارات الكواكب السيارة كما هي ظاهرة في الشكل. فدوران الأرض حول الشمس يعين فصول السنة. ودورانها حول نفسها يعين الليل والنهار. وإن كان هذا مما لا ننتظر من الشيخ ابن باز تصوره أخذ الشيخ العثيمين إلى إحدى الدول الاسكندنافية ليتفرج بأم عينيه على شمس نصف الليل التي لا تطلع ولا تغرب ليشفى من أميته العلمية ويشفى من الافتاء فيما لا يعلم وأن لا يتكلم خارج خبرته وعقله.

1. 4 ـ في الظاهر المصروف عن ظاهره بظاهر أقوى.

محكم القرآن لا يتنزل سوى على ظاهر الآيات المتبادرة لغة المفهومة للمخاطبين بدليل:

(وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم) (1)

واللسان بكل تأكيد هو اللغة هنا. وكانت فتنة غلاة الروافض والباطنية عامة أن حاولوا حمل نصوص القرآن على معتقداتهم الفاسدة تمويها على بسطاء العقول الأميين أو الجاهلين بمخارج لغة العرب أصلا. وانما لقبوا بالباطنية لدعواهم أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجري في الظواهر مجرى اللب من القشور حسب زعمهم. وأن الظواهر بصورها توهم عند الجهال الأغبياء صورا جلية، وهي عند العقلاء الأذكياء!!! رموز واشارات إلى الحقائق. وأن من تقاعد عقله عن الغوص على الخفايا والأسرار، والبواطن والأغوار!!!، وقع بظاهرها مسارعا إلى الاغترار، كان تحت الأواصر والأغلال، مثقلا بالأوزار والأثقال. وهذه الأغلال والأثقال يريدون بها التكليفات الشرعية. أما من ارتقى حسب زعمهم إلى علم الباطن فقد انحط عنه التكليف، واستراح من أعبائه. وهكذا يفسرون الآية:

(ويضع عنهم اصرهم والأغلال التي كانت عليهم(2) بأن الله عنى بها أهل الباطن. وهذا ديدن الكثير من القبوريين وغلاة المتصوفة وغلاة الروافض. وبعض الفكرويين المعاصرين.

ومن أمثال هذا النوع من التفسير نقرأ في الكافي(3) :

= فرضياتها. أنظر كتابنا : الأسس العلمية لدعاوى القرآن.

أما الليل والنهار ودوران الأفلاك فهذا رصد وليس نظرية. والذي يجب أن يتحطم هو جرأة الشيخ عفا الله عنا وعنه.

أما بخصوص تحكيم ظاهر القرآن فله قصة ظريفة ما كان يجب أن يطلع عليها القراء ولكن نصحا في الدين يفصح عما لا يفصح عنه عادة.

في موقف جمع الشيخ ابن باز والصواف دار النقاش حول تحكيم فضيلة الشيخ ابن باز لظاهر القرآن كما يلوح الشيخ العثيمين في هذه المقالة. فقال له الشيخ الصواف :

إذا احتكمت إلى ظاهر القرآن دوما دون مسوغ التأويل في بعض الآيات، فإن القرآن يقول في سورة الاسراء، الآية 72 :

(ومن كان في هذه أعمى فهو في الأخرة أعمى وأضل سبيلا)

وفيها تعريض بحال الشيخ ككفيف البصر ولها تنزيل لا يمكن فهمه على ظاهرة الحرفي. وإلا كان الشيخ أكثر ضلالا يوم لا ظل إلا ظله : وهو عكس ما يفهمه الشيخ أو باقي المسلمين. فما كان من رد للشيخ ابن باز سوى قوله للشيخ الصواف : أخزاك الله !!

لكن يجب التنبيه هنا على أن الشيخ ابن باز لم يأته الخطأ من كونه يقتصر على ظاهر الآيات، لأن هذا هو عين مذهب السلف خلفا عن خلف وبه فهموا خطاب الوحي بلسان عربي مبين. وهذا المنهج هو ما سطره ابن تيمية رحمه الله في رسالته : "مقدمة في أصول التفسير" (أنظرها بتحقيق د /عدنان زرزور، دار القرآن، 1391هـ/1971، الكويت. وإنما لأن الظاهر في نفس الأمر هو على خلاف ما توهم للحيثيات التي قدمنا. أما الصواف، فهو من المدرسة العبودية التي لها جرأة على التأويل بأوهى الأسباب.

وأما الآية التي عرض بالشيخ بها، فهي مفهومة للمخاطبين المسلمين أنها تخص عماء البصيرة وليس الجارحة وبالتالي هي ظاهرة وليس مؤولة بدليل السياق والخطاب. ولو لم يكن الشيخ مقتنع بهذا الظاهر لما أصر عليه، وها قد استغلته السياسة ضدا في الملك فيصل رحمه الله وكل تلك العجاجة التي أثارتها. فيحسب للشيخ، لا عليه أنه أفتى بما ترجح له ولم تأخذه في ذلك لومة لائم. حتى وإن أخطأ في آخر المطاف.

1) سورة ابراهيم، الآية 4

2) سورة الأعراف، الآية 157

3) أنظر : محمد بن يعقوب الكليني، الأصول من الكافي، تحقيق علي الغفاري، الطبعة الرابعة 1392هـ / 1972م. (1:374). و"الكافي" أحد الكتب الأربعة عند الجعفرية (الإمامية) الشيعة.

عن صالح بن سهل الهمداني قال: قال أبو عبد الله عليه السلام (جعفر الصادق) في قوله تعالى: {الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة} :

فاطمة عليها السلام، {فيها مصباح} : الحسن، {المصباح في زجاجة} : الحسين {الزجاجة كأنها كوكب دري} : فاطمة كوكب دري بين نساء أهل الدنيا.

{يوقد من شجرة مباركة} : ابراهيم عليه السلام، {زيتونة لا شرقية ولا غربية} :

لا يهودية ولا نصرانية. {يكاد زيتها يضيء} : يكاد العلم يتفجر بها. {ولو لم تمسسه نار نور على نور} : امام منها بعد امام. {يهدي الله لنوره من يشاء} : يهدي الله للأئمة من يشاء... إلخ.

وهكذا يفسر الظلمات بأنها: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما والموج: عثمان بن عفان رضي الله عنه...

لذلك احتاج هؤلاء المخرفون إلى تعطيل فحوى اللغة ليخرفوا كيفما شاؤا. ولا ينتشر مثل هؤلاء الا إذا انعدم العلماء وانتفى العلم وأرخى الجهل بجرانه على الطباع والعقول. ولا يمكن أن يتواجدوا البتة والعلم منشور وسوقه رائجه.

وعلى هذا يتنزل قول الشيخين ابن باز والعثيمين في قوليهما بالأخذ بظاهر الكتاب والسنة. الا أنه لقصور مداركهما في الجغرافيا والفلك قصر ادراكهما عن تبين المقصود في نفس الأمر. فان تجاوزنا عن الاستدلال بالأحاديث نظرا لضعفها وعدم قيامها بالحجة المتوخاه واقتصرنا على ظاهر القرآن فقط. فانا نجد فضيلة الشيخ العثيمين استدل عن تكون الليل والنهار بظاهر الآية الواردة في سورة الكهف :

وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال.[1]

وقال فهذه أربعة أفعال أسندت إلى الشمس: (طلعت)، (تزاور)، (غربت)، (تقرضهم). فظاهر هذه الآية عنده هي دليل على دوران الشمس حول الأرض، وبالتالي أساس ظاهرة الليل والنهار، وليس العكس: أي دوران الأرض حول نفسها. وهكذا يعلق بقوله:

ولو كان تعاقب الليل والنهار بدوران الأرض لقال : وترى الشمس اذا تبين سطح الأرض!!! اليها تزاور كهفهم عنها أو نحو ذلك وثبت!!! عن النبي ﷺ، أنه قال لأبي ذر حين غربت الشمس : أتدري أين تذهب؟...

قلت فهذه شبه الشيخ بالحكم بالظاهر كما توهم، الا أن المعرفة الفلكية تصرفنا بداهة عن هذا الظاهر. قلت : الآن، لو وجد الرسول ﷺ وأبو ذر رضي الله عنه ليس في مكة، ولكن على نفس خط طولها، وانما شمالا، وبداخل الدائرة القطبية وصيفا، لأبصراها تدور فوق رأسيهما متمة دورة كاملة كل أربع وعشرين ساعة، دائبة ومداومة على حركتها تلك لمدة تقارب الستة أشهر. وهنا اذن ما كان الرسول ﷺ ليسأل أبا ذر رضي الله عنه مثل هذا السؤال، لأنها تظهر أنها تدور في السماء مكملة دورتها في يوم كامل، أي خلال أربع وعشرين ساعة، وهذا يمكن لفضيلة الشيخ العثيمين أن يتيقن منه بالسفر إلى إحدى الدول السكندنافية المشتهرة بشمس نصف الليل، وهي من معالمها السياحية[2].

1) سورة الكهف، الآية 17

2) لتواجد الغلاف الجوي فإن أشعة الشمس تنكسر ويمكن رؤية شمس نصف الليل في 22 يونيو (حزيران) عند 65.75 درجة شمالا فقط بدل 66.5 درجة فما فوق.

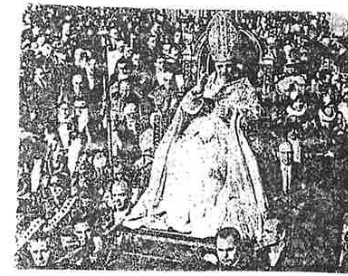
وهكذا أذن يصبح ما ظهر لأبي ذر وهو بمكة غير ما يظهر لرجل آخر وفي نفس الوقت الا أنه يتواجد شماله. مما يثبت بطلان الحديث دراية. وقد اثبتنا بطلانه سندا رغم وروده في الصحاح كما تقدم. اذن فلا طلوع ولا غروب بصادف هنا، عكس ما يظهر للمديني والمكي. الآن، لو تواجد كهف أهل الكهف ذاته ضمن الدائرة القطبية وليس بالأردن، لظهر لأهل الكهف وهم بداخل كهفهم أن الشمس تطلع تتزاور وتغرب وتقرضهم تماما كما وهم بداخل كهفهم بالأردن. لكن بمجرد خروجهم من كهفهم، سوف يرون الشمس بازغة في كبد السماء، لا تطلع ولا تغرب، وانما تدور وتدور وتدور. وهكذا لن يلبثوا أن يفهموا بعد روية أن الذي يدور هو الأرض وليس الشمس. ونهارهم طوله ستة أشهر وليلهم مثل ذلك. فإذا ما نزلوا على نفس خط الطول متجهين نحو خط الاستواء فسوف يصادفون بمجرد عبورهم لخط العرض 66.5 درجة أن الشمس بدأت تظهر وكأنها تطلع من تحت الأفق ثم تغرب ثانية ليكتشفوا ليلا لم يعهدوه من قبل. وسيظل هذا الليل يتطاول بهم، إلا أنه يظل دائما أقصر من طول النهار، إلى أن يتعادلا ويصبح طول كل منهما 12 ساعة عند خط الاستواء[1].

هذا الذي أطلنا النفس في ايضاحه، والذي يتعرف عليه لأطفال وهم يلعبون بنماذج الشمس والأرض والقمر، احتاج منا كل هذا العناء لأن المشايخ أميون في العلوم، بل ان استمرار مثل هذه الأمية جناية في حق الناشئة من طلاب المدارس الشرعية وجناية في حق الاسلام، يحمل وزرها واضعوا البرامج لهذه المدارس. لأنهم بكل بساطة يحكمون عليهم بالانسداد عن عصرهم وبالكهوفية في الدين. وما أظن من يحافظ على مثل هذا الوضع أنه أراد وجه الله بذلك. فرجوع شيخانا عن فتواهما وعلنا مطلب شرعي، حسب ما هو معروف من مذهب السلف رضوان الله عليهم، وعلها تكون آخر مرة يخوضان فيها في مثل هذه المسالك التي لا تدخل ضمن تخصصهما ولا درايتهما عفا الله عنا وعنهما[2].

1) دون الأخذ بالاعتبار ضوء الشفق والسحر.

2) وقد رجع من هم أجل وأتقى وأخشى من شيخينا عن أشياء ظنوها صحيحة عندما تبين لهم خطأها، كرجوع عمر رضي الله عنه في مهر المرأة ورجم امرأة ولدت لستة أشهر إلى غير ذلك مما هو مسطر في كتب الحديث.







أعلى اليمين : الشهيد سيد قطب. أعلى اليسار : البابا بيوس الثاني عشر (1939 - 1958م). أسفل الأباتي جورج لومتر في نقاش مع ألبرت أنشتين حول أصل الكون سنة 1933م. وسوف يتولى الأباتي جورج لومتر رئاسة الأكاديمية البابوية مرتين. مرة في بابوية بيوس الثاني عشر وأخرى مع خلفه البابا يوحنا الثالث والعشرين (1958 - 1963م)، الذي اشتهر بالدعوة إلى اجتماع "فاتكان الثاني" الذي سوف يبرىء اليهود من دم المسيح عليه السلام ويعترف لأول مرة في التاريخ أن الكتب المقدسة دخلها التحريف سنة 1965م.



الصـــورة (9) : مدخل الكهف الوارد في القرآن الذي اكتشف سنة 1953 جنوب العاصمة الأردنية عمان. ويتفق مع كل الأوصاف القرآنية. والمسجد الذي بني عليه يرجع إلى زمن الأمبراطور ثيودسيرس الثاني (408 - 450م). فالشمس التي تدور حول المجرة وكأنها مشدودة بحبل إلى مركزها بواسطة الجاذبية، يظهر لها وكأن مركز المجرة ثابت. إلا أن مركز المجرة يجري في الفضاء، وهي المرتبطة به، تجري كذلك بحركته زيادة على حركتها الدوية حوله. ونفس الشيء تفعله الأرض التي تدور حول الشمس في فلك اهليلجي حول الشمس، تقع الشمس في احدى بوره، قاطعة دورة كاملة حول الشمس في كل 365 يوما و 6 ساعات 9 دقائق و 10 ثوات من متوسط يوم شمسي. أي في سنة. فمدار الأرض حول الشمس يحدد فصول السنة حسب قرب الشمس أوبعدها من بورة المدار. فلو لم تكن الأرض تدور لكان نصف الكرة المقابل للشمس له نهار سرمدي والنصف الآخر له ليل سرمدي. فتعاقب الليل والنهار إذا انما منشئوه دوران الأرض حول نفسها أمام الشمس التي تظهر وكأنها ثابتة بالنسبة لها. وهكذا، فان من بداخل الكهف، وهم بداخل الدائرة القطبية في الصيف، حيث الشمس تظل بازغة في السماء، وتظهر وكأنها تدور دورة كاملة في السماء كل أربع وعشرين ساعة للخارجين عن الكهف، تظهر لأهل الكهف بداخل كهفهم، أنها تطلع كلما مر كهفهم أمام الشمس وتغرب عندما تصبح فجوة الكهف التي تدور مع دوران الأرض لا تستقبل أشعة الشمس. فهي بالنسبة لهم وعلى ماعتادوا في لغتهم : تطلع وتزاور وتقرض وتغرب، بينما لو أزيح الكهف من فوقهم وظلوا رقودا على أرضه ثم فتحوا أعينهم لما وصفوا الشمس بالطلوع ولا بالغروب وانما بالدوران في دائرة فوق رؤوسهم بدون ليل والذي لن يحل الا بعد ستة أشهر، وليدوم ستة أشهر أخرى بدوره. اذن فيوم سكان الدائرة القطبية سنة من سنواتنا نهاره ستة أشهر وليله ستة أشهر.

5- أزمة منهج أم أزمة محدثين؟

في معرض منافحة الحافظ ابن حجر على صحيح البخاري[1] فيما انتقده عليه فيه جماعة من الحفاظ المغاربة والمشارقة على السواء، من أمثال أبي علي الجياني الغساني[2] وأبي مسعود الدمشقي[3]، وأبي الحسن الدارقطني[4]، وأبي بكر الاسماعيلي[5]، وابن حزم الأندلسي وغيرهم، قال:

ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث، وان كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب، فان جميعها وارد من جهة أخرى، وهي ما ادعاه الامام أبو عمرو بن الصلاح[7] وغيره من الاجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه[8] فان هذه المواضع متنازع في صحتها، فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب. وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله: الا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره. وقال في مقدمة شرح مسلم له (أي لابن الصلاح): ما أخذ عليهما، يعني على البخاري ومسلم، وقدح فيه معتمد من الحفاظ، فهو مستثنى مما ذكرنا لعدم الاجماع على تلقيه بالقبول. اهـ وهو احتراز حسن.

وأضاف ابن حجر[9]:

واختلف كلام الشيخ محيي الدين[10] في هذه المواضع فقال في مقدمة شرح مسلم ما نصه[11]:

---

1) أنظر هدي الساري، مقدمة شرح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ص : 344.

2) حافظ الأندلس أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني (427-498هـ / 1035-1105م) صاحب كتاب : تقييد المهمل وتمييز المشكل.

3) الحافظ ابراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (ت : 401هـ / 1010 م) صاحب أطراف الصحيحين، وكتاب رد فيه على الدارقطني في الالزامات سماه : جواب أبي مسعود...

4) الحافظ أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي (306 - 385هـ / 919 - 995م) صاحب الالزامات والتتبعات على الصحيحين، وذكر قوم مما أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء.

5) الحافظ أبو بكر أحمد بن ابراهيم بن اسماعيل بن العباس الاسماعيلي الجرجاني (277 - 371 هـ / 890 - 981م) صاحب المستخرج على البخاري والمعجم والمسند الكبير.

6) الحافظ الفقيه المجتهد، أبو محمد علي بن أحمد القرطبي الظاهري (384 - 456هـ / 994 - 1064م) صاحب أوهام الصحيحين.

7) الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (577 - 643 هـ / 1181 - 1245م) صاحب المقدمة الشهيرة في المصطلح لعلوم الحديث.

8) تبين لك من الحديث المنسوب لأبي ذر أن هذا الكلام لا يصح.

9) الحافظ المحقق قاضي القضاة، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني نزيل القاهرة (773 - 852هـ / 1372 - 1449م) صاحب فتح الباري، وغيره من الكتب الحديثية التي سارت بها الركبان.

10) الحافظ أبو زكريا يحيى بن شرف بن مرى الحزامي الحواربي النووي (631 - 676هـ / 1233 - 1277م) صاحب شرح مسلم.

11) أنظر صحيح مسلم بشرح النووي، دار التراث، طبعة ثانية 1392هـ / 1972م، (1 : 27).

قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا فيها بشرطهما، ونزلت عن درجة ماالتزماه. وقد ألف الدارقطني في ذلك ولأبي مسعود الدمشقي أيضا عليهما استدراك ولأبي علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما، وقد أجيب عن ذلك كله أو أكثره. اهـ

وقال في مقدمة شرح البخاري[1] (الكلام لازال لابن حجر):

قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لعبض المحدثين ضعيفة جدا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم[2] فلا تغتر بذلك. اهـ

فعلق ابن حجر على هذا التناقض بقوله:

وسيظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك. وقوله في شرح مسلم: وقد أجيب على ذلك أو أكثره هو الصواب، فان منها ماالجواب عنه غير منتهض كما سيأتي.

ثم أورد الحافظ ابن حجر مائة وعشرة من الأحاديث التي انتقدت على البخاري، فوجه بعضها ورد النقد في بعضها الآخر ووافق النقاد في باقيها.

وهذا التردد في الأقوال نجده عند كثير من المحدثين في مصنفاتهم المختلفة مما يعسر على قارئ هذه المصنفات أن يجزم بأي الأقوال هي الصواب. وخير مثال نأخذه من ابن حجر نفسة.

1) عاجلت المنية الشيخ النووي رحمه الله قبل اتمام شرحه على البخاري هذا، ووصل فيه إلى كتاب (العلم). ومقدمة هذا الشرح نشرت مستقلة بتحقيق على حسن علي عبد الحميد، بدون تاريخ نشر عن دار الكتب العلمية ببيروت. والفقرة التي ذكرها ابن حجر مثبتة في الصفحة 67 من هذه المقدمة، فيكون هذا آخر ما استقر عليه رأي النووي رحمه الله، ولا يعرفه إلا الخواص!

2) لابد من تفصيل القول هنا حتى يتبين لك تهافت مثل هذا الكلام. قال ابن تيمية في كتابه (مقدمة في أصول التفسير) بما نصه : (من طبع دار القرآن الكريم، ط. أولى 1391هـ / 1971م صفحة 66).

فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله، لأن غالبه من هذا، ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ، فلو كان الحديث كذبا في نفس الأمر، والأمة مصدقة له، لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب، وهذا اجماع على الخطأ. وذلك ممتنع. وإن كنا نحن بدون الاجماع نجوز الخطأ أو الكذب على الخبر، فهو كتجويزنا قبل أن نعلم الاجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني أن يكون الحق في الباطن بخلاف ما اعتقدناه. فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأن الحكم ثابت ظاهرا وباطنا.

ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف (يعني بهم السنة والخوارج والزيود، والجعفرية الغير الغلاة) على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، تصديقا له، أو عملا به، أنه يوجب العلم. وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك. ولكن كثيرا من أهل الكلام، أو أكثرهم يوافقون الفقهاء وأهل الحديث والسلف على ذلك، إهـ. وأضاف صفحة 68 قائلا:

وإذا كان الاجماع على تصديق الخبر موجبا للقطع به، فالاعتبار في ذلك باجماع أهل العلم بالحديث (وهو ما عرفناه من قبل بشرط الضرورة لأن المحدثين أدرى بالنقل من غيرهم) كما أن الاعتبار في الاجماع على الأحكام باجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة، إهـ. (وهم الفقهاء، وقبولهم بالحديث الذي جاوز قنطرة النقل أي شرط الضرورة، واجراؤهم عليه منهجهم النقدي، وقبولهم به، هو شرط الكفاية حتى يحكم للحديث بالصحة التي تقتضي العلم والعمل معا) ما بين قوسين من عندي.

ومن الغلو الذي يطرح قول الشيخ أحمد شاكر من المتأخرين رحمه الله :

الحق الذي لا مرية فيه ! عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر! أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف. وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث : على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه. اهـ.

قلت : والحديث الذي قدمنا يثبت عكس هذه التعميمات سواء عند ابن تيمية أو أحمد شاكر رحمهما الله تعالى.

ففي معرض تفحصه للحديث الحادي والثمانين مما انتقد على البخاري قال[1]:

قال أبو علي الغساني: قال البخاري: حدثنا ابراهيم بن موسى، حدثنا هشام، هو ابن يوسف، عن ابن جريج قال: وقال[2] عطاء عن ابن عباس: كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ.. الحديث.. وفيه قصة تطليق عمر بن الخطاب قريبة بنت أبي أمية وغير ذلك. تعقبه أبو مسعود الدمشقي فقال: ثبت هذا الحديث والذي قبله، يعني بهذا الاسناد سوى الحديث المتقدم في التفسير، من التفسير من عطاء الخرساني، وانما أخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه. قال أبو علي : وهذا تنبيه بديع من أبي مسعود رحمه الله. فقد روينا عن صالح بن أحمد بن حنبل، عن علي بن المديني قال: سمعت هشام بن يوسف يقول: قال لي ابن جريج: سألت عطاء، يعني ابن أبي رباح عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثم قال: اعفني من هذا. قال هشام: فكان بعد إذا قال: عطاء عن ابن عباس، قال: الخرساني. قال هشام: فكتبنا ما كتبنا، ثم مللنا، يعني كتبنا أنه عطاء الخرساني. قال علي بن المديني: كتبت أنا هذه القصة لأن محمد بن ثور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس. فظن الذين حملوها عن عطاء بن أبي رباح. قال علي: وسألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخرساني فقال: ضعيف. فقلت ليحيى: انه يقول: اخبرنا. قال لا شيء، كله ضعيف. انما هو من كتاب دفعه إليه (قلت) ففيه نوع اتصال. ولذلك استجاز ابن جريج أن يقول فيه: أخبرنا.

لكن البخاري ما أخرجه الا على أنه من رواية عطاء بن أبي رباح. وأما الخرساني، فليس من شرطه، لأنه لم يسمع من ابن عباس.

لكن لقائل أن يقول: هذا ليس بقاطع في أن عطاء المذكور هو الخرساني، فان ثبوتهما في تفسيره لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضا (فيحتمل) أن يكون هذان الحديثان عن عطاء بن أبي رباح وعطاء الخرساني جميعا والله أعلم. فهذا جواب اقناعي.

(وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولابد للجواد من كبوة، والله المستعان. وما ذكره أبو مسعود في التعقب، قد سبقه إليه الاسماعيلي. ذكر ذلك الحميدي في الجمع عن البرقاني عنه: قال: وحكاه عن علي بن المديني، يشير إلى القصة التي ساقها الجياني والله الموفق.. انتهى كلام ابن حجر رحمه الله).

1) أنظر تعليقه على كتاب (اختصار علوم الحديث) للحافظ بن كثير بتحقيقه مطبعة حجازي، 1355 هـ / 1936م. صفحة 22.

2) قال البخاري في تفسير سورة نوح : حدثنا ابراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريج، وقال عطاء عن ابن عباس.
وفي كتاب الطلاق أعاد نفس السند. فقال ابن حجر : وقوله (وقال عطاء) هو معطوف على شيء محدوف كأنه كان في جملة أحاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء، ثم قال : وقال عطاء. (قلت : وهذا أيضا من الماحكة، لأن ابن حجر نفسه نقل عن يحيى بن سعيد القطان في ترجمة ابن جريج في تهذيب التهذيب (6 : 359) قوله : كان ابن جريج صدوقا فإذا قال حدثني فهو سماع وإذا قال أخبرني فهو قراءة وإذا قال : قال فهو شبه الريح. ونقل أيضا عن أحمد بن حنبل قوله : إذا قال ابن جريج قال فلان وقال فلان وأخبرت جاء بمناكير. والدرقطني يحذر منه بقوله : شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح.

قلت : هذا كلام ابن حجر في مقدمة الفتح، لكن الذي يتصفح ماقاله في نفس الموضوع داخل الشرح أو في كتابه تهذيب التهذيب في ترجمة عطاء الخرساني لن يخرج الا بمماحكات واحتمالات لا يسندها دليل ولا برهان.

وهنا اسأل: ما هو في آخر المطاف ما حكم به ابن حجر، أهو ما أثبته هنا، أم ما فرقه هناك؟

قارن إذن الكلام السابق مع ما أورده في ترجمة عطاء الخرساني في تهذيب التهذيب (191:7) حيث قال: بعد ايراد ما أورده في تفسير سورة نوح:

فان ثبوتهما في تفسير عطاء الخرساني لا يمنع أن يكون عند عطاء بن أبي رباح[1] أيضا. هذا أمر واضح، بل هو المتعين، ولا ينبغي الحكم على البخاري بالوهم بمجرد هذا الاحتمال، لاسيما والعلة في هذا محكية عن شيخه علي بن المديني. فالأظهر[2] بل المحقق أنه كان مطلعا على هذه العلة. ولولا ذلك لأخرج في التفسر جملة من هذه النسخة، ولم يقتصر على هذين الحديثين خاصة والله أعلم. ولا سيما أن البخاري قد ذكر عطاء الخرساني في الضعفاء وذكر حديثه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ أمر الذي واقع في شهر رمضان بكفارة الظهار وقال: لا يتابع عليه، ثم ساق باسناد له عن سعيد بن المسيب أنه قال: كذب علي عطاء، ما حدثته هكذا. ومما يؤيد أن البخاري لم يخرج له شيئا أن الدارقطني والجياني والحاكم واللالكائي والكلابادي وغيرهم لم يذكروه في رجاله. اهـ[3].

وابن حجر من المحققين، فهو مثلا ينتقد النووي في عده أحاديث البخاري بأنه لم يحققها فيقول بعد أن عدها هو على خلافه[4] :

وانما اوردت هذا القدر ليتبين منه أن كثيرا من المحدثين وغيرهم يستروحون بنقل كلام من يتقدمهم مقلدين له، ويكون الأول ما اتقن ولا حرر بل يتبعونه تحسينا للظن به والاتقان بخلاف ذلك. فلا شيء أظهر من غلطه في هذا الباب في أول الكتاب. فيا عجبا لشخص يتصدى لعد أحاديث كتاب، وله به عناية ورواية، ثم يذكر ذلك جملة وتفصيلا، فيقلد في ذلك لظهور عنايته به حتى يتدواله المصنفون، ويعتمده الأئمة الناقدون، ويتكلف نظمه ليستمر على استحضاره المذاكرون. أنشد أبو عبد الله بن عبد الملك الأندلسي في فوائده عن أبي الحسين الرعيني عن أبي عبد الله بن عبد الحق لنفسه:

1) فإن كان لا يمنع كما يقول، فلماذا لا يرجع إلى ما أسند عن عطاء بن أبي رباح ويتيقن أفعلا هذا الكلام وارد أم لا؟ بدل هذا الافتراض.

2) وهذا احتمال آخر انتقل من عين اليقين إلى حق اليقين. فلو كان هذا النوع من الاحتمالات مما ينهض دليلا في هذا المقام، لقلنا بأن مسلما أدرى بكل ما يعرفه البخاري لأنه شيخه! وهو قد جعل الرجل رجلين حيث قال : أبو أيوب عطء بن ميسرة، وبه قال النسائي. أنظر ميزان الاعتدال (73:3).

4) قلت بل لم يذكره الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف في التعديل والتجريح، إلا أن الذهبي، وهو بشهادة ابن حجر صاحب استقراء تام، جعله ممن روى عنه ترجيحا عنده لاعتراض من اعترض، فرمز للبخاري فيمن روى عنه في ميزان الاعتدال (73:3)، وفي الكاشف (2 : 3860/233)، وانظر العقيلي في الضعفاء الكبير (3 : 1444/405) والتاريخ الصغير للبخاري (2 : 36)، والكبير له (6 : 3027/474)، والضعفاء الصغير له (278/178)، وتاريخ يحيى بن معين (2 : 405)، وتقريب التهذيب (2 : 199/23) لابن حجر حيث قال : لم يصح أن أخرج البخاري له. قلت : نعم لم يخرج له، وإنما وهم فيه عن ابن جريج أنه عطاء بن أبي رباح الذي يعتبر ابن جريج ادرى الناس به، لأنه صحبه وعرف به.وإلا فالنصوص بحاجة إلى تفسير!

جميع أحاديث الصحيح الذي روى — البخاري خمس ثم سبعون للعد

وسبعة الاف تضاف وما مضى — إلى مائتين عد ذلك أولوا الجد

ومع هذا جميعه فيكون الذي قلدوه في ذلك لم يتقن ما تصدى له من ذلك وسيظهر لك في عدة أحاديث الصوم أعجب من هذا الفصل وها أنا أسوق ما ذكروا وأتعقبه بالتحرير ان شاء الله تعالى، واذا انتهيت إلى آخره رجعت فعددت المعلقات والمتابعات. اهـ

ثم يقول بعد أن أكمل هو العد:

فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا، وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين. والموصولة بلا تكرار ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان 2602.

1. 5 ـ خلاصة العبر لمن اعتبر!

ألف البخاري رحمه الله صحيحه على مدى 16 سنة بعد أن كانت المسانيد قد ألفت من طرف بعض مشاهير علماء الأمصار المصنفين، حيث اختلط فيها الغث بالثمين، فتجمع له من موصولها أقل من ثلاثة آلاف أودعها كتابه، بشرطه في رجاله اللقاء والتلمذ. ثم جاء تلميذه مسلم، وخفف من شرط شيخه ليتجمع له بضعة آلاف أخرى شارك شيخه في كثيرها. ثم جاء بعد هؤلا آخرون تساهلوا أكثر وجمعوا ما جمعوا كما فعل محمد بن اسحاق بن خزيمة، وأبو حاتم محمد بن حبان، واستدرك الحاكم أبو عبد الله على الشيخين بواهيات ادعاها على شرطهما ولم تكن كذلك، وابن حبان قد يخرج لمجهولين لأنه اتخذ مذهبا أن يدرج الحسن في الصحيح، ثم الزامات الدارقطني ومستدرك أبي ذر الهروي وصحيح ابن الشرقي ومختارة الضياء المقدسي، ومنتقى ابن الجارود، ومنتقى قاسم بن أصبغ، ثم صحيح ابن السكن إلى ما يصححه المتأخرون، مما ضيع الهدف الأصلي من توخي الصحيح، حيث أعيد ما كان في المسانيد مجموعا إلى ما تفرق في الصحاح والمسدركات.. وصحة دون صحة، وحسن داخل في الصحيح وتفرع الكلام وتعددت المخارج، وتوزعت طرق الحديث الواحد في أكثر من مصدر، مما أحبط الفكرة الأصلية من توخي الصحيح.

واليوم تتوفر في الاعلاميات ما يمكن أن يعاد به ترتيب هذا، ويزيل اللبس ويضع أمام المتخصصين كل ما قيل في حديث ما، مستوفى بطرقه كلها وبرجالاته، وما انتقدوا فيه بحيث يعمل من يعمل به وهو على بينة من حديثه. فيستشهد به في مواطن الاستشهاد ولا يخشى أن يرد عليه من حيث لا يعلم، حيث يتعب ويكد منظر أو باحث، ليكتشف أن بناءه هار!.

والمنهج الحديثي كما تبين قادر على غربلة الدخيل كله، اذا شغلت منهجيته بصيغة جماعية من ذوي التخصصات المختلفة في النقد، بحيث لن نسمع بعدها من يصحح لنا الاف الأحاديث ويضعف آلافا أخرى دون المام بكل شروط التصحيح والتضعيف، وإنما قد تقدم رسائل في أحاديث مفردة تجمع كل ما قيل فيها. وهذا

العمل وحده قد يأخذ من وقت الباحث سنة تقل أو تزيد الا أنه بخلاف مصححي الجملة، فان هذا يجمع القول الفصل الذي عليه ينبني بناء من يأتون بعده، أما تصحيحات المتأخرين فهي من نوع اللغو الذي لا طائل تحته.

2 . 5 ـ في المنهج: فقه الحضارة:

لاحظ أنه سواء فيما خص فضيلتي الشيخين العثيمين أو ابن باز أنهما كلاهما يحفظان المنهج، بل انني تعمدت ايراد مقتطفات من كلامهما يفهم منه دون لبس أو مواربة أنهما يحفظانه جيدا. وانما دخلتهم الآفة من تشغيله. فقد ربيا أنفسهما على الحفظ، على حسب مالقنا. ورأيت وسمعت من المحدثين المعاصرين من يطمع ويتمنى أو يمني نفسه أن يسمى بالحافظ حتى مع انتفاء موضوعه، وها قد دون وضبط كل شيء. فما بالك ونحن مقدمون على ثورة اعلامية تجعل كل المعلومات المرغوب فيها تحضر أمام الباحث في طرفة عين ليجري عليها من الأبحاث داخل البحث مالانهاية له ولا حصر.

فثورتنا هذه سوف تكون ثورة وفرة، وانما المطلوب علماء يفهمون ويعملون من داخل منهج صارم ليغربلوا أكثر الغث ويبقون فقط على الزبد الذي ينفع الناس. وهذا الذي ذكرت في حق شيخي الذين لا يغمط لهما فضل سواء في الدعوة أو العلم، ليسا وحدهما من يعاني من هذا القصور المميت. فهذا الدكتور فاروق حمادة صاحب كرسي «السنة» بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالمغرب، له كتاب بعنوان واضح جدا وهو: «المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: دراسة منهجية!!! في علوم الحديث[1]». وكما هو منتظر فقد أورد بعض قواعد ما يرد المتن بها[2] وأسوق قاعدة كما أوردها هو:

أن يخالف المتن القوانين الطبيعية وموجبات العقول. فيعلم بطلانه لأن الشرع انما يرد بمجوزات العقول وأما ما يخالفها فلا. مثل ذلك قيل: يارسول الله مم ربنا؟ قال: لا من السماء. ولا من الأرض. خلق خيلا. فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق... يقول ابن الجوزي: واعلم أننا خرجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين ليتبين أنهم وضعوا هذا الحديث والا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته لأن المستحيل لو صدر عن الثقات نسب الخطأ إليهم. ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط لما نفعنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم لأنهم أخبروا بمستحيل. فكل حديث رأيته يخالف المنقول. أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره[3] ومن هذا القبيل: لو كان الأرز رجلا لكان حليما ما أكله جائع الا أشبعه. قال ابن القيم: فهذا الكلام السجع يصان عنه كلام العقلاء فضلا عن كلام سيد الأنبياء[4].

كما أورد قاعدة الخطيب البغدادي في رد خبر الواحد[5]:

---

1) هدي الساري (478،477)، فهو هنا يشنع على النووي نقله هذا عن ابن الصلاح دون تمحيص، فهل يجب اذن على كل متأخر أن يعيد العد؟ أو أن يقرأ كل الكتب ليترجح له قول من الأقوال سواء بالنسبة للمصنف الواحد لتعدد أقواله أو من ردوا عليه، أو يشغل الناس بتحقيق هذا الراجح من خلال تاريخ مصنفات الشيخ، وما إلى ذلك، مما لا طائل ولا نفع ولا علم وراءه. أقول يمكن تجاوز كل هذا بالمنهج، أو بالأحرى بمناهجه

2) من نشر دار المعرفة، الطبعة الثانية 1409 هـ / 1989.

3) المنهج الإسلامي، عقد لهذا المبحث فصلا بعنوان : "المتن ومجرحاته" صفحة 372 وما بعدها وهو يستشهد مثلا صفحة

4) 373 بأقوال الشيخ طاهر الجزائري في كتابه "توجيه النظر" الذي كتبه إلى المستشرق جولد تسيهر والذي تعالم به. والرجل لا باع له في هذا ولا صاع. وقد وضح ذلك بنفسه في مقدمة كتابه.

5) ابن الجوزي، الموضوعات، نشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط. أولي، ص. (1 106). ابن القيم الجوزية، المنار المنيف في الحديث الصحيح والضعيف، بتحقيق أبي غدة، ط. أولي 1390هـ / 1970م. ص 54

ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به[1]. انتهى.

إلا أنه ما أن استمع إلى محاضرة لي عن تشغيل المنهج فعلا، كنت ساهمت بها في ندوة لجمعية خريجي الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمشاركة كل من المعهد العالمي للفكر الإسلامي (واشنطن) ومنظمة الايسيسكو (الرباط)[2] حتى كاد يخرج عن طوره، وها قد رأى المنهج مشغلا يضعف حديث أبي ذر في ذهاب الشمس!!!! وهو مخرج في الصحاح!.

وهوبكل تأكيد يخالف القوانين الطبيعية وموجبات العقول، الا أن المشكلة على التحقيق هي جهل المتسلطين على علوم الحديث بالقوانين الطبيعية أولا وأخيرا. والعقل الجاهل بمثل هذه القوانين لا يمكن أن يعقلها، حتى يحكم بعقلانيتها من عدمها، وما يجوز منها وما لا يجوز. فصاحبه والأمي سواء.

لذلك أقول: ان الفقيه القديم ظل يحتضر منذ أمد، وهو إلى زوال شاء أم أبى، والسادن المتسنن الذي لا يبين إلى زوال شاء أم أبى. وانما هي مسألة وقت وسوف يتكفل بهم التاريخ كما تكفل بغيرهم.

---

1) المنهج الإسلامي، ص 377 ـ 378.
أنظر الخطيب البغدادي، الكفاية، في علم الرواية، بتحقيق أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، ط. ثانية، 1406هـ 1986م ص. 472.

2) عنوانها كان مختارا بدقة : أزمة محدثين أم أزمة منهج؟.

- المراجع -

علوم الحديث النبوي الشريف

أ) التصنيف والرحلة

الامام أحمد بن حنبل: المسند، نشر شعبان قورت 1402هـ، استنبول، تركيا، 6 أجزاء في 3 مجلدات. ونشر المكتب الاسلامي، ط. خامسة، مع منتخب كنز العمال، 1405هـ، بيروت 6 مجلدات.

البخاري، محمد بن اسماعيل: صحيح البخاري، بتصحيح محمد ذهبي أفندي، نشر شعبان قورت، 1401هـ استنبول، تركيا، 8 أجزاء في 3 مجلدات.

ابن ابي حاتم الرازي: كتاب المراسيل، دار الكتب العلمية، ط. أولى 1403هـ بيروت.

ابن بشران، عبد الملك: أمالي ابن بشران، مخطوط بالظاهرية بدمشق مجموع 1/29، 8/75 (سبعة مجالس)، 2/29 (مجلس واحد)، 9/101 (مجلس واحد)، 1/102 (الاقسام (2ـ 15).

البغوي، أبو القاسم: مسند ابن الجعد، بعناية عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط. أولى بيروت 1410هـ.

ابن حجر العسقلاني: سلسلة الذهب فيما رواه الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، طبع مع المراسيل لأبي داود، تحقيق د/قلعة جي، دار المعرفة، ط. أولى، بيروت.

ابن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، طبع أوفسيت عن الطبعة الميرية ببولاق 1300هـ، 13 مجلد.

ابن حجر العسقلاني: الوقوف علي مافي صحيح مسلم من الموقوف، مؤسسة الكتب الثقافية، تحقيق عبد الله الليثي، ط. أولى 1406هـ. بيروت.

ابن حجر العسقلاني: النكت الظراف على الأطراف، تحقيق علي محمد عمر، مع تحفة الأشراف للممزي.

ابن ماجة القزويني: السنن، نشر شعبان قورت 1401هـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، استنبول. مجلدين.

أبو داود السجستاني: المراسيل، طبع مع سلسلة الذهب لابن حجر، تحقيق د/قلعه جي، دار المعرفة، ط. أولى 1406هـ، بيروت.

أبو داود السجستاني: السنن، نشر شعبان قورت، مع معالم السنن للخطابي، استنبول، 1401هـ. 5 مجلدات.

أبو الشيخ، عبد الله: كتاب العظمة، تحقيق مصطفى عاشور ومجدي السيد ابراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة ومكتبة الساعي بالرياض وجدة.

البيهقي، أحمد بن الحسين: السنن الكبرى، دار الفكر بيروت، ودائرة المعارف العثمانية بحيد آباد الدكن 1346هـ.

الترمذي، أبو عيسى: السنن، نشر شعبان قورت بتحقيق أحمد محمد شاكر، 1401هـ، 2 أجزاء في 3 مجلدات، استنبول.

الحاكم النيسابوري: المدخل الى كتاب الاكليل، تحقيق د/فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة، الاسكندرية.

الخطابي، حمد بن محمد: معالم السنن، شرح مختصر سنن أبي داود، أنصار السنة المحمدية، القاهرة.

الخطيب البغدادي: الرحلة في طلب الحديث، تحقيق نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، ط. أولى بيروت 1395هـ.

ب) الجرح والتعديل

البخاري، محمد بن اسماعيل: الضعفاء الصغير، تحقيق بوران الضناوي، عالم الكتب، بيروت، ط. أولى 1404هـ

ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، نشر دار احياء التراث العربي، 1371هـ، بيروت. 9 مجلدات.

ابن أبي شيبة، محمد بن عثمان: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، ط. أولى 1404هـ، الرياض.

ابن الجنيد الختلي: سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق أبو المعاطي النوري ومحمود محمد خليل، عالم الكتب، ط. أولى 1410هـ، بيروت.

ابن الجوزي، عبد الرحمن: الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية ط. أولى 1406هـ، بيروت.

ابن حبان البستي: كتاب الثقات، مجلس دائرة المعارف العثمانية 1393هـ ومؤسسة الكتب الثقافية.

ابن حبان البستي: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود ابراهيم زايد دار الباز، مكة المكرمة.

ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، دار الفكر، ط أولى 1404هـ، بيروت، 14 مجلد.

ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط. ثانية 1390هـ، لبنان.

ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، مجلدين، بيروت.

ابن حجر العسقلاني: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، دار الكتب العلمية تحقيق د/عبد الغفار البنداري ومحمد أحمد، ط. أولى 1407هـ، بيروت.

ابن شاهين، عمر بن أحمد: تاريخ أسماء الثقات، دار الكتب العلمية، ط. أولى 1406هـ، تحقيق د/عبد المعطي قلعجي، بيروت.

ابن عدي، الجرجاني: الكامل في الضعفاء، دار الفكر، بيروت

ابن الكيال، محمد بن أحمد: الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط. أولى، بيروت.

أبو نعيم الاصبهاني: كتاب الضعفاء، تحقيق د/فاروق حمادة، دار الثقافة، ط. أولى 1405هـ، الدار البيضاء، المغرب.

الجوزجاني، ابراهيم بن يعقوب: أحوال الرجال، تحقيق صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط. أولى 1405هـ، بيروت.

الحاكم النيسابوري: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبد الله، ط. أولى 1404هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

الدارقطني، علي بن عمر: الضعفاء والمتروكين، تحقيق موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، ط. أولى، الرياض 1404هـ.

الذهبي، شمس الدين: الرد على ابن القطان (نقد الامام الذهبي لبيان الوهم والإيهام)، تحقيق د/فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء.

الذهبي، جلال الدين: الكاشف، دار الكتب العلمية، ط. أولى 1403هـ، بيروت 3 مجلدات.

الذهبي، شمس الدين: المغني في الضعفاء تحقيق نور الدين عتر، دار المعارف، ط. أولى 1391هـ حلب، سوريا.

الذهبي، شمس الدين: ديوان الضعفاء والمتروكين، تحقيق حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة، 1387هـ.

الذهبي: شمس الدين: ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، 4 مجلدات، بيروت.

الذهبي، شمس الدين: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق أبو غدة، ضمن أربع رسائل، مكتبة الرشد، مكة ومكتب المطبوعات الاسلامية بحلب، ط. خامسة 1404هـ.

سبط بن العجمي: الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي ط. أولى 1408هـ، بيروت.

السبكي، تاج الدين: قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المورخين، تحقيق أبو غدة، ونشر ضمن أربع رسائل، مكتبة الرشد بمكة ومكتب المطبوعات الاسلامية بحلب، ط. خامسة 1404هـ.

السخاوي، عبد الرحمن: المتكلمون في الرجال، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر ضمن أربع رسائل، مكتبة الرشد، مكة ومكتب المطبوعات الاسلامية بحلب، ط. خامسة 1404هـ.

السلفي، أبو طاهر أحمد بن محمد: سؤالات الحافظ السلفي لخميس الجوزي، تحقيق مطاع الطرابيشي دار الفكر، ط. أولى 1403هـ، دمشق.

السهمي، حمزة بن يوسف: سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ، تحقيق موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، ط. أولى 1404هـ، الرياض.

السيوطي، جلال الدين: التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق يحيى شفيق، دار الكتب العلمية، ط. أولى

الصنعاني الأمير، محمد بن اسماعيل: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، السعادة، 1366هـ، القاهرة. وبتحقيق محمد محيي الدين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

العقيلي، محمد بن عمر: الضعفاء الكبير، تحقيق د/عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط أولى 1404هـ، بيروت.

قاسم علي سعد: مباحث في علم الجرح والتعديل، دار البشائر الاسلامية، ط. أولى 1408هـ، بيروت.

اللكنوي، محمد عبد الحي: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق أبو غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب، ط. ثالثة 1407هـ ودار البشائر الاسلامية، بيروت.

اللكنوي، محمد عبد الحي: الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، تحقيق أبو غدة، 1384هـ، حلب.

النسائي، أحمد بن شعيب: الضعفاء والمتروكين، مؤسسة الكتب الثقافية، ط. أولى 1405، بيروت.

الدارمي، عبد الله: السنن، نشر شعبان قورت، 1401هـ، استنبول.

الزيلعي، جمال الدين: نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، دار المأمون 1357هـ، والمكتب الاسلامي، ط. ثانية 1393هـ، بيروت.

السلفي، أحمد بن محمد: المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها للخرائطي، تحقيق محمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، دار الفكر، ط. أولى 1406هـ، دمشق.

السيوطي، جلال الدين: الحبائك في أخبار الملائك، تحقيق محمد السعيد، دار الكتب العلمية. ط. أولى 1405هـ، بيروت.

الشافعي، محمد بن ادريس: المسند بترتيب محمد عابد السندي بعناية يوسف علي الزواوي وعزت العطار، دار الكتب العلمية، بيروت 1370هـ.

الطبراني، سليمان بن أحمد: المعجم الصغير بعناية كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط. أولى 1406هـ، بيروت. المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بغداد، ط. أولى.

عبد الرزاق الصنعاني: المصنف، المكتب الاسلامي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط. ثانية 1403هـ بيروت.

الغماري، عبد العزيز: اتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادات في (نظم المتناثر) على (الأزهار المتناثرة).

الكتاني، محمد بن أبي الفيض: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، دار الكتب العلمية، ط. ثانية بيروت 1407هـ.

مالك بن أنس: الموطأ، نشر شعبان قورت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، 1401هـ، استنبول.

المتقي الهندي: منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، طبع بهامش مسند الامام أحمد المكتب الاسلامي، ط. خامسة، 1405هـ، بيروت.

المتقي الهندي: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، حيدر آباد الدكن، 1312هـ، الهند. نشر مؤسسة الرسالة بيروت.

محمد ناصر الدين الألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المكتبة الاسلامية بعمان الأردن والدار السلفية بالكويت، ط. ثانية 1401هـ المجلد الرابع.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، نشر المكتب الاسلامي ببيروت والدار القيمة بهيوندي ببمباي الهند، 14 جزء. ومعه نكت ابن حجر العسقلاني. 1972م.

مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، نشر شعبان قورت بتحقيق فؤاد عبد الباقي، استنبول، 1401هـ 3 مجلدات.

المقدسي، ضياء الدين: الأحاديث المختارة، مصورة في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة عن الأصل المحفوظ في الظاهرية بدمشق.

النسائي، أحمد بن شعيب: تهذيب خصائص الإمام علي، تحقيق أبي اسحاق الجويني، دار الكتب العلمية، ط. ثانية 1406هـ، بيروت.

النسائي، أحمد بن شعيب: كتاب عشرة النساء من السنن الكبرى، دار الكتب العلمية، ط. أولى بيروت 1404هـ.

النسائي، أحمد بن شعيب: السنن بشرح السيوطي وحاشية السندي، نشر شعبان قورت، 1401هـ. 8 أجزاء في مجلدين، استنبول.

د /نور الدين عتر: الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مؤسسة الرسالة، ط. ثانية 1408هـ.

النووي، يحيى بن شرف: شرح مسلم، احياء التراث العربي، ط. ثانية 1392هـ، بيروت 18 جزءا في 9 مجلدات.

جـ) الرجال

أحمد بن حنبل: الجامع في العلل ومعرفة الرجال، بعناية محمد حسام بيضون، مؤسسة الكتب الثقافية، ط. أولى 1410هـ، بيروت. مجلدان.

البخاري، محمد بن اسماعيل: التاريخ الصغير، تحقيق محمود ابراهيم زايد، دار المعرفة، ط. أولى بيروت 1406هـ.

البخاري، محمد بن اسماعيل: التاريخ الكبير، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 8 مجلدات. 1407هـ.

ابن الأثير، عز الدين: أسد الغابة في معرفة الصحابة، نشر جمعية المعارف، 1286هـ، مصر. والشعب 1390هـ.

ابن أبي حاتم الرازي: بيان خطأ البخاري في تاريخه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

ابن حبان البستي، محمد: مشاهير علماء الامصار بعناية فلايشهر، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن حجر العسقلاني: الاصابة في تمييز الصحابة، دار الكتاب العربي، مع الاستيعان لابن عبد البر النمري، بيروت، 4 مجلدات.

ابن حجر العسقلاني: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن عبد البر النمري: الاستيعاب في أسماء الأصحاب، مع الاصابة لابن حجر، دار الكتاب العربي، بيروت، 4 مجلدات.

ابن القيسراني محمد بن طاهر: الجمع بين رجال الصحيحين، دار الكتب العلمية، ط. ثانية بيروت 1405هـ، توزيع دار الباز مكة المكرمة.

الخزرجي الساعدي الأنصاري: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المطابع الخيرية، 1322هـ. ومكتب المطبوعات الاسلامية، حلب، وبولاق 1301هـ.

الخطيب البغدادي: موضح أوهام الجمع والتفريق، مجلس دائرة المعارف الاسلامية بحيدر آباد الدكن، تحقيق عبد الرحمن بت يحيى المعلمي اليماني، 1378هـ، بيروت.

الخطيب البغدادي: السابق واللاحق، تحقيق محمد بن مطر الزهراني، دار طيبة، ط. أولى، الرياض.

الدارقطني، علي بن عمر: ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم، مؤسسة الكتب الثقافية، تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، ط. أولى 1406هـ، بيروت.

الذهبي، شمس الدين: ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق محمد شكور، مكتبة المنار، ط. أولى الزرقاء 1406هـ، الأردن.

الصغاني، محمد بن الحسن: نقعة الصديان فيمن في صحبتهم نظر من الصحابة وغير ذلك، دار الكتب العلمية، تحقيق سيد كسروي حسن، ط. أولى 1410هـ، بيروت.

عبد الغني بن سعيد الأزدي: كتاب المتوارين، بعناية مشهور حسن، دار القلم بدمشق والدار الشامية ببيروت، ط. أولى 1410هـ.

العجلي، أحمد بن عبد الله: تاريخ الثقات بترتيب الهيثمي وتضمينات ابن حجر، تحقيق د /قلعجي، دار الكتب العلمية، ط. أولى 1405هـ، بيروت.

المزي، جمال الدين: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق د /رشاد عواد معروف، مؤسسة الرسالة ط. ثانية، 1403هـ، بيروت.

مسلم بن الحجاج: المنفردات والوحدان، تحقيق د /عبد الغفار سليمان، دار الكتب العلمية، ط. أولى 1408هـ، بيروت.

يحيى بن معين: معرفة الرجال تحقيق محمد كامل الحصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1405هـ. دمشق. مجلدان.

يحيى بن معين: التاريخ، رواية العباس الدوري، تحقيق أحمد محمد نور سيف، ط. أولى 1399هـ، طبع مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، مكة المكرمة، جامعة الملك عبد العزيز.

د) العلل في الحديث

ابن الجوزي، عبد الرحمن: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق ارشاد الحق، دار نشر الكتب الاسلامية، لاهور، باكستان.

ابن رجب الحنبلي: شرح علل الترمذي، تحقيق صبحي السامرائي، ط. ثانية 1405هـ، عالم الكتب، بيروت.

الدارقطني، علي بن عمر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق السلفي، دار طيبة، ط. أولى الرياض 1405هـ.

د/همام عبد الرحيم: العلل في الحديث، دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب، دار العدوي، ط. أولى 1400هـ، عمان، الأردن.

هـ) غريب الحديث

ابن الأثير، المبارك: النهاية في غريب الحديث، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار احياء التراث العربي بيروت.

الحربي، أبو اسحاق: كتاب غريب الحديث، نشر المركز العلمي واحياء التراث، جامعة أم القرى مكة المكرمة، 3مجلدات.

و) الكنى والأنساب

الأزدي، عبد الغني بن سعيد: مشتبه النسبة، آله آباد 1327هـ، بعناية محمد محيي الدين الجعفري الزيني، الهند.

أحمد بن حنبل: كتاب الأسامي والكنى برواية ابنه صالح، تحقيق عبد الله الجديع، مكتبة دار الأقصى، ط. أولى 1406هـ، الكويت.

ابن الأثير، عز الدين: اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر بيروت، ومكتبة القدسي 1357هـ، القاهرة.

ابن ماكولا، أبو نصر: الاكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب تحقيق المعلمي اليماني، نشر محمد أمين دمج، بيروت.

الدولابي، أبو بشر: كتاب الكنى والأسماء، دار الكتب العلمية بيروت 1403هـ، طبعة ثانية عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر اباد الدكن لسنة 1322هـ.

الذهبي، شمس الدين: المشتبه في الرجال: أسماؤهم وأنسابهم، تحقيق علي محمد بجاوي، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط. أولى 1962هـ، القاهرة.

السمعاني، عبد الكريم: الأنساب، مكتبة المثنى بغداد 1970م، ودائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن 1382هـ.

مسلم بن الحجاج: الكنى والأسماء، مصورة في الجامعة الاسلامية عن الأصل المحفوظ في الظاهرية بدمشق. وطبع بتقديم مطاع الطرابيشي، 1984م، دمشق.

الهندي، محمد طاهر: المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم، دار الكتاب العربي، 1399هـ، بيروت.

ز) المستدركات

الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب، سوريا.

الدارقطني، علي بن عمر: الالزامات والتتبع، دار الكتب العلمية، ط. ثانية، 1405هـ، بيروت.

الذهبي، شمس الدين: التلخيص، علي هامش مستدرك الحاكم، مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب.

ح) مصطلح علم الحديث

الأنصاري، زكرياء: فتح الباقي شرح الفية العراقي، 1354هـ، المغرب. نشر المطبعة الجديدة.

البلقيني، سراج الدين: محاسن الاصطلاح وتضمين ابن الصلاح، مطبعة دار الكتب 1974م، بيروت.

ابن حجر العسقلاني: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، بتعليق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، ط. أولى، 1409هـ، بيروت.

ابن دقيق العيد، تقي الدين: الاقتراح في بيان الاصطلاح، دار الكتب العلمية، ط. أولى 1406هـ، بيروت.

ابن الصلاح الشهرزوري: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، دار الكتب العلمية، 1409هـ وعلوم الحديث لابن الصلاح تحقيق وشرح نور الدين عتر، دار الفكر، ط. ثالثة 1404هـ، دمشق.

ابن كثير، اسماعيل، عماد الدين: الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث. دار الهدى، الرياض.

الحازمي، محمد بن موسى: شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية، ط. أولى 1405هـ، بيروت.

الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث، دار احياء العلوم، ط. أولى 1406هـ، بيروت.

الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، تحقيق أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، ط. ثانية 1406هـ، بيروت.

د/خليل ابراهيم ملاخاطر: المبسوط في علوم الحديث، حديث الآحاد، نشر مكتبة دار الوفاء، ط. أولى 1407هـ، جدة.

الذهبي، شمس الدين: الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق أبو غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب ودار الشائر الاسلامية ببيروت، ط. ثانية 1412هـ.

الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن: المحدث الفاضل بين الراوي والواعي، تحقيق د/محمد عجاج الخطيب، ط. أولى، دار الفكر، 1391هـ، بيروت.

السخاوي، شمس الدين: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. ثانية 1388هـ. ولكنو، 1303هـ بالهند.

السيوطي، جلال الدين: تدريب الراوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، ط. ثانية، 1399هـ، بيروت.

"Le Dialogue Civilisateur" "الحوار المُحضر" "The Civilizationist Dialogue"

إلى وقت قريب ظلت المؤسسات العلمية الإسلامية رغم ما أصاب بنيتها التفكيرية من وهن صروحا للمناعة الذاتية الناجعة ضد كل الأطروحات الدخيلة وضد كل فيرسة، سواء أكانت عقائدية أم ثقافية، إلا أن كل هذا بدأ يشهد تحولا خطيرا مع بروز الاتجاهات الحالية نحو العولمة والكوننة، التي واكبت ثورة الإعلاميات والإتصالات والتشبيكات الحديثة، العبر قارية وظهور الفاتحين الجدد، المجمعين للمال والثروة. والذين يحاولون فرض نمطية من السلوك، ليس على صعيد النخب وحسب، كما كان الحال إبان الهجمة الإستعمارية لعصر الحداثة، وإنما على صعيد الكتل الجماعية الواسعة. بغية خلق دمى متجانسة في الاستهلاك والثقافة الأحادية البعد، التي لامكان للدين والأخلاق فيها. ونظر المنظرون في غرف عمليات صناعة الرأي العام وهندسة المجتمعات أنه لايحول دون ذلك سوى الإسلام! في عصر ما بعد الحداثة. أي إسلام؟

هذا هو ما تعالجه هذه السلسلة من كتب "الحوار المُحضِّر" فهو "حوار"، إذ لا يقوم مشروع الإسلام الكوني الظاهر على الدين كله إلا من خلال حوار. ثم هو "مُحضِّر"، لأن هذا هو قدره منذ كان ولايقوم إلا على أكتاف العمالقة الرساليين الغير مشوبين. وسوف تصدر الكتب التالية تباعا بإذن الله تعالى موضحة هذا المنحى مراجعة ونقدا وتأصيلا وتأسيسا وبناءاً.

1 . كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجا.
2 . كيف يرد الخطأ على المحدثين المعاصرين رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ الألباني نموذجا.
3 . العبدوية والتحضين الاستشراقي للفيروسات الثقافية: طه حسين نموذجا.
4 . ثقوب في نصف الدين: القرضاوي والديمقراطية المهبهبة في بئر جهنم!
5 . أصنام المشاريع وثقافة الذباب: حسن حنفي، محمد أركون، عبد الكبير الخطيبي، محمد عابد الجابري عبد الله العروي نموذجا.
6 . الأسطورة وصناعة الأمم الأوروبية في التاريخ: فرنسا نموذجا.
7 . ثغرات في الديمقراطية الغربية: من قتل الرئيس جون كيندي؟
8 . شطحات لفقهاء بضاعتهم في الحديث الشريف بضاعة مزجاة: أبو حامد الغزالي والمهدي بن تومرت الموحدي نموذجا.
9 . اين كانت القرويين وأين كان رجالاتها يوم أن صلى إبليس على مذهب مالك ثم ركب الغمام وارتحل؟
10 . مدرسة ابن حزم الأوروبية في النقدية التاريخية للكتب المقدسة: رسالة في التسامح.
11 . الأسس العلمية لدعاوى القرآن.
12 . جدلية القرآن والسنة: التفسير التسخيري للبيان ومنهج التحقق من التبيان.
13 . الجدل العقائدي في العلوم: علم الكونيات نموذجا.
14 . المهدي اللامنتظر لا عند اليهود ولا عند الشيعة ولاعند السنة ولا عند البرتغال.
15 . الإنقلابية البولصية المعاصرة في الاسلام: المعهد العالمي للفكر الاسلامي نموذجا.
16 . التقليد والموروث والتقريب بين الشيعة والسنة ودعاوى الإجتهاد.

مراسلة المؤلف على العنوان: ص.ب 2509 الرباط المركزي (Rabat (R.P

الايداع القانوني
1270/97